



الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- إحتتمالات النزاع الصيني - الأميركي وموقع روسيا
- الخليج في الجيوستراتيجية الأميركية
- الأزمة التركيّة - السوريّة الدوافع والنتائج
- تطوّر العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة
- نمط التطور الإقتصادي الياباني عند المنعطف
- النزاع وإدارة النزاع

- La Négociation Internationale
- Security in the Middle East
A Lebanese Perspective

الدفاع	الوطني اللبناني	الدفاع
الوطني	الدفاع الوطني اللبناني	الوطني



مجلة الوطن LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السابع والعشرون - كانون الثاني ١٩٩٩

هل هناك سلام غير شامل؟

في أيلول ١٩٩٣، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إتفاق أوصلو الذي قال عنه ياسر عرفات إنه شمل أبق التفاصيل، بما في ذلك ماذا يحصل حين تصطدم سيارة فلسطيني بسيارة إسرائيلية ويصاب أشخاص. وأوحى الإعلام أن هذا الإتفاق هو تاريخي وسوف يُعيد السلام إلى المنطقة.

ويُعيد إعلان الإتفاق، بدأت الخلافات الإسرائيلية تظهر بحدّة حول مفهوم السلام. ونزعت القوى السياسية جميعها إلى رفض إقامة الدولة الفلسطينية ورفض إعادة القدس واستمرار الإستيطان، لكنها اختلفت على بعض التفاصيل: ماذا يبقى من السلام إذا لم تكن هناك دولة تُمثّل حق تقرير المصير وتشكل المعنى السياسي للإتفاق؟ وهل يحل السلام بدون عودة القدس؟ وهل يحل السلام باستمرار الأعمال العدوانية المتمثلة بالإستيطان؟

هذا الإتفاق المنفرد لنزاع شامل، إحتاج إلى مزيد من الإتفاقات لتنفيذ ما نص عليه أصلاً، من إتفاق "الخليل" إلى إتفاق "واي ريفير" الأخير الذي بدا أيضاً أنه بحاجة إلى مزيد من الإتفاقات. وهكذا دخلنا في نفق إتفاقات تولّد الحاجة إلى إتفاقات جديدة.

هذا التخبط هو صورة طبيعية للرؤية الضيقة للنزاع، إذا كانت هذه الرؤية تتطلع نحو السلام، وهو صورة طبيعية لهذه الرؤية التي تريد إغراق المنطقة بمزيد من المشاكل، ليس آخرها ما يجري في العراق، وإيقاظ المشكلة التركية وتحريك المشكلة الكردية. أما الحل فلا يكون إلا بالعودة إلى حقيقة النزاع، واستخراج الحل من تلك الحقيقة بالإسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان وجنوب لبنان، وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرارات الدولية ولأبسط قواعد حقوق الإنسان؛ وعندها يمكن أن نتحدث عن السلام.

أما ما هو إنفرادي فهو حتماً ليس سلاماً، وهو، على الأرجح، مشروع حروب وقتن. من هنا كانت الدعوة اللبنانية والسورية ليس إلى التمسك بتلازم المسارين فقط، بل إلى تلازم المسارات العربية جميعاً لأنّ في ذلك حفظاً لحقوق العرب وقوة للمفاوض ودفعاً نحو السلام الشامل.

وبالنتيجة لن يكون هناك سلام غير شامل.

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد السابع والعشرون - كانون الثاني ١٩٩٩

إحتمالات النزاع الصيني - الأميركي

٥ وموقع روسيا ميشال يمين

٢٥ الخليج في الجيوستراتيجية الأميركية عبدالجليل مرهون

الأزمة التركية - السورية

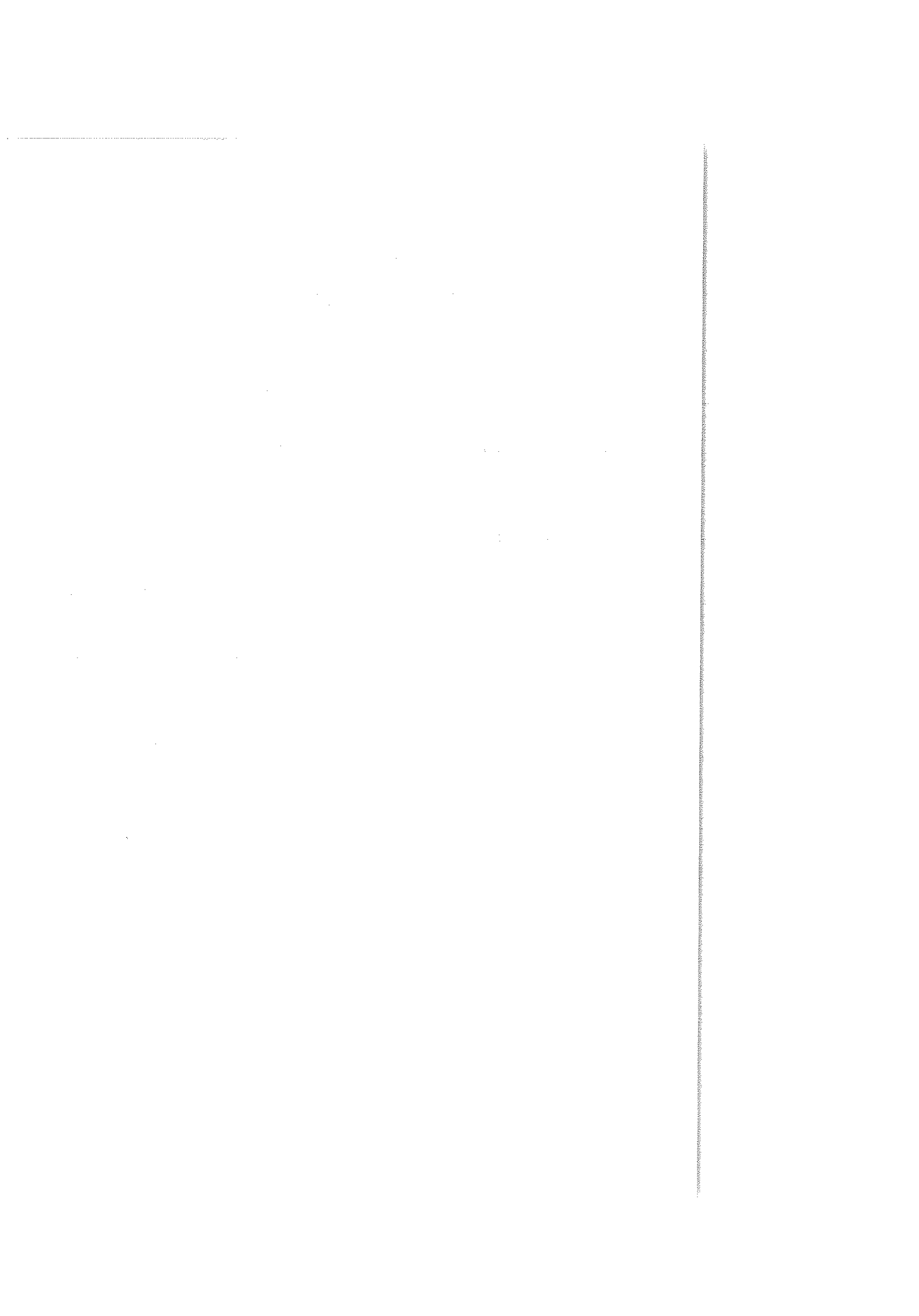
٤٧ الدوافع والنتائج د. محمود نورالدين

٦١ تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية محمد عطوي

نمط التطور الإقتصادي الياباني

٩٥ عند المنعطف د. مفيد قطيش

١١٧ النزاع وإدارة النزاع د. كمال حمّاد



إحتمالات النزاع الصيني - الأميركي وموقع روسيا

ميشال يمين (*)

ترقب الدول باهتمام بالغ، إن في أوروبا وأميركا، أو في باقي العالم، بعضها بإعجاب وبعضها الآخر بخشية، ولادة جبار القرن الحادي والعشرين، الصين المعاصرة. وتتبع خشية الأميركيين والأوروبيين خاصة من كون افتراق الحضارتين الصينية والأوروبية بدأ في أغوار التاريخ مع الكونفوشية ليستمر حاضراً مع الشيوعية الصينية المتجددة أبداً، غير التاركة - قدر استطاعها - ماء عكراً لصيد المصطادين، وغير الآخذة بنصائح المفرضين القاتلة، ولكن المستقيدة في أن من كل ما هو نافع لها في مسيرتها التاريخية عبر معارج الاستقلال والتقدم. وهذا الافتراق الحضاري المديد في الزمن يضطر "الأسرة الأطلسية" والصين أن تحدد إحداها في الأخرى بعين الحذر، مثلما كانت تفعل في زمن مضى أوروبا (ومن ضمنها أميركا) وروسيا.

لقد كشفت أحداث السنوات الأخيرة عن تصدعات خطيرة في السياسة العالمية، لا سيما على صعيد العلاقات بين أعظم دولتين وأشدّهما نفوذاً وتأثيراً في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي: الولايات المتحدة والصين. هذه التصدعات الجوفية المزلزلة، المعبرة عن نفسها تارة في أزمة السوق المالية العالمية، وأخرى في المبادرات السياسية الخارجية الهامة، تعيد إلى الذاكرة أحداث سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. فالطاقة

(*) كاتب في الشؤون الدولية.

النزاعية الكامنة في العلاقات الصينية - الأميركية تتنامى بسرعة، حتى ولو رغبت القيادة السياسية في كلا البلدين بما هو عكس ذلك. والشيء نفسه يُمكن أن يقال في روسيا المعاصرة التي فقدت مؤخراً، خاصة بفضل إرادة نخبتها الحاكمة وخيارها الطوعي غير المفهوم، صفة الدولة العظمى. فهي تجد نفسها مضطرة أن تأخذ مكانها في هذا الجانب أو ذلك، في هذا المتراس أو في المتراس المقابل على الصعيد العالمي. فإما أن تكون مع أميركا والشركات العالمية الضخمة ضد الصين والعالم الثالث، وإما مع الصين والعالم الثالث ضد أميركا التي تضرب أينما تريد، كما بينت أحداث الأونة الأخيرة، والاحتكارات العالمية التي لا تعرف حدوداً قومية لأنشطتها. وليس يسع روسيا في وضعها الحاضر أن تنهج سياسة خارجية مستقلة فعلاً، كما أن حدود المناورة لديها ضيقة، وأي انجرار إلى التلاعب قد يجعل أميركا والصين تتفقان على حل مشاكلهما على حساب روسيا بالذات.

الخلفيات الجغرافية لنتائج المؤتمر الخامس عشر

للحزب الشيوعي الصيني

أجملَ المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد العام الماضي، حصيلة تطور جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات الخمس المنصرمة، ورسم الخطوط العامة للنهج الذي عليه أن يعتمد في بدايات القرن الحادي والعشرين. ولعل مواد المؤتمر إياها تتيح تقييم مستقبل السياستين الأميركية والروسية تجاه الصين. فبقاء مجموعة من الرجال المعتبرين أنصاراً لعلاقات وثيقة تقليدياً مع روسيا، بل حتى تعزيز مواقع هؤلاء على رأس القيادة الصينية، يُعتبر إشارة هامة من الطرف الصيني. فنتيجة التغيير في الكوادر الذي أجراه المؤتمر، كانت تعزيزاً في إدارة شؤون الحزب والدولة والقوات المسلحة لمواقع شخصيات من مثل زيانغ زيمين ولي بنغ وآخرين.

ومن المعلوم أن زيانغ زيمين كان قد انتُخب في شهر حزيران من عام ١٩٨٩، بعد أحداث بكين المناهضة للحكومة والمناذية بالديمقراطية الغربية، أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي بتزكية من دنغ سياو بنغ، حالاً محل تشاو زيانغ الذي أُقيل،

كما قيل، بسبب عدد من الأخطاء بينها إحجامه عن التصدي "لليبرالية البرجوازية" (تأثير الأفكار الاقتصادية والسياسية الغربية). وكان زيانغ زيمين قد أجرى خلال عامي ١٩٥٥-١٩٥٦ دورة تدريبية في معهد السيارات بموسكو.

أما لي بنغ فهو رئيس لمجلس الدولة في الصين الشعبية منذ عام ١٩٨٨.

وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في حزيران ١٩٨٩، ألقى تقريراً هو الآخر باسم المكتب السياسي تحدث فيه عن أخطاء تشاو زيانغ أيضاً. ومن سيرته أنه ابن ثوري صيني معروف قُتل عام ١٩٣١ على أيدي جماعة الغومينتاتانغ (الحكومة المركزية) الموالين للغرب. ثم تربى في أسرة شو إن لاي. وفي أعوام ١٩٤٩-١٩٥٥، تلقى علومه في الاتحاد السوفياتي في معهد الطاقة بموسكو.

إن ارتقاء شخصيات كهذه إلى مناصب رفيعة في الحزب والدولة، كان رداً على توجه الصين الشعبية في مرحلة سابقة غرباً صوب الولايات المتحدة، في إطار سياسة "الانفتاح". ويتيح تركيز السلطة بمفاصلها الأساسية في يدي زيانغ زيمين ولي بنغ، إفتراض الاحتمال الكبير اليوم لتطور وتوطد العلاقات بين روسيا والصين، تفضيلاً لها على أية علاقات أخرى، على الرغم من وجود فئة عريضة من المثقفين الجامعيين الموالين للغرب، لا سيما الولايات المتحدة^(١)، شديد تأثيرها في أوساط الطلاب والمتعلمين، ومن أن الصين، المحتاجة إلى كوادر متخصصة مؤهلة، تُرسل إلى الخارج، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة، الطلاب والاختصاصيين لإعادة تأهيلهم، كما تستقبل المعاهد العليا الصينية للتعليم أساتذة من الغرب، ومن ضمنهم اختصاصيون في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذا ما يخلق بالطبع الشروط اللازمة لتكوّن شريحة من التكنوقراط الموالين للغرب، ولترقي أفرادها تدريجياً إلى مستوى إداريين في حلقات الإدارة الوسطى، ومن ثم العليا.

كذلك أضحي مثابة مرشد للعمل، تأكيد المؤتمر لـ «المبادئ الأربعة» التي نادى بها دنغ سياو بنغ والتي تُحدد جوهر الدولة الصينية الحديثة. هذه المبادئ هي: الحزب

(١) خلال فترة النفوذ الأميركي الأشد في الصين والسيطرة الأكمل للولايات المتحدة مالياً وسياسياً على حكومة الفومينتاتانغ المركزية، كان الصينيون الذين نالوا تحصيلهم العلمي في معاهد وجامعات الولايات المتحدة يشكلون نسبة أكثر من ٥٦% من الموظفين في الهيئات الحكومية والاقتصادية والعسكرية والأكاديمية والاجتماعية.

الشيوعي هو القوة القائدة؛ الماركسية-اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ هي الأساس الأيديولوجي؛ ديكتاتورية الشعب الديمقراطية هي شكل السلطة؛ الاشتراكية (ذات الخصوصية الصينية) هي الهدف من بناء الدولة. ويعني هذا في المرحلة الابتدائية التي، حسب تحديد المؤتمر، تمر بها الصين حالياً، إقتصاداً متعدد الأنماط يكون فيه للقطاع العام ولرقابة الدولة على المسار الاقتصادي الدور الريادي. هذا النهج آمن في العقد الأخير من السنين، رغم كافة التعقيدات المرتبطة باختيار أفضل الأساليب، نمو الدخل القومي بنسبة ١٠-١٢٪ سنوياً وإمكان تبوء الصين الشعبية مع حلول العام، ٢٠٢٠، إذا ما استمرت على هذه الوتيرة من النمو، المرتبة الأولى بين دول العالم قاطبة. فالصين هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي تتحسن فيه معيشة الشعب بثبات واضطراد. وفي هذا الصدد لا ترى مراكز الدراسات الغربية أية دلائل على انحطاط الدولة بكيانها المتشكل إثر قيام جمهورية الصين الشعبية. ويبدو أن احتمال نمو الصين نمواً سريعاً ومطرداً في ظل الحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم هناك، هو ما يقض مضجع الأميركيين ويحثهم على العودة إلى السياسة المؤدلجة تجاهها، بما في ذلك دعوتهم لها إلى احترام حقوق الإنسان، حسب مفهومهم.

إن الحزب الشيوعي الصيني، إذ يتعرض لضغوطات دولية شديدة، قد اعتبر في مؤتمره الخامس عشر أن إحدى مهماته الرئيسية هي إصلاح النظام السياسي وتعزيز الديمقراطية وسلطة القانون. إلا أن هذه المهمة سوف تُعالج، كما تبين، في إطار الواقع الصيني الحالي، أي في ظل الحفاظ على الدور القيادي للحزب الشيوعي، وعلى شكل الدولة (ديكتاتورية الشعب الديمقراطية) والسلطة (نظام مجالس نواب الشعب). ولا ريب في أن خلفية الصياغات المتعلقة بطبيعة الدولة والنظام الحقوقي في الصين الشعبية، تركز على التجربة السلبية للعلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك مع الاتحاد السوفياتي زمن غورباتشوف، ومع روسيا في ظل دبلوماسية وزير الخارجية السابق أندريه كوزيريف المرتمية كلياً في أحضان الغرب.

هذا وقد أفرد مكان هام في مواد المؤتمر لقضية البناء العسكري. فالقوات المسلحة يُنظر إليها كضامن لخطط التحديث الاشتراكي عموماً. وعلى الرغم من أن مواد المؤتمر لا تتضمن معطيات ملموسة، فثمة أنباء تشير إلى أن الجيش سوف يقلص عديده بما مجموعه نصف مليون رجل، ومع ذلك سيبقى تعداد الجيش مليونين ونصف مليون،

وإعادة تنظيمه ضمن عملية الإصلاح ستجعل منه جيشاً أقلّ عدداً ولكن مجهزاً بأحدث وسائل القتال العسكري^(ب).

الصين بين الخصم المحتمل والحليف المحتمل

كل هذا يُحوّل الصين إلى دولة ذات شأن عالمي اقتصادياً وعسكرياً، لا يمكن إلا أن تحسب لها كل حساب أية مشاريع جغرافية سياسية في عالمنا المعاصر الذي لم تتحدد فيه بعد نسبة القوى الجديدة إثر انحسار الاتحاد السوفياتي عن الخارطة. وإن انتقال روسيا إلى سياسة أكثر اتزاناً في علاقاتها مع الصين، وإلى التقريب بين المصالح واستبعاد التواجه العسكري، قد أتاح للجانب الصيني أن يركز في مجال البناء العسكري على الولايات المتحدة كخصم أساسي محتمل (تشهد على ذلك بوضوح الجهود الرامية إلى إنشاء "الأسطول البحري الكبير"). إلا أن الصينيين لم ينسوا البتة تفوقهم الجغرافي على روسيا في منطقة الحدود الشمالية، وهو اللاتوازن الموضوعي الذي ستستفيد منه واشنطن في هذه أو تلك من صيغ تطوير علاقاتها بموسكو وبكين.

عودة هونغ كونغ إلى الحظيرة وانعكاساتها

قبل المؤتمر الخامس عشر بوقت قصير، احتفلت الصين بحدث هام هو استعادة سلطتها القانونية على هونغ كونغ. وإن هذا الحدث ليميز السياسة الصينية في دأبها ومتابرتها وصلابتها برفضها كل محاولات الشركاء الغربيين الرامية إلى منع عودة هونغ

(ب) ثمة شكوك في الغرب حول إمكانات الصين العسكرية. فالمراكز المتخصصة هناك (لندن، ستوكهولم) المهتمة بدراسة القدرات العسكرية، تقلل من شأن القدرات العسكرية الصينية جيشاً وتسليحاً وصناعة حربية ودينامية تطور. ذلك أن بعض التقديرات المتفائلة يقول إن العناصر الرئيسة للقوات المسلحة الصينية (باستثناء سلاح البحرية) ومعها مجمع الصناعة العسكرية بنية وإنتاجية، تؤمن للصين من حيث جبروتها وقدرتها على القتال وجاهزيتها له، أحد المراكز الأولى بين دول العالم عسكرياً. فهناك، حسب هذه التقديرات، ٧٢ مصنعاً لإنتاج الصواريخ، و٧ مصانع لإنتاج الوقود النووي، ومصنعان لإنتاج الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أحدهما في بكين وينتج سنوياً منذ عام ١٩٨٦ من ١٦ إلى ٥٠ صاروخاً ثقيلاً. ومن ثم يفترض أن تمتلك الصين ابتداء من التسمينات بين ١٤٠٠٠ و٣٠٠٠٠ رأس نووية. أما التقديرات الغربية للترسانة النووية الصاروخية الصينية فتقول إنها أقل بعشرات بل مئات المرات.

كونغ إليها أو إلى الانتقاص من سيادتها بهذا الشكل أو ذاك. ولقد حظي نهج إعادة تجميع الأراضي الصينية بمكان مرموق في مواد المؤتمر. وباستثناء اثنتين أو ثلاث من المشاكل الإقليمية المؤجل حلها طويلاً (مع اليابان وفيتنام)، تبقى المشكلتان الرئيسيتان: مشكلة ماكاو، والمشكلة المبدئية الوطنية الكبرى بالنسبة للصينيين، ألا وهي استعادة جزيرة تايوان. فالولايات المتحدة تعارض عودة الجزيرة إلى الصين، وهي أبدت غير مرة استعدادها لنزاع عسكري مع الصين من أجل تأييد انفصال هذه الجزيرة عنها وحماية للنظام الموالي للغرب القائم فيها. والأميركيون يُعلون موقفهم هذا بالالتزامات التحالفية تجاه حكومة الفومينتانغ المركزية، التي لم تعد موجودة حتى في تايوان حيث أُجليت عام ١٩٤٩ تحت غطاء من الدعم الأميركي. غير أن الأسباب الحقيقية تكمن في الأهمية الاستراتيجية لتايوان. إضافة إلى ذلك، لا بد من أن يؤخذ في الحسبان الوجه السلبي لاستعادة الصين لهونغ كونغ. فالغرب المستاء جداً مما حدث، عزز نيته عدم السماح من الآن فصاعداً بإبداء الضعف في مثل هذه الأحوال. وهذا ما يُبقي مشكلة تايوان أعقد مشكلة في العلاقات الأميركية - الصينية.

التنافس الأميركي-الروسي على النفوذ في الصين

يعرف المؤرخون لعلاقات الصين الدولية جيداً قضية التنافس الروسي الأميركي في التأثير على المثقفين والنخب السياسية في الصين، ومن خلال هؤلاء على المسار السياسي والاجتماعي والثقافي والأيدولوجي للبلد. فالباحثة الكندية م. دجيوارتز^(١)، مثلاً، كرست لهذه القضية مؤلفاً عنونته "بين أميركا وروسيا..." كما أن المسألة نوقشت مؤخراً في ندوة علمية أقيمت بجامعة كولبيا وكان النقاش حامياً لدرجة أن المنتدين قرروا الفصل في الخلاف في الرأي بالتصويت، فجاءت النتيجة اعتراف الأغلبية بأولوية التأثير الروسي. ولعله الحق يقال. فكل تاريخ الصين الحديث بدءاً بالحروب التي خاضتها والأحداث الثورية التي شهدتها، يدل على مدى التأثير الروسي والأميركي على السواء. بالنسبة لروسيا نرى أنه إلى جانب علاقات موسكو الوثيقة بالحركة الشيوعية الصينية، كان الاختصاصيون المدنيون والعسكريون السوفييات، وبينهم قادة بارزون، يُدعون إلى العمل هناك من قبل حكومة صون يات صن (حكومة كانتونغ) قبل

١. GEWURTZ M., "Between America and Russia", 1975.

عام ١٩٢٤ أو حكومة تشان كاي تشيك (حكومة الغومينتانغ) خلال سني الحرب مع اليابان. أي أن الفكر الاقتصادي والسياسي والعسكري المعاصر في الصين قد تطور تحت التأثير العارم للتجربة السوفياتية. وحتى الإصلاحات المعروفة التي أجراها في تايوان بعد عام ١٩٤٩ ابن تشان كاي تشيك زيانغ زينغو، عكست إلى حد بعيد تجربة عمله الإداري والسياسي في الاتحاد السوفياتي حيث تلقى علومه الجامعية وأمضى وقتاً طويلاً في الاغتراب عن بلده.

أما صراع الأميركيين على النفوذ في الصين، فبدأ منذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر بالتغلغل الاقتصادي (التجارة) ونشاط الإرساليات الواسع النطاق (تعليم، طبابة، دعاية دينية). وفي ثلاثينات القرن العشرين، توأم رأسمال البيروقراطية الصينية الحاكمة الذي كان يُشكل الأساس الاقتصادي لنظام الغومينتانغ، مع الرأسمال البنكي الأميركي، كما فرضت واشنطن سيطرتها على مجموعة الغومينتانغ المركزية (تشان كاي تشيك، صنون زيانغ، كون سيان صي وغيرهم). ثم تعززت هذه السيطرة إبان الحرب مع اليابان والحرب الأهلية. وقد صرفت الولايات المتحدة ملايين الدولارات في دعمها لحكومة تشان كاي تشيك.

لقد تركت العوامل الجغرافية السياسية التي أكدت أهميتها الأحداث التاريخية المتعاقبة، بصماتها دائماً على علاقة الصين بالبلدان القارية (روسيا) وبلدان ما وراء البحار (الولايات المتحدة واليابان). فالصين، بخلاف روسيا والولايات المتحدة الجامعتين في منظومة واحدة كتلتي الأطلسي والهادي في السياسة العالمية، تقع في شرق آسيا كلية. غير أن حدودها (٤٠ ألف كلم) يمتد نصفها تقريباً عبر سواحل بحار المحيط الهادي. هذا الجزء من الحدود يعتبره الوعي العام في الصين منذ القرن التاسع عشر مثابة بوابة لعدوان من جانب بلدان ما وراء البحار عليهم.

لقد تكونت علاقة الصين بروسيا خلال عملية تلاقٍ على مساحة قارية مشتركة. فالتوسع الإقليمي النشط لهذين الشعبين الطامح كلاهما إلى بناء الدولة العظمى، جعلهما يلتقيان في آسيا الشرقية. وفي سياق تماسهما الذي اتخذ أحيانا شكل صدام مسلح، تشكلت عبر التخوم الطبيعية حدودهما المشتركة التي عيّنت المجال الإقليمي لتطور كل من الشعبين. ولم تكن العلاقات الروسية الصينية لاحقاً بالعلاقات السوية دائماً، لكنها كانت دوماً علاقات تكافؤ^(٢). فقرون ثلاثة من الزمن مرت منذ معاهدة

٢. أنظر مقالة بوريس زانينغين: «أشقاء للقرن الحادي والعشرين؟ احتمالات النزاع الصيني الأميركي وموقع روسيا». - زفترا، العدد ٢ (٢١٥) الموافق ١٣/١/٩٨.

نرتشينسكي (١٦٨٩)، أول معاهدة بين الصين وروسيا، لم تشهد أية حروب، بل أية صدامات مسلحة ذات شأن بينهما. علاوة على ذلك، كانت الصين حين تجد نفسها في ضائقة تلجأ إلى مساعدة روسيا، مثلما كان الأمر، مثلاً، إبان الحرب مع اليابان والحرب الكورية.

جذور الصراع الصيني - الأميركي

في هذا الوقت، كان من أهداف السياسة الخارجية الأميركية منذ الخطوات الاستقلالية الأولى للولايات المتحدة على الساحة الدولية، الحصول على حصتها من المستعمرات في منطقة المحيط الهادي الآسيوية. فبعد أن استوعبت الجزء الشمالي من القارة الأميركية وساحله الواقع على المحيط الهادي، إتخذت لها من جزر الهاواي والفلبين وساموا معابر متقدمة إلى المستعمرات الآسيوية. إلا أن الهدف الرئيس كان أبداً الصين. ويمكن القول إن تاريخ العلاقات الأميركية الصينية هو تاريخ السعي الأميركي لاستعمار الصين. والتفكير الاستعماري الذي ورثته النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة عن بريطانيا، أضيفت إليه النزعة العنصرية لماكي العبيد، التي باتت لاحقاً عند الأوساط الليبرالية فيها بمثابة عقدة تفوق حيال الصين والصينيين. واصطدام الصينيين العاديين، ومعهم جزء من النخبة الحاكمة، بهذه الظاهرة، جعلهم يكونون الحذر والكراهية للأوروبيين عموماً وللأميركيين خصوصاً. وسيطرت على الصينيين مشاعر العدا للأميركيين خاصة بنتيجة التدخل الأميركي في كوريا وفيتنام. هذه الأحداث رافقتها في الصين حملات دعائية وسياسية على الأميركيين في المنظمات الحزبية والهيئات الحكومية والجيش وبين المواطنين، حرضت فيها القيادة الصينية على مقاومة الضغوط الأميركية الأيديولوجية والسياسية والثقافية. فالتفكير الاستعماري الأميركي الموروث، والعداء للأميركيين المتأصل في وعي الصينيين، يُشكلان، إذاً، الخلفية النفسية لأي نزاع محتمل في العلاقات الصينية الأميركية.

هل هي ممكنة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين؟

يعتقد الصينيون أن من شأن نزاع صريح بينهم وبين الولايات المتحدة أن يرتد كارثة على الصين، وأن يرمي بها إلى الوراء بعيداً، إلى مواقع البداية في الخمسينات ومن

جهة أخرى، توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج خطأً لمواجهة العسكرية المباشرة مع الصين (حتى بمعونة الحلفاء)، على الأقل قبل العام ٢٠٢٠. ويبدو أن عدم اتضاح الوضع ومآله في روسيا، لا يزال يجعل واشنطن تفتقد إلى استراتيجية "سلمية" فعالة حيال الصين كتلك التي استُخدمت لإضعاف الاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى تفكيكه. وبين أن الولايات المتحدة لا ترغب بتجاوز الحد الخطر في علاقتها بالصين، مكثفة حالياً تطورها الاقتصادي.

ففي عام ١٩٩٧، جددت الولايات المتحدة مضمون حلفها العسكري مع اليابان. وكانت قبل ذلك قد تراجعت عن خططها المعلنة لتقليص عديد قواتها البالغ ٢٧ ألف عسكري في كوريا الجنوبية، وعادت إلى تأكيد لامحدودية فترة تواجد قواتها في هذا الجزء من شبه الجزيرة. وفي الوقت ذاته، أبدلت واشنطن نهجها كلياً حيال كوريا الشمالية باتجاه تطبيع العلاقات مع حكومتها. والشئ نفسه يُمكن أن يُقال في تحولات السياسة الأميركية تجاه فيتنام. والمقصود هو احتمال توجيه طاقات هذين البلدين - في ظروف معينة - ضد جمهورية الصين الشعبية، بما يشبه توجيه طاقات الصين ضد الاتحاد السوفياتي في السبعينات. أضف إلى ذلك أن واشنطن مهتمة بكازاخستان ومنغوليا. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الكازاخ كانوا في أمس القرب مشوبين بأجواء العداء للصين وشاركوا غير مرة في التحركات العسكرية ضدها. أما منغوليا فتحاذي منطقة الحكم الذاتي الصينية المعروفة باسم منغوليا الداخلية. ولكتا هاتين المنطقتين تاريخ وجذور إثنية ولغة وثقافة وديانة مشتركة. وثمة أيضاً صلات تاريخية حميمة مصبوغة طائفيًا بين منغوليا والتبت كمركز للأماثية (نسبة إلى الدالاي لاما). وهنا نُعيد إلى الأذهان أن التبت كجزء من الصين تُشكل موضوعاً حساساً جداً في علاقة بكين بواشنطن والهند. وكلّ هذا يُحث الأميركيين على أن يجعلوا من كازاخستان ومنغوليا جزءاً من لعبة كبرى يلعبونها، إستناداً إلى الأجواء الانفصالية لبعض مجموعات السكان في الصين. ولكن أين موقع روسيا من كلّ هذا؟

تتميّز السياسة الخارجية الروسية حيال الصين بالتناقض. فالجانب الروسي إذ يتخذ خطوات تبدو مدروسة لتطوير العلاقات مع الصين بأمل أن تُصبح روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين شريكتين استراتيجيتين، يُحاول في الوقت نفسه الدخول في روابط وثيقة تكاد تكون تحالفية مع الولايات المتحدة، بما فيها التعاون العسكري. ففي ٢٤ نيسان ١٩٩٧، وقّع الطرفان الروسي والصيني في موسكو "بياناً مشتركاً حول العالم المتعدد الأقطاب وتشكيل النظام العالمي الجديد"، أكد فيه رفضهما الهيمنة

وسياسة القوة (تلميحاً إلى الولايات المتحدة)، وأعبوا عن القلق من توسيع وتعزيز الكتل العسكرية (تلميحاً إلى حلف الأطلسي). ولم يمض شهر واحد بعد هذا حتى وقعت روسيا (في ٢٧ أيار ١٩٩٧) "الوثيقة الأساسية" حول العلاقة بالنااتو، المتعارضة مع اتجاه السياسة الروسية شرقاً، إذ هي تحول دون إقامة علاقة شراكة وثيقة مع الصين. ولا بد أن نزيد على هذا نقطة حساسة بالنسبة إلى الصين، وهي أن تعاون روسيا مع النااتو في عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وحيث مُنح التحالف المذكور استقلالية كبيرة، يُسيء إلى دور الصين كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، مشارك في معالجة قضايا الأمن الدولي.

وهناك عنصر قد يُصبح نقطة ضعف في المشروع الجغراسياسي الأميركي في الاتجاه الصيني، كما عرضناه: إنه روسيا ودورها في النزاع الأميركي-الصيني المقبل. فالولايات المتحدة التي تقود حرب "المدينة العالمية" على "الريف العالمي"، حرب "المليار الذهبي" على مليارات اليُوس والتخلف، لا يُمكنها أن تأمل ولو بفوز نسبي إلا إذا ساندتها في هذا، بهذا الحد أو ذلك، روسيا. حتى الحياد، الحامل في طياته احتمالات فرض الصين عقوبات على روسيا، قد لا يُصبح عوناً لواشنطن في مواجهتها المصيري مع بكين. ولعل هذا ما يُفسر السعي لاجتذاب روسيا إلى تعاون أكثر وثوقاً مع النااتو، ولكن دون السماح لها، في الوقت نفسه، بالمشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الصراع الأميركي-الصيني الطويل

يصف المراقبون الأزمات المالية التي أخذت تعصف في الآونة الأخيرة ببورصات آسيا الشرقية، فتخبو نارها حيناً وتستمر حيناً آخر، بالحرب الأميركية - الصينية الثانية^(٣)، باعتبار أن الحرب الأميركية-الصينية الأولى جرت خلال أعوام ١٩٥٠-١٩٥٣ وكان مسرحها شبه الجزيرة الكورية.

وهي كانت قد عُرفت بالحرب الكورية لأنها فقط جرت على أرض كوريا، لكنها في مضمونها وجوهرها، حسب رأي الكثيرين^(٤)، حرب واشنطن على بكين في مسعاها

٣ - أنظر مقالة دميترى مينين: «اماننا الأنواء. الحرب المالية في شرق آسيا وبعض الاستنتاجات لروسيا».

زفترا، العدد ٥ (٢١٨) الموافق ٩٨/٢/٣

٤ - أنظر المصدر السابق.

لوقف زحف الثورة الصينية الشيوعية المظفرة عبر آسيا الشرقية قبل أن يستفحل أمرها . وحتى الاتحاد السوفياتي يُمكن اعتباره مشاركاً ثانوياً في تلك الأحداث، رغم أهمية دوره آنذاك في الانتصار الصيني .

ولقد تواجه حينذاك بضعة ملايين من الأميركيين والصينيين في قتال ضارٍ ودامٍ أسفر عن سقوط مئات ألوف البشر بين قتيلٍ ومعاقٍ . ومثل هذا لا يُنسى . ولم يحصل مثيل له خلال كلِّ تاريخ "الحرب الباردة" بين الغرب والاتحاد السوفياتي، على الرغم من اللحظات العصبية التي مرت بها العلاقات السوفياتية الأميركية إبان أزمة الكاربيبي وغيرها .

وحين نتكلم عن انتصار صيني في الحرب الكورية، برغم ما أُعلن آنذاك عن انتهائها إلى "لا غالب ولا مغلوب" (ربما حفظاً لماء الوجه الأميركي وخوفاً من التهديد الأميركي آنذاك باستخدام السلاح الذري)، فإن لهذا الكلام مرتكزاً، ذلك أن الصين دخلت الحرب في تشرين الثاني عام ١٩٥٠ بعد أن كان الجيش الأميركي ومعه الجيوش الحليفة قد سيطر عملياً على كلِّ شبه الجزيرة وحاذى الحدود الكورية-الصينية مباشرة عند نهر يالوزيانغ؟ وما هو الجيش الشعبي الصيني قد أنهانا عند خط العرض ٣٨ في عام ١٩٥٣، مسترجعاً تحت سيطرته نصف أراضي البلاد، ومقيماً فيها الحكم الشيوعي تحت اسم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . صحيح أن الصين اضطرت في الوقت نفسه إلى التضحية بتايوان التي احتلها الأميركيون عملياً مستغلين أحداث الجبهة الكورية، مانعين بكين من شن الحرب على قوات الغومينتانغ وتوحيد الصين تحت الراية الشيوعية، بل ومانحين تشان كاي تشيك فرصة تدعيم نظامه الموالي للغرب . لكن ماو تسي تونغ اعتبر، على ما يبدو، أن كوريا الموحدة تحت احتلال أميركي أخطر على الصين ستراتيجياً من التمرد التايواني .

من البديهي القول أن النصر الاستراتيجي لبكين في حربها الأولى مع واشنطن كان يكون متعذراً بدون الدعم السوفياتي، ذلك أن البيت الأبيض كان عليه دائماً أن يتصرف وعينه على الكرملين وسلوكه في أوروبا : حصاره لبرلين وحشده الجزئي للقوات الخ . فاستخدام السلاح الذري، مثلاً، ضد الصين، حسبما كان يُطالب البنتاغون، لم يكن ليجرؤ عليه لا ترومان ولا أيزنهاور الذي خلفه في عام ١٩٥٢، لأن هذا السلاح كان آنذاك في حوزة موسكو أيضاً، ولم يكن صعباً عليها أن تسلمه للصينيين دون حاجتها إلى استخدامه بنفسها، خصوصاً في غياب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

إلى ذلك، كانت أميركا تسعى، بدورها، إلى درء نمو منافس جغراسياسي قد يصبح ذا جبروت ولو في مستقبل بعيد نسبياً، هو الصين، دون أن تتسى الخصم الآخر الأخطر، الاتحاد السوفياتي، الذي كان قد بدأ، برأيها، ينضج للتغيير الديمقراطي الليبرالي على الطريقة الغربية وحاد موعداً قطافه. فأجلت تنفيذ الشق الأول من المهمة المزدوجة، واختارت أن تركز جهودها على الشق الثاني منها. واستطاعت في وقت من الأوقات أن تستدرج الصين نفسها، عدوة أمس في كوريا، إلى سياسة "لجم" الاتحاد السوفياتي، مستغلة الخلاف في المعسكر الشيوعي آنذاك، على الرغم من أن ذلك التحالف لم يكن أكثر من "زواج مصلحة مؤقت". ولقد حالف الأميركيين النصر هذه المرة. ومع ذلك فإنهم لا يعتبرون، وهم المتطلعون إلى أن يكونوا "زعيم العالم الأوحداً"، أن النصر المبين المتحقق لهم في عام ١٩٩١، عام انهيار الاتحاد السوفياتي، هو نصر كامل وناجز. إذ يبقى الشق الثاني من المهمة، المتروك منذ ٤٥ عاماً، دون حل: لقد جاء دور الصين الشيوعية.

إن افتراض استقامة الأمور وحلول عهد من السلام والوثام بين الولايات المتحدة والصين، وأن العالم هو على عتبة قيام نظام ذي قطبين مجدداً، كما يروج أحياناً، يتجاهل اعتداد أميركا بانها بلد ذو رسالة عالمية، ولا يلحظ نفوذ هذه النزعة الرسالية إلى مجمل سياساتها وممارساتها على صعيد السياسة الخارجية. فليس بين من يصنع هذه السياسة من يُمكنه أن يتصور أو يتقبل ظهور منافس جغراسياسي جديد مكافئ لها. والحملة الحضارية التي يتحدث عنها س. هانتغتون^(٥)، فيقول إن الحضارتين الغربية والكونفوشيوسية ستكونان في المستقبل المنظور الخصمين الرئيسيين، هي مثابة ثابت أيديولوجي تستند إليه اليوم عملياً كافة الخطط العملية للاستراتيجيين الأميركيين على تنوعها. ويكفي أن ينظر المرء إلى السيل الهائل من الأدبيات المهمة بالشؤون الصينية، التي اخذت تزيج تلك الدارسة أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق من واجهات المكتبات الأميركية. ومن بين أشهر هذه الكتب مؤلف لريتشارد برنستاين وروس مونرو تحت عنوان "النزاع الآتي مع الصين"^(٦). وحتى بريزينسكي الذي لعب دوراً هاماً في انهيار الاتحاد السوفياتي ولا يفتأ يكرر أن على الروس أن ينسوا أنهم شكلوا ذات يوم

HUNTINGTON, Samuel, "The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order". . ٥

New York, 1977.

BERNSTEIN, Richard & MUNRO, Ross H. "Coming Conflict with China", New York, 1977. . ٦

دولة عظمى، يقترح تقاسم لا كل العالم مع الصين، بل ما هو أصلاً واقع ضمن دائرة نفوذها في جنوب شرق آسيا، بالإضافة طبعاً إلى روسيا^(٧). ولعل عرضه هذا نابع من الخوف من موقف سلبي ليكين ما لم تتل الحصاة اللائقة بها، بحيث لا تتمكن الولايات المتحدة من بلوغ ما تصبو إليه من تزعم للعالم. وهكذا يبدو أن جل ما يبدي الاستراتيجيون الأميركيون استعداداً لإعطائه إلى الصين، هو حيز مريح ولكن هامشي في النظام العالمي الجديد، مع ربطها بألوف الخيوط التي من شأنها أن تضمن السيطرة على قياد هذا الجبار الآسيوي. وإن طرح مهام أكثر جذرية في الوقت الحاضر، من الخطر بمكان لأن ما لم يُعرف بعد هو كيف ستتصرف روسيا في خاتمة المطاف. فالغرب يعرف أيضاً وصايا أحد العقلاء الصينيين في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد، صن تزو التي ضمّنها كتابه في الفكر العسكري^(٨)، والتي تقول إن خير ما يمكن فعله حسب قواعد خوض الحرب هو الحفاظ على دولة العدو سليمة معافاة كي يمكن الاستفادة من ثروتها، وتدميرها يأتي في الدرجة الثانية. لذلك، يقول هذا الحكيم الصيني، إن على العارف بكيفية خوض الحروب أن يدحر جيش العدو بلا قتال، وأن يستولي على حصونه بلا حصار، وأن يحطم دولته دون إبقاء جيوشه فيها طويلاً.

الأزمة المالية في شرق آسيا

الوجه الحالي لهذا الصراع

إنطلاقاً من هذه المقولة للقائد والمنظر العسكري الصيني، يعتقد المراقبون أن الزمن ليس زمن المدافع واليوارج وحدها. فهناك اليورصات المالية الموزعة في كل أنحاء المعمورة، ولكن التي يقع مقر أركانها، حسب كافة الدلائل، في "وول ستريت". ومنه تُشن حرب اقتصادية مالية على العالم غير الغربي، وخاصة على طبيعته الحالية الصين، بما يضمن أولوية الحضارة الغربية أطول مدة ممكنة في الزمن الآتي. ووسائل بلوغ هذه الأولوية هي إلزام الجزء الآخر من البشرية بإنتاج بضائع متدنية التقنية وخامات متدنية القيمة المضافة، أي بضائع تتطلب نفقات باهظة على الموارد والأيدي العاملة، ولكن لا توتّي ربحاً وقيراً. كما أن إنتاجها، بما يتميز به من ضعف القدرة على التركيم، مرهون بضرورة الحصول باستمرار على قروض وتسليفات خارجية تؤمن لمن يعطيها

٧. زفترا، العدد ٥ (٢١٨) الموافق ٩٨/٢/٢

٨. ن. إ. كونراد. «صن تزو، رسالة في الفن العسكري». ترجمة ودراسة. موسكو - لينينغراد ١٩٥٠.

رقابة أكيدة. في هذا الوقت، يُفترض أن تحافظ الولايات المتحدة والغرب عموماً على احتكار إنتاج البضائع ذات الريح الأوفر، المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبالفروع الصناعية "النظيفة بيئياً" وذات القيمة المضافة العالية. في هذا السياق، يورد بول كنيدي^(٩) في آخر مؤلف له "ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين"، جدولاً يبين أن القيمة المضافة تبلغ لدى إنتاج الأقمار الصناعية ٢٠٠٠٠٪، القاذفات المقاتلة النفاثة ٢٥٠٠٪، السوبركمبيوترات ١٧٠٠٪، فيما هي لا تتجاوز في إنتاج أجهزة التلفزيون الملون التي لا تزال تتطلب تقنيات رقيقة نسبة ١٦٪، وفي إنتاج سفن الشحن ١٪ فقط. من هذا الجدول يضحى واضحاً لماذا سُمح للصين، مثلاً، أن تتبوأ المراتب الأولى عالمياً دون أية مشاكل ظاهرة في إنتاج الصنفيين الأخيرين، بينما تُكبح بقوة كل محاولات بكين وغيرها من الدول الساعية إلى اللحاق بركب الحضارة الصناعية المعاصرة للخروج من الأطر المحددة لها. والأساليب المستخدمة هنا شتى: من استعمال آليات السيطرة على التصدير، إلى توافق الاحتكارات الغربية توافقاً مدهشاً على وجهه توظيف رساميلها بما يتفق وسياسة دولها، رغم ما يبدو لغير المتعمن من استقلالية قرارها. أما المشاغبون، الساعون إلى استقلالية مفرطة في توزيع وجهات برامج التنمية، أو إلى التقارب مع من لا يُنصح بمقاربتهم، كأن يشتروا، مثلاً، السلاح الروسي بدلاً من الأميركي، فتُستخدم ضدهم تدابير زجرية خاصة مثل التلاعب بسعر صرف العملات الوطنية وإحداث انهيار كلي أو جزئي في أسواق الأرصدة الخ، وهو ما له فاعلية خاصة وتأثير شديد في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح. والأسلوب الأخير مريح جداً أيضاً لصعوبة العثور على أسباب الظواهر السلبية، ذلك أن أبطالها الرئيسيين متخفون عادة وراء ستار كثيف من الوسطاء. أضف إلى ذلك أن حكومات البلدان التي تتسبب في هذه الظواهر يُمكنها لاحقاً أن تتزيا بزي صناع الخير إذ ترمي بقوارب الإنقاذ إلى قلبي الحظ في صورة ديون جديدة يكون منحها مرهوناً، طبعاً، بشرط إجراء تعديلات "معقولة" على نهجها الاقتصادي والسياسي. إلا أن هذه الأعمال تبقى تتسم مع ذلك بطابع محلي عادة. فإشعال الحريق في كل سوق المال العالمية مسألة خطيرة وشاقة. وهو أمر حصل مع ذلك. فما السبب، يا ترى؟

يبدو أن السبب في الحدث العالمي الأهم للستين الأخيرتين، ألا وهو عودة هونغ كونغ إلى الصين في العام الماضي. فالولايات المتحدة وجدت نفسها أمام سؤال: كيف

ستتصرف الصين الكبرى؟ ألن تحاول، مستفيدة من الموارد الهائلة الإضافية التي دخلت اقتصادها ومن شعور الابتهاج بالنصر المحقق، زيادة قدراتها العسكرية والسياسية وتحقيق اختراق نحو حالة جغرافية-سياسية جديدة وتغيير وجهة التطور المفروضة عليها لتبقى مثابة الورشة القذرة للعالم "المتقدم"؟

الرد على هذا السؤال كان الحرب الأميركية الصينية (المالية) الثانية. في البدء خيل أن الصين ستكون خاسرة لا محالة وأنها لن تقوى على المقاومة، إذ لم تتمكن مع هونغ كونغ أن ترمي في السوق بصفة "مقاتلين" أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مواجهة تريليون دولار "جندها" الغرب بأجمعه تقريباً، تماماً كما في عهد الحملات الصليبية.

أول ضربة استكشافية وُجّهت في اليوم الثاني لاحتفالات الابتهاج بعودة هونغ كونغ إلى أحضان الوطن الأم، حين بدأت لعبة خفض سعر صرف دولار هونغ كونغ ومعه سوق الأرصدة، بغية تحويل عودتها إلى الصين الشعبية عبئاً عليها ووجع رأس بدلاً من أن تكون مورد ثروة إضافياً لها.

وفي الخريف من العام نفسه، عاود التحالف المالي الغربي الكرة لاستنزاف الصينيين، فأقبل عليهم هذه المرة في حملة شاملة هدفها أيضاً هونغ كونغ، ولكنها طاولت في طريقها الأجنحة في ماليزيا واندونيسيا وتايلندا، تقرّبت في الآونة الأخيرة من الصين، الخصم الرئيسي، كما أن البلدين الأولين دخلا مؤخراً مع روسيا في صفقات أسلحة. لكن السحر الصيني ارتد على الساحر الغربي ترنحاً للبورصات في العواصم الأوروبية وطوكيو وسيول. فسقطت هذه الأخيرة مثلما في العام ١٩٥٠. هكذا أتت "الحرب الأميركية-الصينية الثانية"، وفي المكان نفسه، بهزيمة لواشنطن ونصر مرحلي لبكين. والآن بات صعباً على الأميركيين الاستمرار في الحرب المالية من دون أن يُخاطروا بحليفهم الاستراتيجي كوريا الجنوبية، إذ اضطروا إلى تجنيد ما لا يقل عن ٦٠ ملياراً من الدولارات دعماً لاقتصادها من الانهيار النهائي. ولم يتسنّ لهم في الوقت نفسه فصل بكين عن منظمة بلدان جنوب شرق آسيا، بل تدعمت مواقعها في هذه المنظمة الإقليمية بنتيجة الأحداث الأخيرة، وها هي قد أخذت تسلف المليار تلو المليار للصامدين معها في المعركة التكتيكية دعماً لاستقرارهم.

إلا أن "الحرب المالية الباردة" لم تنته بعد فصولاً بين الولايات المتحدة والصين. ففي السنوات القادمة، سيذر الخلاف قرنه بين واشنطن وبكين بسبب مشكلة توحيد كوريا. ومن جديد ستكون كوريا إياها مسرحاً لـ "حرب أميركية-صينية ثالثة" لا يعرف أحد كم

ستطول. على أية حال، لا يريد الأميركيون أن يروا، لا في الحلم ولا في اليقظة، كوريا موحدة حليفة للصين، وهو الأمر الذي تسعى إليه حثيثاً هذه الأخيرة.

ماذا عساها تُجند واشنطن ضد الصين في الحرب المقبلة؟

فيالغ نقدية جديدة؟ لكن الصين أثبتت أنها بحفاظها على نظام مالي مغلق استطاعت أن تحصن نفسها ضد هجمات البورصة أكثر مما استطاعت فعله كل دول شرق اسيا وحتى أن توجه "عقصات" جوابية موجعة للنظام النقدي العالمي.

أم توصلد الأبواب بوجه البضائع الصينية الرخيصة التي تؤمن السلام الاجتماعي، ليس فقط في البلدان الفقيرة، بل أيضاً في اميركا نفسها؟

أم تلعب ورقة حقوق الإنسان والورقة القومية والإتنية اللتين لعبتهما بنجاح مع الاتحاد السوفياتي؟

أحد الشعارات الرئيسية في حملة الانتقادات الغربية والأميركية على الزعماء الصينيين، لا يزال انتقاد "التكبل بالمناضلين من أجل الديمقراطية" في ساحة تانان مين. ولعل الأميركيين، بتركيزهم عليها باستمرار، يأملون في تكرار التظاهرات تلك. لكن إذا ما عدنا بالذاكرة إلى السبب الذي دفع في ذلك اليوم من شهر أيار عام ١٩٨٩ بآلاف المتظاهرين إلى وسط العاصمة الصينية، لتبين لنا أنهم هرولوا إلى هناك للقاء الرئيس السوفياتي، صاحب "التفكير السياسي الجديد" المتوهج بريقه آنذاك، لأنه درجت العادة أن يستقبل الصينيون في هذا المكان بالذات كبار الضيوف الأجانب. هرولوا بمختلف فئاتهم ومشاربهم وهم، كما قسم كبير من الشعب السوفياتي ومن شعوب العالم، مبهورون بسحر كلمة "البرسترويكا". بيد أن الاحتفاء الرسمي بغورياتشوف جرى في المطار. بعدها اخذ الشعب المخدوع في الساحة يُعبر عن سخطه مع ما استتبع ذلك من عواقب مأساوية معروفة. ولكن إذا كان تأييد أفكار غورياتشوف قد هبط في روسيا نفسها من ٧٠٪ إلى ٥،٥٪ (كذا أظهرت نتائج آخر انتخابات رئاسية في روسيا)، فمنطقي توقع حصول الشيء نفسه في رؤوس الصينيين المشاركين في تظاهرات تانان مين. ومنطقي أيضاً أن يعزف المطالبون بالانفصال في بعض أنحاء الصين عنه لدى رؤيتهم ما حل بآسيا الوسطى السوفياتية من بؤس وشقاء. ومن جهة أخرى، تعلم الصينيون "من كيس" غيرهم إذ لا نراهم ينجرون إلى مفامرات ما خارجية، أو إلى تضخيم إنفاقهم الدفاعي. فهم يفضلون التكتيك الحالي، تكتيك "قهر جيوش الغير بلا قتال وأخذ حصون الغير بلا حصار".

قضية توحيد كوريا مجدداً

إن الجيش الأميركي سيضطر، عاجلاً أم آجلاً، إلى الانسحاب من كوريا، لأن الحراب لا تبني مستقبلاً. بعد ذلك سترك المسبحة ليأتي دور قاعدة أوكيناوا، ومن بعدها كل اليابان، إذ كيف يعقل أن تبقى "بلاد مشرق الشمس" هذه تطأها قدم جيش غريب، لا سيما في ظل الوهن الذي أصاب روسيا، وفي ظل عدم تهديد الصين لليابان عسكرياً.

وقيل أن يحل موعد هذا الانسحاب، لا يستبعد المراقبون، ومن ضمنهم س. هانتغتون إياه في كتابه "صدام الحضارات" (١٠)، أن تنشأ على قاعدة تقارب طوكيو وبكين، عاصمتي البن واليوان، عملة عالمية جديدة تنافس الدولار الأميركي، وربما سبقت إلى ذلك العملة الأوروبية الموحدة. إلى مثل هذا الاحتمال، يُشير أيضاً سلوك اليابان إبان "الحرب الأميركية - اليابانية الثانية"، إذ تشك الأوساط المصرفية في نيويورك في مدى وقوف اليابان على الحياد، ويزيد من شكوكها كبر ثقة الصين بنفسها في تلك المعمة.

موقع روسيا في الصراع الأميركي - الصيني

ما هو موقع روسيا، يا ترى، في الاشتباك الحاصل: أهي "ضيف طارئ" ومتفرج أم هي لا تزال بلداً له دور ما في الشؤون الكبرى؟

لابدّ هنا من ذكر أن الأميركيين، وإن قللوا في دعاياتهم من شأن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لا يزال الرأي السائد بينهم هو أنها لا تزال وستبقى حتى أمد بعيد الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تدمير الولايات المتحدة. ومن هذه المقولة تنطلق الصين أيضاً تقريباً وهي تضع استراتيجية صراعها مع المنافس التاريخي الأقوى، الولايات المتحدة، فلا تميل إلى تجاهل العامل الروسي. لكن المهم معرفته هنا هو: أي دور تفرده لروسيا، وبأية طريقة تعتزم التعامل معها؟

الموقف الأميركي من روسيا بات واضحاً إلى حد ما. ومقالة بريزينسكي في الـ"فورين أفييرز" (١١) الداعية صراحة إلى تقسيم روسيا، والتي ظهرت بعد ٥٠ سنة

HUNTINGTON Samuel, "The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order". . ١٠

New York, 1977.

"Foreign Affairs", 1997. . ١١

بالتمام على ظهور مقالة ج. كينان^(١٢) في المجلة نفسها حول ضرورة "لجم" الاتحاد السوفياتي، لا تُبقي مجالاً للشك. وبريزينسكي ليس وحسب مشتغلاً في علم السياسة، يمكن أن يطرح رأياً بين الآراء قد يؤخذ به أو لا، بل إنه من أهل النخبة في الولايات المتحدة ومن صانعي القرار السياسي الكبار. وحتى هانتفتون الذي يُزعم أنه أشدّ ميلاً إلى روسيا، ومستعد لأن يُبقي لها بعض الوجود في العالم الأرثوذكسي، لا يمكنه أن يتصورها شريكاً مكافئاً للولايات المتحدة. وإذا تذكرنا أن عدداً من البلدان "القريبة روحياً" من روسيا قد أخذ مكانه في الطابور المؤدي إلى حلف الناتو، وأن عدداً آخر منها محتل عملياً من قبل الحلف المذكور (الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك) أو هو في عزلة دولية، مثل يوغوسلافيا، أو مرشح للاحتلال (تهية الرأي العام العالمي مؤخراً للتدخل في كوسوفو)، فلن يبقى من تعاطف هانتفتون أكثر من الشر الذي يسوّله لها بريزينسكي. وها هو نائب وزير الخارجية الأميركية ستروب تالبوت يحذر الروس في خطاب ألقاه في جامعة ستانفورد^(١٣) من التفكير في أن "يسترجعوا نهج الكسندر نفسكي"^(١٤).

الأمر أكثر تعقيداً مع الصينيين. فهم ليسوا بالصراحة التي يعبر بها الأميركيون عن أفكارهم حيال روسيا. وقلما يُسدون إليها النصح في ما يجب عليها أن تفعله وما لا يجب. لكن مراميمهم تجاهها يمكن استشفافها من خلال استعراض التوجهات العامة للسياسة الصينية. وكل شيء يقول إن توجههم، ليس فقط في المستقبل المنظور، بل من حيث المبدأ، سيكون شرقاً وجنوب شرقاً. فهناك بالذات تتركز المصالح الحيوية الرئيسية للصين بين الشعوب القريبة منها حضارياً. وليست مهمتها مجرد التقدم نحو ميانما وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا (بالمعنى الاقتصادي المعاصر)، والتوحد مع تايوان مع ما سيواجهه تطلعها هذا من رفض واشنطن، بل هي المكوث هناك دائماً وأبداً. أما التوسع في آن معاً شمالاً نحو روسيا، فسيُدفع هذه الأخيرة أكثر إلى أحضان الناتو والولايات المتحدة، وسيكون للصين الشعبية بمثابة انتحار. علاوة على ذلك، سيظهر في استراتيجية الصينيين، حسبما تشير الدلائل، بعد استعادتهم ماكاو في العام ١٩٩٩،

١٢. كينان جورج فروست. مجلة "فورين أفيرز"، ١٩٤٧.

١٣. نشرت الخطاب المذكور جريدة "نيوزافيسيميا غازيتا" الروسية.

(ت) أمير روسي شجاع في القرن الثالث عشر استعاد الأرض الروسية من السويديين والألمان. كان قائداً سياسياً حذراً بعيد النظر، فرفض إقحامه في حرب بين البلاد الروسية و"الأرطة الذهبية" لأنه كان مدركاً عبثية الحرب مع التتار آنذاك.

اتجاه هام جديد لتوسعهم، هو أميركا الجنوبية. وإنه لمن المدهش كيف تبدأ جسور الحضارة الغربية بفرعها الإنكليزي واللاتيني تلعب دوراً معاكساً تماماً لذاك الذي نشهده عادة في الدول الأخرى، إذ تصبح أفعال أداة للصين في تنافسها مع "ممدنيها" السابقين، وكأنها تقاصصها على خطاياها الاستعمارية. فقيمة هونغ كونغ ليست فقط في الاحتياطي النقدي وفي التكنولوجيا المتقدمة التي أُضيفت إلى قدرات الصين، بل هي أيضاً في مئات الآلاف من مديري الأعمال الذين يتكلمون الإنكليزية إلى جانب الصينية، ويتقنون بامتياز كلّ دقائق اللعبة الاقتصادية العالمية. فإعداد هذا الجيش من الخبراء، كان سيترتب على الصين أن تُتفق ربما أكثر مما أحرزته بنتيجة توحيد الصين وهونغ كونغ. وضم هؤلاء إلى اللعبة، ساعد الصين مساعدة كبيرة في المعارك المالية الأخيرة، ولسوف يساعدها أكثر مستقبلاً. ويمكن الزعم بالقدر عينه أن أهالي ماكاو الناطقين بالبرتغالية إلى جانب الصينية، سيكونون الاحتياطي البشري الطبيعي اللازم للقفز باتجاه أميركا اللاتينية.

ولربما أمكن القول إن ما يساق عادة من زعم بوجود خطر صيني على روسيا مصدره العامل الديمغرافي، ليس دقيقاً إذا ما نُظر إليه عن كثب. فكثافة السكان في مناطق الصين المتقدمة في خصائصها الطبيعية مع المناطق الروسية المحاذية، ليست أكبر بكثير منها في روسيا نفسها. وموجات النزوح الصيني الأساسي تتجه هي الأخرى جنوباً. ويكفي أن يتخذ الروس الإجراءات اللازمة على الحدود لكي ينتفي هذا الخطر.

وإذ يفضل الصينيون اليوم استخدام الأدوات الاقتصادية في تنافسهم مع الأميركيين، ويمتكون حتى اللحظة عن زيادة قدراتهم العسكرية زيادة جديّة، فإنهم لا يستطيعون، في الوقت نفسه، أن يبقوا واثقين تماماً من أن الأميركيين لن يستفيدوا في لحظة من اللحظات من تفوقهم في هذا المجال، لا سيما بصدد مشكلة تايوان. وقد هددت واشنطن غير مرة بالذود عسكرياً عن تايوان إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وهنا يمكن لروسيا أن تقدم لهم خدمة جليّة. فوجود آلة الحرب النووية الروسية كمقابل للمجمع النووي الصاروخي الأميركي، هو في حد ذاته "فزاعة"، إن لم يكن أكثر، يمكن أن تشكل رادعاً للأميركيين، وهو ما يستجيب موضوعياً للمصالح الصينية الاستراتيجية. في هذا يكمن الاختلاف المبدئي الرئيسي بين موقفي الولايات المتحدة والصين من روسيا.

ومن هنا يمكن استنتاج أن الصينيين بحاجة إلى روسيا قوية وإلى "سقف أمين في الشمال"، لا قولاً بل فعلاً، بفضل عوامل جغرافية سياسية بعيدة المدى وشاملة. والعائق

الوحيد هنا هو تأرجح السياسة الروسية نفسها بين كلام معسول عن الصداقة الروسية - الصينية التقليدية وعن الشراكة الاستراتيجية مع الصين وغزل دائم مع حلف الأطلسي والغرب، فلا هذا الطرف ولا ذاك يمكنه أن يعتبرها بمثابة الشريك المضمون في عالمنا المليء بالتناقضات والصراعات. كما أن الجغرافيا الاقتصادية تجعل الصين وروسيا يسعيان إلى التعاون في ما بينهما. وكل التنبؤات تشير إلى أن العائق الرئيسي في وجه تطور الصين اقتصادياً على المدى القريب، سيكون نقص الكهرباء ومصادر الطاقة عموماً. ولئن كان بالإمكان حل مشاكل الجنوب الصيني في هذا المجال بفضل الطاقة المائية الهائلة لهضبة التيب، فليس بوسع الصين أن تحل هذه المشكلة في الشمال من دون التعاون مع الروس، على الرغم من محاذير التبعية للإنتاج الطاقوي الروسي.

خاتمة

قيل إن "الحرب الباردة" انتهت مع انهيار الاتحاد السوفياتي. لكن "الحرب الباردة" تلك اتخذت ذلك المنحى الظاهر بوضوح للعيان لأن الاتحاد السوفياتي بعد انتصاره في الحرب العالمية الثانية على هتلر الممثل التطرف المفرط والجاثر في الفكر والممارسة الاستعماريين اللذين ميزا الغرب خلال قرون، أخذ يتناول، تحدوه إرادة ستالينية(٥)، على كل الإمبراطورية التي عنوانها "الحضارة الغربية الرأسمالية"، وتتطحن لتقويضها" شبراً شبراً، فساعد حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. وكان هذا يستجيب لمطامحه الجغرافية السياسية الاستراتيجية.

الصين، المرشحة لخلافة الاتحاد السوفياتي في هذا الصراع، تبدو أكثر حذراً في التعامل مع تطلعاتها الجغرافية السياسية، وقد تعلمت من تجربة الاتحاد السوفياتي القاتلة. لذا تبدو وكأنها ثابتة في "حرب مواقع" لا تحشر أنفسها في كل مكان من العالم، تاركة هذه العادة الموروثة من أيام "الحرب الباردة" للأميركيين وحلفائهم. ومع ذلك، ليس ما شهدنا ونشهد من مناوشات "بورصمالية" من العيار الكبير، سوى وجه آخر "للحرب الباردة" لا يقل عنها تدميراً وإراقة لدماء الاقتصاد العالمي، وإساءة إلى عيش الناس ومستقبلهم في كل أرجاء المعمورة.

(٥) كلمة "ستالين" ("الفولاذي") مستمدة من كلمة "ستال" الروسية الألمانية الأصل والتي تعني "الفولاذ".

الخليج في الجيوستراتيجية الأميركية

عبدالجليل زيد مرهون(*)

ما زال الخليج العربي يُمثّل المسرح الأكثر حيوية في المعايير الجيوستراتيجية الأميركية على الصعيد الكوني. وبعد "عاصفة الصحراء"، بدت الولايات المتحدة وقد تمسكت بقوة غير مسبوقة، بمقولة الربط بين الأمن الأميركي وأمن الطاقة النفطية. وإذا كانت حرب الخليج قد أعطت الولايات المتحدة قدرة إضافية على التحكم بمنابع الطاقة، فإن عملية "إعادة الأمل" التي نُفذت في الصومال بعد سنتين من تلك الحرب، قد أتاحت لواشنطن ممارسة مزيد من الضبط الأمني على ممرات الطاقة.

بيد أن المكاسب الأميركية هذه لم تكن خالية من التحديات، أو دون ثغرات أساسية. فقد بدأ يتضح جلياً أن الوجود العسكري الأميركي في الخليج ذو كلفة باهظة على أكثر من صعيد، كما أن سياسة إحتواء العراق وإيران لم يُقدر لها السير وفق التصورات التي تمّ ترويجها. كذلك فإن العقوبات المفروضة على العراق بضغط أميركي باتت عامل خلاف بين دول التحالف الذي نفذ "عاصفة الصحراء". واليوم، تبدو أزمة المفتشين الدوليين المكلفين نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكأنها عامل إذكاء لحرب باردة جديدة بين واشنطن وموسكو. وفي ظل هذا الواقع الصعب، يجهد الخبراء الأميركيون، ومؤسسات الأبحاث في الولايات المتحدة، في إعادة صوغ نماذج استراتيجية وسياسية قادرة على حفظ مكانة الولايات المتحدة في الخليج، بيد أن التحديات لا تزال متعاظمة على أكثر من صعيد.

(*) خبير بحريني في الشؤون الخليجية.

أولاً: أمن الخليج في معادلة الحرب الباردة

في سنوات الحرب الباردة الأولى، سعت الولايات المتحدة إلى خلق نظام يقوم على تحالفات ثنائية أو متعددة الأطراف، والحفاظ عليه في منطقة الخليج كجزء من استراتيجيتها العالمية الهادفة إلى احتواء الاتحاد السوفياتي. بيد أن تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة أفضت إلى ردات فعل عكسية محلية ضد السياسة الاميركية. فدعم واشنطن لحلف بغداد، مثلاً، زاد من حدة الانقسام بين القوى المحافظة والراдикаلية في المنطقة، وحفز السوفيات على تبني تدابيرهم المقابلة الخاصة بهم على الصعيد الإقليمي^(١). كما أن التدابير الأميركية التي رمت إلى تحويل إيران إلى "قلعة عسكرية" و "شرطي إقليمي" ساهمت جزئياً في تشكيل الرأي العام المناهض بسقوط الشاه.

وفيما عزز مبدأ أيزنهاور سياسة الاحتواء عبر معاداة الحركة الراديكالية العربية بوصفها "من تجليات الشيوعية الدولية"، إتخذ مبدأ نيكسون موقفاً مختلفاً بعض الشيء. وقد سعى نيكسون تحديداً إلى تجنب تكرار تجربة فيتنام، وذلك من خلال الارتكاز إلى قوى إقليمية محلية بدلاً من التدخل المباشر. وعلى الصعيد الخليجي، رعى نيكسون نظاماً أمنياً ثنائي القطب تقوم فيه طهران بدور الشرطي الإقليمي وتمارس فيه الرياض دوراً سياسياً ومالياً.

بيد أن ترتيبات نيكسون في الخليج كان مألها إلى الإخفاق. فالولايات المتحدة لم تكن في واقع الأمر تمتلك ما يمكنها من ضمان السيطرة الكاملة على منظومات الأسلحة المباعة إلى المنطقة، كما كانت عاجزة عن التأثير الفاعل في آليات السياسة الداخلية الإيرانية أو في العلاقات الإيرانية - السعودية. وحين اتضح مع حلول أواخر عقد السبعينات تعثر جهود التعاون بين الدولتين وتزايد الخلافات الإقليمية بينهما، لم يكن أمام الولايات المتحدة أي خيار فاعل لإعادة الاعتبار لمبدأ القطبين التوأمين، وفي نهاية المطاف سقط الشاه في طهران، لتتبدد كل إجراءات الولايات المتحدة العسكرية والأمنية هناك^(٢).

١ - See FULLER Graham E., "Respecting Regional Realities", Foreign Policy, No. 83, (Spring 1991), pp. 159 - 177.

٢ - مرهون، عبد الجليل زيد "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

يقول تقرير أميركي مقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس: إن سير الأحداث في منطقة الخليج منذ العام ١٩٧٨ يوحى بأن مبدأ نيكسون قد استند إلى أسس مزعزعة، فقد جاء سقوط الشاه وانهيار المؤسسة العسكرية الإيرانية ليجرد إيران من دورها كشرطي للخليج. وفي ما يتعلق بالدول العربية الخليجية، ومن بينها السعودية، فإن الفجوة بين المقومات الدفاعية الموجودة ومستويات القوة القائمة من ناحية، والقدرات العسكرية الفعالة من ناحية أخرى، تظل واسعة للغاية رغم الإنفاق الدفاعي الضخم وعمليات النقل الواسعة للأسلحة لهذه الدول. ويظل الاستقرار السياسي داخل دول الخليج ضعيفاً. كما أن تعاضم القوة السوفياتية والألمانية الشرقية والكوبية بالأسلحة والاتصالات والتسهيلات والمستشارين في جمهورية اليمن الديمقراطية وأثيوبيا، ظل مصدر قلق لمخططي الدفاع الأميركيين لسنوات عديدة. وضاعف الغزو السوفياتي لأفغانستان من الإدراك العام بعدم كفاية القوات الأميركية المتاحة للرد على أية مواجهة محتملة في منطقة الخليج، كما أظهر الغياب العام لمساندة الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة^(٣).

ويرى التقرير أن الضعف النسبي لقدرة الولايات المتحدة على وضع قوة أميركية في المنطقة، "جاء مصحوباً بضعف واضح لمخبراتها وافتقار صنّاع السياسة الأميركيين إلى تقييم متكامل لديناميات تلك المجتمعات الخليجية التي تجتاز تغيراً سريعاً". وأدى هذا النقص إلى إخفاق في التنبؤ والاستعداد لتطورات سياسية حدثت في المنطقة وكان يمكن التأثير فيها بنحو مختلف، فكثيراً ما كانت النظرة إلى المنطقة مبنية على نماذج سياسية واقتصادية مستقاة من الخبرة الغربية. وحال ذلك دون فهم التطورات المحتملة داخل دول المنطقة وما بينها. "وضاعف من ذلك نقص المعلومات عن النزعات الدينية والإعجاب الشعبي بهذه أو تلك من شتى الجماعات المتنافسة على السلطة"^(٤).

وللرد على التطورات المتسارعة، أخذت إدارة كارتر على عاتقها في خريف ١٩٧٩ تأسيس إطار أمني جديد في منطقة الخليج العربي، يشتمل على زيادة الوجود البحري

Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, . ٢
Library of Congress, "Saudi Arabia and The United States: the New Context in an
Evolving Special Relationship", Report Prepared for the Committee on Foreign Affairs:
of Representatives (U.S G.P.O. Washington), August 1981) .

الأميركي بشكل أساسي في المحيط الهندي، وفرز وحدات أميركية كقوات للتدخل السريع، من أجل نقل القدرات العسكرية الأميركية إلى المنطقة بسرعة وفعالية، ومن أجل هذه الجهود، توصلت إدارة كارتر إلى اتفاقات تمكنها من الحصول على تسهيلات بحرية وجوية معينة في كل من عُمان وكينيا والصومال^(٥).

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، أعلن الرئيس كارتر مبدأه في خطاب إلى الأمة قائلاً: " إن أي محاولة لأي قوة خارجية للسيطرة على الخليج "الفارسي"، تُعتبر إعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. ومثل هذا الاعتداء سيُرد عليه بأي وسيلة مناسبة، بما في ذلك الرد العسكري"^(٦).

إنّ مبدأ كارتر المتجسد بشكل جزئي بقوات التدخل السريع، وباتفاقيات التسهيلات العسكرية، هو بمثابة سياسة تفتش عن تطبيق ذي معنى، فهناك ثغرة واسعة بين مفهوم السياسة وبين قدراتها الحقيقية على الردع والرد.

وفي الحقيقة إن الاستعمال الكلي والفعال لكل التسهيلات التي نص عليها في الاتفاقيات الثلاث، وفي دبيغوغارسيا، لم يكن ممكناً قبل مرور عدة سنوات، وذلك بسبب البنى التحتية المطلوب إنجازها، والتي قُدرت تكاليفها بمليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلفة البرنامج الخاص بقوات التدخل السريع تقدر بـ ١٠ مليارات دولار، وذلك دون أن يشمل هذا البرنامج تدابير وجهود صغيرة وغير محددة ضرورية لتحضير قوات التدخل السريع للقتال^(٧).

بيد أن المعضلة الأهم في الاستراتيجية المرتكزة على نشر قوات تدخل سريع في الخليج، قد تمثلت في صعوبة نقل القوات ضمن فترة زمنية مناسبة^(٨).

إن قوات التدخل السريع مؤلفة من وحدات موجودة وليس من قوات جديدة، إلى ذلك فإن قوات التدخل السريع تعتمد بالنسبة للمواصلات عبر البحار على المعدات

٥ . Report Of the Delegation to the Indian Ocean. Area of the Committee on Armed Services. Government Printing Office, Washington, 1980.

٦ . State of the union address. Department of state Bulletin. Vol.80 February

٧ . "U.S. Security Interests the Persian Gulf", Report Of a Staff Study mission to the Persian Gulf, Middle East, and Horn of Africa, Oct.21- Nov.13, 1980, to the committee on Foreign Affairs, March 16, 1981; U.S. Government Printing Office, Washington: 1981.

٨ . Ibid.

نفسها المخصصة لمهمات إسناد الطوارئ في حلف شمال الأطلسي، لهذا فإن أي إعاقه للزيادة في مستوى القوات، أو إعاقه لمساعدات من دول صديقة أخرى، تجعل الولايات المتحدة مُجبّرة على الرد على حالات طارئة في آن واحد في الخليج العربي وفي أوروبا، أو حتى في الخليج العربي وفي آسيا.

كذلك، فإن القيود القائمة على حجم وتحرك قوات الولايات المتحدة، تؤمن للاتحاد السوفياتي - الذي يتمتع بميزة خطوط داخلية للاتصالات والإمداد وصولاً إلى مسارح النزاعات المحتملة الثلاثة - القدرة على خلق عمليات إلهاء وتشتيت في مناطق غير مسرح العمليات المقصود. ففي ظروف سابقة، كما حدث في منشوريا وتشيكوسلوفاكيا، فإن الاتحاد السوفياتي وظف الغطاء السياسي والمفاجأة العسكرية لحرمان خصومه من مهلة إنذار وللتعتيم على أبعاد وطبيعة هجومه^(٩).

وعندما تسلم الرئيس ريغان السلطة في مطلع العام ١٩٨١، أعلن عن تمسكه بالأفكار الرئيسية التي تضمنها "مبدأ كارتر"، وتعهد بإكمال بناء قوة الانتشار السريع^(١٠). وطرح اليمين المحافظ، الذي انتعش في عهد ريغان، مقولة مفادها أن أمن أوروبا يتعرض لأخطار متصاعدة بسبب النزاعات المتفجرة في الشرق الأوسط. فهذه النزاعات مضافاً إليها عدم الاستقرار في الداخل، كانت تهدد انتظام موارد النفط من الخليج. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التطورات مضافاً إليها الفراغ العسكري، كانت تتيح خيارات جديدة للاتحاد السوفياتي لتوسيع نفوذه بأسلوب التدخل المباشر، أو غير المباشر مما كان يعني تهديد الأمن الأوروبي في العمق^(١١).

وفي ضوء ذلك، فإن لا اتفاقية شمال الأطلسي، التي تركز على الدفاع عن منطقة الأطلسي، ولا اتفاقية الأمن اليابانية - الأميركية، التي تقتصر على الأراضي اليابانية، كانتا كافيتين لمواجهة التحديات السوفياتية، الأمر الذي كان يبرر الحاجة لاتخاذ تدابير أكثر جدوى، جسدها مبدأ "الإجماع الاستراتيجي" الذي بلوره الجنرال الكسندر هيغ.

Ibid. . ٩

١٠ - النعمي، عبد الرحمن: "الصراع على الخليج العربي"، بيروت: دار الكونز الأدبية، ٤٩٩١ (طبعة ثانية)، ص ٨١ - ٨٢.

١١ - رأى البعض أن منطقة الخليج العربي غدت في الثمانينات مركزاً للصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بدرجة تساوي في أهميتها ما كانت عليه أوروبا في الأربعينات. أنظر

TUCKER Robert, quoted in: Fred Halliday, Soviet Policy in the Arc of Crisis (Washington, D.C: Institute For Policy Studies, 1981), p. 9.

ويقضي هذا المبدأ بعقد اتفاق مع الدول المعتدلة الحليفة للغرب في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا لاحتواء الأطماع السوفياتية. وبالمفهوم الاستراتيجي، فإنّ الاتفاق يقضي بتدعيم قدرات أربع دول رئيسية في هاتين المنطقتين هي: مصر، إسرائيل، تركيا والباكستان، وذلك على أمل ان تتضم إليها في ما بعد كل من العربية السعودية والأردن. وهذه الدول الست التي نُظر إليها على أنها حجر الأساس في "الإجماع الاستراتيجي"، تتميز باحتلالها مواقع استراتيجية حيوية، فمصر تسيطر على قناة السويس، وتركيا على مضيق البوسفور والدردينيل، والباكستان مشاطئة لبحر العرب، الذي يُعد معبراً لمضيق هرمز والخليج ويتصل بالمحيط الهندي، أما العربية السعودية فإنها تحتل موقعاً متميزاً بين البحر الأحمر والخليج. وأخيراً، فإن الأردن وإسرائيل يُشكلان معاً الطريق التقليدية التي تربط آسيا الصغرى بإفريقيا^(١٢).

ثانياً: تطورات نهاية الثمانينات

كان "الإجماع الاستراتيجي" محاولة أميركية طموحة بالمعيار الأميركي، بيد أنها محاولة فحسب، إذ اصطدمت بعقبات الاحتقان السياسي المتزايد في المنطقة، حيث ضمت إسرائيل الجولان عام ١٩٨١، واجتاحت لبنان في السنة الثانية، وأصبح الخليج وأفغانستان والقرن الأفريقي مناطق ملتهبة بفعل حروب طاحنة وعنيفة.

وفي أواخر الولاية الثانية للرئيس ريغان، بدا المناخ الدولي في طريقه لانفراج نسبي بفعل توجهات الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، حيث تم الانسحاب من أفغانستان، وتوقفت المعارك في القرن الأفريقي، وتزامن ذلك، على سبيل الصدفة ربّما، مع وقف الحرب العراقية - الإيرانية.

هذا التحول في المناخ الدولي بدا إيجابياً، إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة بدا حذراً ومحفوظاً بالمخاطر "الملتبسة". ففي الخليج، بدت الإدارة الأميركية تتوجس من مستقبل القوة العسكرية في كل من إيران والعراق، وبدا الاستمرار في تشجيع سياسة توازن القوى ينطوي على قدر كبير من المغامرة. إلا أن إدارة الرئيس جورج بوش، التي استلمت

١٢ - مقلد، إسماعيل صبري: "الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، مجلة المجالس الكويتية، العدد ٦٠٢،

٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، ص ٣٠.

من إدارة ريفان "بيئة مفككة"، لم تكن لديها استراتيجية خاصة للتعامل مع التطورات المستجدة، وعلى الرغم من ذلك فقد رفعت شعاراً كبيراً هو "إنهاء القوى العظمى الإقليمية"، وهو يعني في التطبيق الخليجي تحجيم القوتين الإيرانية والعراقية، إلا أن إدارة بوش لم تطرح برنامجاً محدداً في هذا السبيل، ولم تدخل في مفاوضات استراتيجية، أو حتى سياسية، مع الإيرانيين والعراقيين^(١٣).

وبالنسبة إلى أفغانستان، فإن الانسحاب السوفياتي خلق ما يُعرف بـ "فراغ قوى" لا توجد حكومة وفاق وطني ملته، وكانت النتيجة حرباً أهلية لا تزال مستمرة، وأوجدت هذه المعضلة خلفها معضلة أكثر خطورة في الحسابات الأميركية، ألا وهي الطموح الإيراني في أفغانستان، كما أن الروس الذين خرجوا من الباب سعوا للعودة من النافذة عبر حلفاء محليين جدد.

وفي القرن الأفريقي، انتهى الاقتتال في أريتريا وأوغادين متزامناً مع وصول النظام الإسلامي إلى السودان لتبدأ موجة جديدة من المخاوف الأميركية.

أما على الصعيد الدولي، فقد اصطدمت مباحثات تقليص الأسلحة الاستراتيجية "ستارت" بإخفاق مفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية، وخرجت أصوات أميركية تُنادي بضرورة الربط بين المسارين التقليدي والاستراتيجي^(١٤).

وإضافة إلى ذلك، خرجت دعوات تُنادي بضرورة إعادة النظر في الموقف الأميركي من "ستارت" نفسها. يقول الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في دراسة نشرها في شتاء العام ١٩٨٩: "إن مشكلتنا على المستوى الاستراتيجي التي برزت في أواسط السبعينات والتي تُهدد بأن تُصبح أسوأ بكثير في التسعينات، هي الهشاشة المتزايدة لصواريخنا المنصوبة على الأرض ولتنظومات القيادة والمراقبة لدينا في مواجهة أي

١٣. أنظر: عبد الجليل زيد مرهون: "الخليج بين الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد"، "أخبار الخليج" (البحرين) ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤.

١٤. يتبنى هذه النظرة اتجاه الحرب الباردة الدولية (Cold War Internationalism)، أنظر على سبيل المثال: Tucker Robert W. "The New Reagan Doctrine Rest on Misplaced Optimism", New York Times, 9-4-1986.

وحول مواقف الاتجاه المحافظ الجديد المتشددة من الاتحاد السوفياتي، أنظر: REICHLLEY James, "The Reagan Coalition", Brookings Review, (Winter 1982), pp. 6-9.

هجوم يُحقق ضربة مهولة يتم شنه بالصواريخ السوفياتية القوية جداً وذات الدقة البالغة^(١٥).

ويرى نيكسون أن الجهود الأميركية الرامية إلى تقليص الأسلحة الاستراتيجية بنسبة خمسين بالمائة، بالغت في تركيزها على مجرد الاختزال العددي لمجموعة الأسلحة النووية بدلاً من التركيز على الحد من "هشاشة" القوة الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة^(١٦).

وكانت مباحثات "ستارت" تقضي بأن تقوم روسيا والولايات المتحدة بتقليص ترسانتيهما إلى ١٦٠٠ قاعدة إطلاق بما فيها القاذفات الثقيلة والصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الباليستية المطلقّة من الغواصات، وإلى ٦٠٠٠ رأس نووي يُسمح بوضع ٤٩٠٠ منها أن تكون محمولة بصواريخ باليستية.

لقد بدا واضحاً أن الضغوط "تبدلت" ولم تنته بالنسبة إلى صانعي الاستراتيجية الأميركية. يقول نيكسون في دراسته السابقة الذكر: "علينا أن نتفق حول طرق الدفاع عن المصالح الغربية المشتركة خارج أوروبا. ففي العام ١٩٤٩، كان الغرب يُواجه خطر التدخل السوفياتي المباشر وسط أوروبا. أما في السنوات الأخيرة، حيث التنافس بين الشرق والغرب في أوروبا متركز على المستوى السياسي، فإن التحدي السوفياتي المباشر وغير المباشر قد تم بشكل رئيسي في العالم الثالث. وقد حملت الولايات المتحدة القسط الأكبر من أعباء مواجهة "أعمال التخريب وحروب الإنابة" التي شنتها موسكو، وذلك حتى تتم المحافظة على مناطق مثل الخليج، على الرغم من أن منطقة الخليج هي أهم بالنسبة إلى أوروبا الغربية مما هي بالنسبة للولايات المتحدة. "وما لم نتوصل إلى صياغة إطار أمني عالمي شامل أكثر تكافؤاً وتوازناً، فإن من المحتم أن يؤدي الضغط المتزايد على الولايات المتحدة إلى تقليص ذي شأن في تعداد القوات الأميركية التي تلتزم بها الولايات المتحدة أمام حلف الناتو"^(١٧).

ماذا كان يعني كل ذلك بالنسبة إلى السياسة الأميركية في الخليج العربي؟ لا ريب أن الوضع بات أكثر تعقيداً في منظومة الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة، إلا

NIXON Richard, American Foreign Policy: The Bush Agenda", Foreign Affairs, Vol. ١٥

68 No. 1, 1989.

Ibid. - ١٦

Ibid. - ١٧

أنه لم يكن واضحاً تماماً ما الذي كان بمقدور واشنطن أن تفعله في المنطقة حتى قبل ساعة واحدة من الاجتياح العراقي للكويت في فجر الثاني من آب. فهذا الاجتياح عبر في أحد أبعاده عن سوء تقدير أميركي لطبيعة المعضلة التي تعيشها المنطقة^(١٨).

ثالثاً: عاصفة الصحراء وآلة الحرب الأميركية

مع الاجتياح العراقي للكويت، بدت واشنطن أمام حرب إرادات بالغة الشدة، فقد أضحت أمام وضع دونه كثيراً أزمة الصواريخ الكوبية في خليج الخنازير، وحرب الكوريتين، وحتى الغزو السوفياتي لأفغانستان. وفي الإدراك الأميركي فإن إمدادات النفط وحقوقه الفنية في الكويت والعربية السعودية باتت على كف عفريت، كما أن "أمن إسرائيل"، حليفها الرئيس في الشرق الأوسط، بات موضع تساؤل فعلي. وفي نهاية المطاف، قررت واشنطن خوض حرب شبه عالمية لإخراج القوات العراقية من الكويت، إلا أنها امتنعت عن "مواصلة الحرب" حتى يسقط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، كي لا يكون غريمها الإقليمي الآخر، إيران، المستفيد الأول من هذه الحرب.

كان إبقاء حكم الرئيس العراقي صدام قراراً سياسياً، أمّلته المقاربة الأميركية الخاصة للبيئة الإقليمية، بيد أن تدمير البنية الأساسية للعراق كان البعد الأكثر استراتيجية في هذه المقاربة^(١٩).

واليوم، وبعد مرور سنوات عدة، لا تزال طبيعة هذه الحرب مجهولة لدى العديدين في الولايات المتحدة والمنطقة، وتحديداً لجهة بعدها التدميري غير المسبوق في تاريخ البشرية. لذا يبدو من المفيد التوقف عند الخطوط العامة لهذه القضية. ففي الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، تعهد الرئيس بوش قائلاً: "لن تكون هذه فيتنام أخرى. فإذا اضطر أي جندي أميركي إلى دخول المعركة، فإن ذلك الجندي سوف يجد وراءه قوة كافية ليخرج منتصراً.. لن أوافق قط على بالقيام بأي جهد ناقص"^(٢٠).

١٨. أخذ بهذا الرأي مارتن انديك، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى في دراسة نشرها في مجلة "Foreign Affairs" (مجلد ٧١، عدد ١ - ١٩٩٢) رأى انديك-ولم يكن قد تولى حينها أي منصب رسمي-أن ما حدث في الخليج في صيف العام ١٩٩٠ هو نتاج سوء تقدير مشترك أميركي عراقي خليجي. انظر: انديك، المصدر نفسه.

٢٠. اقتبس نص العبارة من دراسة هامة عن الأسلحة المستخدمة في حرب الخليج نشرها ميكائيل كلير Micheal Klare في مجلة "The Nation" حزيران/يونيو ١٩٩١.

وانسجاماً مع هذه النظرة، تمّ الاعياز للجنرال نورمان شوارتزكوف ومعاونيه باستخدام ما هو "ضروري" من القوة، مهما كانت، من أجل الحصول على نصر سريع وحاسم. وعلى الرغم من استبعاد استخدام الأسلحة النووية، فإن شوارتزكوف كان مسموحاً له أن يستخدم أية أسلحة أخرى من ترسانة الولايات المتحدة، بما فيها الذخائر القوية الجديدة المصممة من أجل خوض حرب شاملة ضد الاتحاد السوفياتي.

إن ما يقدر بـ ٨٥٠٠٠ طن من القنابل غير النووية "التقليدية" انهال على كلٍّ من العراق والكويت خلال فترة القتال، وهذه الذخائر مجتمعة أحدثت قوة تدميرية مساوية لخمس قنابل من التي ألقيت على هيروشيما. كما أن كميات مماثلة من الصواريخ والقذائف وحمم المدفعية تم قذفها أثناء حرب الخليج، مما جعل هذه الحرب الأكثر كثافة نارية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد جرى استخدام العديد من هذه الذخائر المصممة للاستخدام ضد القوات السوفياتية في أوروبا، للمرة الأولى، في ساحة القتال خلال عملية "عاصفة الصحراء"^(٢١).

وقد اشتملت الذخائر على أسلحة "خفيفة" بالغة الإتقان، مثل التوماهاوك وصواريخ بييف واي Pav Way الموجهة بالليزر، وقنابل "صامتة" من النوع الذي تم استخدامه في كلٍّ من كوريا وفيتنام، غير أن ما ميز حرب الخليج إلى هذا الحد المثير هو الاستخدام الواسع (والتجريبي في الغالب) لجيل جديد من الذخائر المصممة لتُحدث آثاراً تدميرية موازية لآثار الأسلحة النووية التكتيكية. فهذه الذخائر، مثل الوقود المتفجر والقنابل المتسللة والقنابل العنقودية ذات الانتشار الواسع، إنهالت على مساحات واسعة وبكميات كبيرة من أجل تدمير التحصينات والملاجئ الموجودة تحت الأرض وفي سبيل شل الدبابات والعربات ولقتل الأفراد وتشويههم. كما أن عدداً كبيراً من الإصابات أحدثته القنابل وصواريخ أخطأت أهدافها المقصودة فانفجرت بين الأوساط المدنية^(٢٢).

ولعل أكثر الأسلحة إثارة للرعب التي استُخدمت في حرب الخليج هي التالية:

- منظومة إطلاق جملة من الصواريخ (M.L.R.S). وهذا السلاح تمّ إنتاجه عام ١٩٨٣ وقد جرى استخدامه في القتال للمرة الأولى في حرب الخليج. إنه وعاء متحرك أشبه بالصندوق يستطيع أن يقذف إثني عشر صاروخاً تحمل مئات القنابل الفردية التي تُغطي مساحة تصل إلى عشرين ميلاً. وحسب كلام وزير الدفاع الأميركي:

٢١ - المصدر نفسه.

٢٢ - المصدر نفسه.

"تستطيع منصة واحدة أن تقذف حمولتها المؤلفة من اثني عشر صاروخاً خلال ما يقل عن دقيقة واحدة مغطية مساحة توازي مساحة ستة ملاعب لكرة القدم بما يقرب من ٧٧٠٠ قذيفة شبيهة بالقنبلة اليدوية وفعالة ضد الأفراد، من جهة، وضد الأهداف المدرعة بدروع خفيفة". وخلال "عاصفة الصحراء"، تم استخدام العشرات من هذه المنصات في الغالب بصورة متزايدة، باصقة سيولاً غزيرة من حمم القنابل المتفجرة وهي السيول التي عرفت لدى الجنود الأميركيين باسم "أمطار الفولاذ" فوق مساحات توازي مساحات المدن. وهذا السلاح الذي تم إنتاجه في الولايات المتحدة يجري الآن إنتاجه بصورة مشتركة في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا.

- منظومة صاروخ الجيش التكتيكي: (ATACM). تم تطوير هذا السلاح من قبل الجيش الأميركي في الثمانينات لتجهيز الخطوط الأمامية التابعة لحلف الأطلسي بصاروخ أرض - أرض قادر على ضرب قواعد حلف وارسو ومدافعه في عمق أراضي الخصم. وعلى الرغم من أن هذا السلاح كان ما يزال في طور التجريب أواخر العام ١٩٩٠، فقد تم نقله على عجل لاستخدامه ضد القوات العراقية.

- التوماهوك: وهو صاروخ "كروز" يُطلق من البحر، مصمم لمهاجمة السفن والأهداف البرية. يبلغ مدى التوماهوك السطحي أو البري الذي جرى استخدامه في الخليج ٧٠٠ ميل بحري ويحمل رأساً حريباً يزن ألف رطل إنجليزي، كما يمكن إطلاقه من البواخر الطافية ومن الغواصات.

وحسب وزير الدفاع الأميركي، فقد تم إطلاق ما يقرب من ٢٤٠ صاروخاً من طراز توماهوك على القوات العراقية، خلال الأسبوعين الأولين من الحرب.

- قذيفة (L.G.B.) موجهة بالليزر. وهي القذيفة المألوفة لدى ملايين الأميركيين نتيجة التغطية التلفزيونية الواسعة لأنارها من طراز (GBU-10) "بيف واي-٢"، وهي التي استهدفت القواعد والمنشآت العسكرية العراقية بما فيها بعض تلك الموجودة في قلب بغداد. إن هذه القنبلة التي يصل وزنها إلى ٢٠٠٠ رطل تحمل كشافاً يعمل بالليزر يجري تركيزه على شعاع من الليزر يكون موجهاً نحو الهدف من قبل أحد عناصر طاقم الطائرة القاذفة أو طائرة أخرى مرافقة. وعلى الرغم من تباهي المسؤولين الأميركيين بدقة إصابة هذه القذائف، فإنها كثيراً ما أخطأت أهدافها إذ أصابت منشآت مجاورة فأحدثت الكثير من الإصابات المدنية.

- قذائف الوقود السائل المتفجرة في الجو F.A.E. باتت هذه القذائف التي شكلت أحد أغنى الأسلحة التي استخدمت في حرب الخليج، بديلاً قادراً على أن يحل محل

الذخائر النووية التكتيكية في الهجوم على الوحدات المتمركزة في الدشم وخلف التحصينات المنيعه.

وقذائف F.A.E. هي في الأساس قنابل كبيرة مملوءة بأنواع شديدة الاحتراق من الوقود السائل مصحوبة بشحنة متفجرة. وعند إسقاط هذا النوع من القذائف على بقعة الهدف، فإن الوقود السائل ينتشر مثل سحابة فوق الهدف. ولدى إشعال الشحنة المتفجرة، تتحول السحابة إلى كتلة نارية هائلة تُحيط بكل شيء موجود في دائرة يصل قطرها إلى مئات الياردات. وأي إنسان يكون موجوداً في هذه الدائرة يُمكن أن تأكله ألسنة اللهب أو يتعرض للاختناق نتيجة انعدام الأوكسجين أو أن ينسحق تحت وطأة الأبنية المتداعية.

واحتوى تقرير رسمي أميركي وصفاً لمدى الطاقة الرهيبة التي ينطوي عليها هذا السلاح. يقول التقرير: "ما أن يتم التفجير حتى يحصل ضغط بالغ الشدة يمكنه أن يصل إلى ٤٢٠ رطلاً فوق كل بوصة (إنش) مربعة في وسط الكتلة الضبابية. ومع انتشار اللهب المتفجر نحو أطراف الكتلة، فإن عملية الانتشار هذه تكون مصحوبة بضغط تفوق سرعته سرعة الصوت، إذ تصل إلى ١٨٥٢ متراً في الثانية، أي ستة أضعاف سرعة الصوت (مما يخلق قوة كافية لتعطيم الدشم المحصنة). ومع احتراق الوقود، تتابع الموجة تحركها وتولّد ضغوطاً شديدة جداً ذات طاقة تدميرية هائلة إلى مسافات غير قليلة. إن الضغوط الناجمة عن قذائف F.A.E. هي ضغوط قريبة من تلك التي تحدثها أية أسلحة نووية على مسافات قصيرة"^(٣).

رابعاً: التداعيات الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء"

إضافة إلى أبعادها الميدانية التدميرية الطابع، فإن حرب الخليج الثانية بتداعياتها المباشرة والضمنية تُعد سبباً استراتيجياً حققته الولايات المتحدة على منافسيها داخل المعسكر الغربي ذاته. ويُمكن النظر إلى إحكام القبضة الأميركية على منابع النفط في الخليج باعتبارها البعد الأهم في هذا السبق^(٤).

٢٣ - المصدر نفسه.

٢٤ - مرهون، عبد الجليل زيد: "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، مصدر سابق.

وفي إطار مقولة أمن الطاقة ذاته، فإن "عاصفة الصحراء" شكلت "المقدمة الاستراتيجية" لعملية "إعادة الأمل" في الصومال، التي قُصد منها استراتيجياً إحكام القبضة على ممرات الطاقة النفطية، ذلك أن الصومال، بخصوصياته الجيوسياسية، يُعدُّ قاعدة إشراف وتوجيه للمناطق الواقعة في شرق أفريقيا وجنوبها الغربي، وهو قاعدة ضبط وتموين للخطوط التجارية الدولية المارة بين الشرق والغرب عبر خليج عدن ومضيق باب المندب، وهو بذلك يُشرف على مداخل المحيط الهندي ومخارجه، وعلى مداخل البحر الأحمر وخليج عدن والطرق المواجهة لباب المندب والطرق الموصلة إلى جنوب غرب آسيا والخليج، وعلى قاعدة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي، التي تُعد الآن القاعدة العسكرية الأميركية الأولى خارج الولايات المتحدة. ومن هنا، فإن الوجود الأميركي في الخليج والصومال قد وضع منابع النفط وإمداداته بين فكّي كماشة أميركية.

ومن التجليات الدولية لحقيقة السبق الاستراتيجي إلى تجلياتها الإقليمية، يُمكن ملاحظة أن "عاصفة الصحراء"، إضافة إلى تدميرها أكبر قوة استراتيجية في الخليج وهي العراق، قد وضعت من جهة أخرى إيران في وضع استراتيجي حرج، حيث باتت مُحاصَرة عسكرياً. ويُمكن التشديد على أن الوجود العسكري الأميركي المتقدم في المنطقة قد حدّ من قدرة إيران على إستفاد مزايا التفوق الجيوسياسي النسبي الذي تتمتع به، وتحديدأ فإن هذا الوجود قد أضعف من قابلية ذراعها البحري في الخليج العربي وبحر العرب.

كذلك، فإن الوجود الأميركي في جنوب شرق تركيا، الذي جاء على خلفية "عاصفة الصحراء" وتحت ذريعة حماية أكراد العراق، قد أدى إلى كشف الجناح الشمالي الغربي لإيران، وتعرض أنظمتها الدفاعية في هذا الجناح لمراقبة الرادارات الجوية الأميركية. وبعد العراق وإيران، يُمكن النظر إلى السعودية كأحد المعنيين الإقليميين الرئيسيين بـ"عاصفة الصحراء". فقد كان في طبيعة الأهداف الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء" منع قيام قوى إقليمية كبرى، وهذه مقولة لا تنطبق على العراق وإيران فحسب، بل كذلك على دول مثل السعودية ومصر.

لقد لامست "عاصفة الصحراء" إعتبارات الأمن القومي السعودي، وذلك من جراء الميزات الاستراتيجية المتقدمة التي باتت تتمتع بها القوات الأميركية المتواجدة في المنطقة، الأمر الذي يفرض تحدياً استراتيجياً على أكثر من صعيد.

إلى ذلك، يُمكن النظر إلى مبدأ "الاحتواء المزدوج" لإيران والعراق باعتباره تأطيراً نظرياً مبكراً للتداعيات الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء". لقد أعلن هذا المبدأ في ربيع العام ١٩٧٣، وكانت تلك المرة الأولى التي تُطرح فيها فكرة الاحتواء منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.

ومن الزاوية الاستراتيجية، يُشكل مبدأ "الاحتواء المزدوج" إختراقاً في المفاهيم السائدة. فهو انعطاف حاسم عن سياسة توازن القوى التي شكلت دليلاً للسياسة الأميركية في الخليج لعقدين من الزمن، وجاء الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ليؤكد إفلاسها.

خامساً: أزمة المفتشين الدوليين أو حرب الإرادات

في أواخر العام ١٩٩٧، جاءت أزمة المفتشين الدوليين في العراق لتُقدم صورة واضحة لطبيعة التحديات التي تعترض تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إتخذت القيادة العراقية قراراً بعدم التعامل مع حملة الجنسية الأميركية من مفتشي اللجنة الدولية المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق. الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى تعليق أنشطة اللجنة مؤقتاً كخطوة احتجاجية. وسارعت وزارة الخارجية الأميركية للتحذير من أن "نتائج خطيرة" قد تترتب على القرار العراقي.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً حمل الرقم ١١٣٧ أدان الإجراء العراقي، وطالب في بنديه الثاني والثالث الحكومة العراقية بأن تُلغي قرارها بوقف التعامل مع حملة الجنسية الأميركية من مفتشي اللجنة الخاصة، وبأن تتعاون "بالكامل وعلى الفور ودون شروط أو قيود" مع هذه اللجنة. أما البند الرابع من القرار الدولي، فقد نصّ على "أن تمنع الدول دون تأخير دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة" المسؤولين عن عرقلة عمل اللجنة الدولية الخاصة.

وفي اليوم التالي، رد العراق على قرار مجلس الأمن الدولي بطرد حملة الجنسية الأميركية العاملين في اللجنة الدولية، في قرار أُتخذ على وجه السرعة وتم تنفيذه

فوراً، حيث رُحِّل ستة أميركيين براً إلى الأردن في ساعة متأخرة من المساء. وأعقب هذه الخطوة امتداد واسع للأزمة، حيث سعت الولايات المتحدة للرد عسكرياً على بغداد، إلا أنها لم تستطع بلورة الإجماع الدولي والإقليمي اللازم لهذا الرد. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تمّ التوصل إلى اتفاق قضى بتراجع العراق عن قراره وسماعه للمفتشين الأميركيين بالعودة إلى بغداد ومزاولة مهامهم مع فريق اللجنة الدولية الخاصة. وقد أُعلن عن الاتفاق إثر اجتماع عقده في جنيف ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تمّ ترتيبه بمبادرة روسية. وساد اعتقاد بأن واشنطن هي التي أوعزت إلى موسكو الدخول على خط الأزمة للخروج باتفاق لا غالب ولا مغلوب يحفظ ماء وجه الطرفين.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عادت الأزمة لتتجدد بين العراق والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وذلك بعد أن أعلن ريتشارد بتلر رئيس اللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية أن العراق أبلغ اللجنة رفضه القاطع لتفتيش القصور الرئاسية ومكاتب الوزارات، وأن أسلحته المحظورة قد أُزيلت وأنه لن يُقدم أي معلومات جديدة عنها.

وبدأت حرب أعصاب جديدة بين واشنطن وبغداد، إستطاع فيها العراقيون كسب أوساط شعبية ورسمية لم يكونوا قد كسبوها في الجولة السابقة. كما أن الرأي العام الأميركي بدا غير مستعد في المجلد لدخول بلاده في مواجهة عسكرية جديدة في الخليج العربي، خاصة وأن أهدافها النهائية لم تكن واضحة. فالمسؤولون الأميركيون كرروا التأكيد على أنهم لا يهدفون إلى إسقاط الرئيس العراقي صدام حسين في أية عملية عسكرية محتملة. كما أن مقولة تدمير "مواقع حساسة" في العراق لم تُقنع الرأي العام الأميركي، لأن جدواها غير مؤكدة، كما أن احتمال تعرض عدد واسع من المدنيين العراقيين للخطر كان شبه محتم في تقديرات العديد من الخبراء.

وفي ظل أجواء محتمة ومتوترة عالمياً، وصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد، وبعد جولة مباحثات عقدها مع الرئيس صدام حسين ومسؤولين عراقيين آخرين، تمّ الاتفاق على "مذكرة تفاهم" وقعها أنان عن الأمم المتحدة ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عن العراق، وذلك في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨. وفي الثالث

٤. الدفاع الوطني

من آذار /مارس ١٩٩٨، صادق مجلس الأمن الدولي على مذكرة التفاهم في قرار حمل الرقم ١١٥٤.

في مدلولها النهائي، تُعد مذكرة التفاهم "نصف انتصار" و "نصف هزيمة" للأطراف المعنية كافة. وهي "نصف مكسب" للمجتمع الدولي. وما يُقال عن مذكرة التفاهم يُقال بصورة أكثر وضوحاً عن القرار ١١٥٤.

لقد نزعت "المهمة الصعبة" التي قام بها أنان فتيل حرب ثالثة في الخليج كادت تكون محققة، دون أن تفعل ما هو أكثر من ذلك.

ومن الناحية التقنية البحتة، قلص القرار ١١٥٤ بصورة ضمنية مبررات الاستفاد الفعّال للجهود الدبلوماسية عند اندلاع أي أزمة جديدة بين العراق والأمم المتحدة، هذا من وجهة النظر العامة. أما من وجهة النظر الأميركية، فإن القرار أعطى "تقويضاً صريحاً" باستخدام القوة تلقائياً للرد على أي إخلال عراقي في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم.

وبالنسبة للعراق، شكلت المذكرة ما يُمكن اعتباره ضوئاً في نهاية النفق، وهذا ما أشار إليه مضمون البندين السادس والسابع.

كذلك، تُحقق الفقرة (أ) من البند الرابع مطلباً عراقياً آخر، من حيث نصها على إضافة "دبلوماسيين يُعينهم الأمين العام" إلى فريق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في المواقع الرئاسية، ويرأس هذا الفريق مفوض عام يعينه الأمين العام. وهذا يعني على الصعيد العملي أن بغداد قد استطاعت وضع كوفي أنان كثقل موازن للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ريتشارد بتلر، الذي يتهمه العراق بالانحياز للولايات المتحدة.

وأنان الذي مثّل نقطة تجاذب في صراع الإرادات، إتجه لتعزيز دوره بتعيين الدبلوماسي الهندي المتقاعد براكاش شاه مبعوثاً خاصاً له إلى العراق، ليكون قناة اتصال جديدة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة.

وفي بُعد ثالث، يُقدم النص الوارد في البند الثالث من المذكرة، والقاضي "بتعهد اليونيسكوم إحترام نواحي الاهتمام المشروعة للعراق ذات العلاقة بالأمن القومي والسيادة والكرامة"، مبرراً قانونياً لأي احتجاج مُحتمل من قبل بغداد على سلوك بعض المفتشين الدوليين.

كذلك، تمثلت إحدى النتائج غير المباشرة لأزمة المفتشين الدوليين في السماح بزيادة الإنتاج النفطي المصرّح به للعراق بموجب القرار الدولي الرقم ٩٨٦ المعروف ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، إذ وافقت الأمم المتحدة على رفع هذا الإنتاج من قيمة ملياري دولار كلّ ستة أشهر إلى أكثر من خمسة مليارات دولار للفترة ذاتها. وهذا مكسب ينطوي على أبعاد حيوية للعراقيين.

وبالنسبة إلى حكومة الرئيس صدام حسين، فإن المكسب الأهم تمثّل في قدرتها على مواصلة لعبة شد الحبل حتى نهاية الأزمة، دون أن تسمح لهذه الأزمة بالوصول إلى نقطة الانفجار، لإدراكها التام بأن هذا الانفجار لن يكون في مصلحتها.

أما الولايات المتحدة، فقد استطاعت بسهولة، هي الأخرى، القول إنها كسبت المعركة، وإنّ "الدبلوماسية المدعومة بالقوة" قد حققت ثمارها.

وبالنسبة إلى روسيا، حليف العراق الأساسي في الأزمة، فقد حصدت دبلوماسياً ما خسرت الولايات المتحدة. وكانت العلاقة بين الكسب الروسي والخسارة الأميركية محض طردية. ويمكن القول إن موسكو قد انتصمت خلال هذه الأزمة من واشنطن لإصرار هذه الأخيرة على توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوروبا. وفور انتهاء المواجهة، طالبت موسكو بتعيين نائب روسي لرئيس اللجنة الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأمكن النظر إلى تلك المطالبة باعتبارها محاولة لتكريس إنجازات موسكو الدبلوماسية، والبدء بقطف ثمار هذا الإنجاز. وما لا يمكن إغفاله في هذا الإطار أن لروسيا رهانات كبيرة على العراق.

فالروس يُراهنون على نفط العراق الذي قارب احتياطه المؤكد المائتي مليار برميل، كما أنهم بلد دائن لبغداد بمليارات عدة من الدولارات. وكلما شعرت موسكو بالضغط في شرق أوروبا، فإنها تتنقم من واشنطن في آسيا الوسطى وتعزز اقتربها الاستراتيجي من إيران والعراق^(٢٥).

وكتأكيد لحالة عدم الاستقرار في العلاقة بين العراق من جهة، ومجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة من جهة أخرى، عادت أزمة المفتشين الدوليين لتتفجر مرة

٢٥ - مرهون عبد الجليل زيد، "قراءة سياسية في مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة: نصف انتصار ونصف هزيمة ونصف مكسب للعالم"، القيس، (الكويت)، ١٤/٣/١٩٩٨.

أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بلغت هذه الأزمة ذروتها باقترب الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق، وُصفت بأنها ستكون «عنيفة وقاسية». بيد أن العراق تفادى الضربة في اللحظة الأخيرة، بإعلانه المفاجئ عن القبول باستئناف كافة عمليات التفتيش عن أسلحته المحظورة دون قيد أو شرط. وقيل لاحقاً إن معلومات سُرّبت إلى العراق من مصادر أوروبية قبل ساعتين من توجيه الضربة الأميركية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنّ الأزمة لا تزال مفتوحة، وحسب تصريحات المسؤولين الأميركيين، فإنّ الردّ الأميركي في المرّة القادمة سيكون مفاجئاً ودون سابق تحذير. بيد أن هذا القرار الأميركي لا يُغيّر حقيقة أنّ الولايات المتحدة لا تمتلك حق توجيه ضربة عسكرية جديدة إلى العراق دون قرار خاص وصريح من مجلس الأمن الدولي^(٣).

سادساً: إعادة تأطير الاحتواء

إن التفسير الأميركي الرسمي لمصلحة المواجهة مع بغداد، لم يُقنع العديد من الشخصيات الأميركية. وقاد زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترينت لوت حملة ضد مذكرة التفاهم، وشد الأمين العام للأمم المتحدة، إذ رأى أنه "أساء كثيراً إلى مصداقية الأمم المتحدة بإبرامه ما يبدو أنه اتفاق خاص مع الذي ينتهك بطريقة فاضحة قرارات الأمم المتحدة". ورأى لوت أن "الاتفاق الذي تفاوض أنا علىه بشأن العراق، لا يُعالج بصورة كافية الخطر الذي يشكله (الرئيس العراقي) صدام حسين"، مضيفاً أن الاتفاق يُعطي الرئيس صدام قدرة لا يستحقها للتأثير على أعمال التفتيش^(٣٧).

وبعيداً عن ذلك الجدل، الذي لم يتخطَّ الحسابات الداخلية الأميركية، ثار السؤال التالي: ما الذي ستفعله الولايات المتحدة، أو بالأحرى ما الذي يُمكنها أن تفعله لامتناس التداعيات السالبة لما حدث في الخليج في العام ١٩٩٨، والذي يمكن له أن يتكرر في أي وقت آخر؟

٢٦ - مرهون عبد الجليل زيد، "مجلس الأمن والمسألة العراقية: إشكالية المنظور الأميركي"، جريدة «السمير»، ١٩٩٨/١١/١٨.

٢٧ - مرهون عبد الجليل زيد، "قراءة سياسية في مذكرة التفاهم"، مصدر سابق.

من الواضح أن الحشد العسكري بمستوياته الراهنة، لا يُمكن أن يُشكل هدفاً قائماً بذاته إلا بالمعيار المحلي فقط، كما أن اللجوء للاستخدام الفعلي لهذا الحشد لا بد أن يأتي على خلفية خرق عراقي محسوس لمذكرة التفاهم.

مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، مارتن أندريك، رأى أنه في حال حصلت نظرياً عملية "تطبيع" للعلاقات الأميركية - الإيرانية، لن تكون هناك بالضرورة حاجة إلى "تطبيع" العلاقات مع العراق بهدف إيجاد توازن للقوى في منطقة الخليج العربي، موضحاً أن "الولايات المتحدة هي التي تحفظ ميزان القوى هناك". وقال إنديك "إن أي تطبيع مُحتمل مع إيران سيُساعد على المضي في سياسة احتواء العراق" (٢٨).

حديث إنديك هذا، الذي أدلى به في الثالث من آذار/مارس ١٩٩٨، أي قبل الدعوة الأميركية العلنية لإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، ينطوي على تأطير استراتيجي جديد لمبدأ الاحتواء، بل يُمكن القول إن هذا التأطير هو من أهم التصورات الاستراتيجية التي أولدها مناخ أزمة شتاء ١٩٩٨ بين العراق والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

إن مقارنة إنديك هذه قد تضمنت رؤية أميركية هي الأكثر شداً للانتباه على مستوى تصورات الولايات المتحدة المتعلقة بالخليج العربي، خلال السنوات الأربع الماضية. لم تكن هذه المقاربة انعطافاً حاسماً في المفاهيم السائدة، لكنها مواكبة معرفية لقطار الأحداث المتجه بسرعة متزايدة. ولكن على الرغم من ذلك، تبقى مقارنة إنديك بحاجة إلى معالجة معرفية على المستويين المنهجي والمضمون.

من الزاوية المنهجية، هناك إشكالية إقتراب، أو تعايش، بين طرفي المقاربة: طرف الوجود الأميركي المتطور في الخليج العربي (الذي يُمكنه أن يكون ثقلاً موازياً)، وطرف العلاقات الأميركية - الإيرانية المتقدمة، أو الحسنة المنضبطة وغير المتوترة. إن العلاقة بين طرفي المقاربة تبدو هنا ذات طبيعة عكسية في أفضل الافتراضات، وصفرية في الأسوأ، أي أن النمو في الطرف الأول سيعني بالضرورة انخفاضاً مساوياً في الطرف الثاني.

ومن الزاوية المضمونية، فإن الإشكالية التي تثار هنا هي مدى إمكانية أن تكون القوة بمضهومها العسكري المجرد موازنة للدولة بثقلها الكلي، الذي لا تُمثل القوة العسكرية سوى أحد عناصره، حيث تبرز العناصر الأخرى للقوة ديموغرافياً واقتصادياً وجغرافياً. والقوة العسكرية الأميركية في الخليج العربي ليست تعبيراً موازياً للولايات المتحدة كدولة.

ثمة افتراض أساسي ربما أخذت به ضمناً لمقاربة إنديك من دون أن يتضح ذلك في حروف النص. هذا الافتراض هو أن يكون إنديك قد قصد بالقوة العسكرية الأميركية في الخليج على أنها مضمون أولي أو أساسي، كمي أو نوعي، لنظام أمني إقليمي ترتضيه الأطراف الإقليمية كافة، بما في ذلك إيران نفسها. هذا الافتراض في حال وجوده يحل الإشكالية الأولى، أي إشكالية الإطار المنهجي للمقاربة، لكنه لا يقترب من حل الإشكالية الأخرى أي إشكالية المضمون، لأنه في التحليل الأخير فإن الدولة لا توازنها سوى دولة تُماثلها أو تتفوق عليها في القوة وتُعاكسها أو تُقابلها في الاتجاه. على أن هذا التعاكس أو التقابل لا يعني بالضرورة وجود بعد صراعي للتوازن، كالذي كان قائماً بين إيران والعراق.

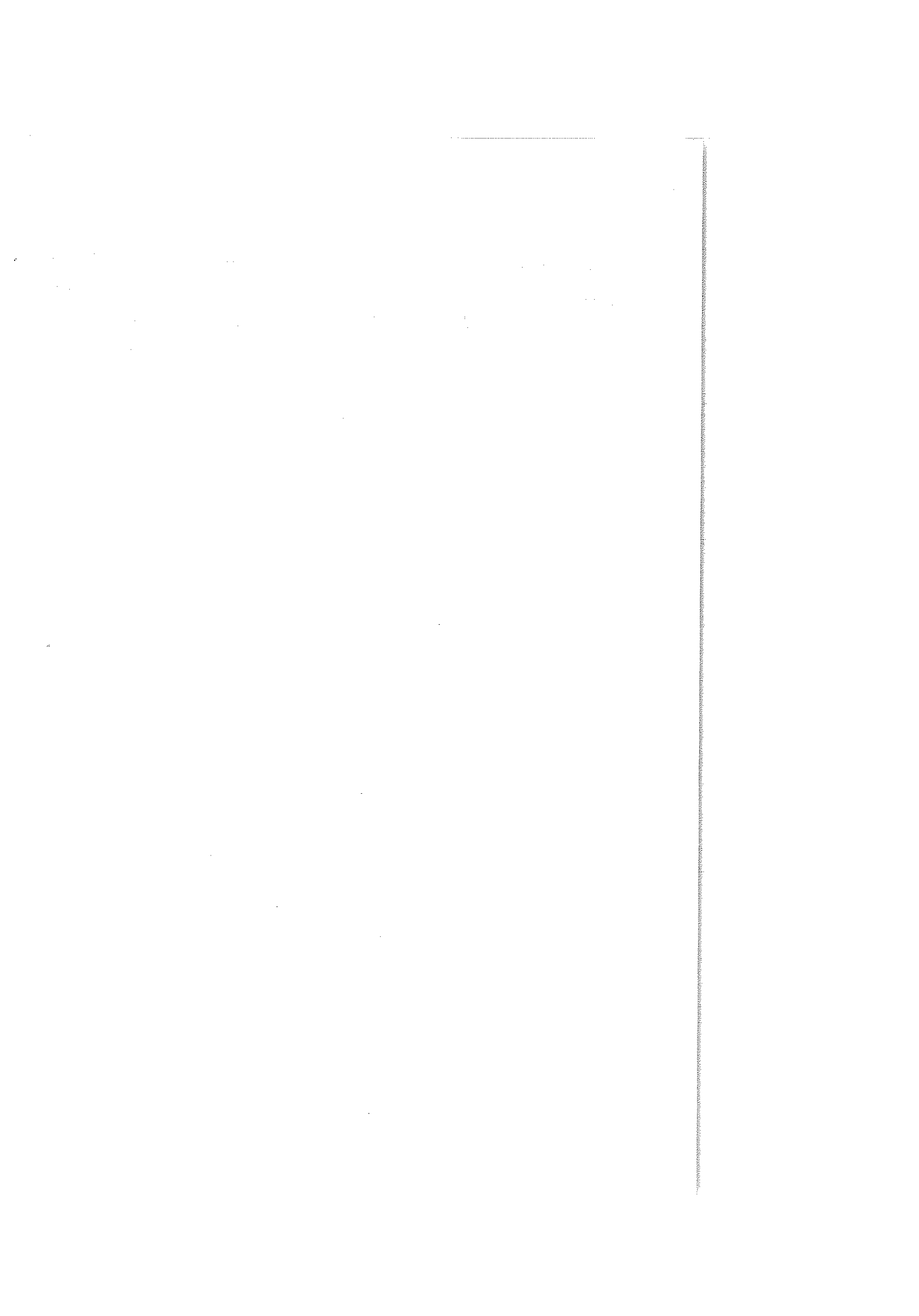
هذا النقد، لا يقلل من الحساسية الاستراتيجية لمقاربة إنديك الداعي لإيجاد موازن لإيران من خارج المقاربات التقليدية، أو لنقل من خارج النظام القديم الذي ساد الخليج العربي.

إن غياب هذا الموازن يعني استمرار معضلة التوازنات، أو الفراغ الاستراتيجي، في الخليج العربي. وهو واقع لا يخدم أي من الدول الخليجية بما في ذلك إيران نفسها. فالفراغ الاستراتيجي من شأنه أن يُصعّد، عن حقيقة أو وهم، هواجس دول الخليج العربية تجاه القوة الإيرانية ويحدّ تالياً من فرص التقارب بينها وبين طهران^(٢٩).

إن هناك حاجة لإعادة صوغ منظومة المفاهيم الاستراتيجية السائدة في منطقة الخليج، بما يفضي لخلق نماذج أمنية قادرة على احتواء عوامل التوتر الإقليمي والحد

٢٩ - مرهون عبد الجليل زيد: "العلاقات العراقية- الخليجية ومستقبل الأمن في الخليج"، "المستقبل العربي"، آذار/ مارس ١٩٩٨.

من تداعياتها. إن عودة العراق لممارسة دوره السياسي والاستراتيجي في البيئة الخليجية، يجب أن لا تكون مثار ريبة لدى الأطراف المحليين، كما أن اليمن وباكستان يجب أن يُعطيا دوراً في ترتيبات أمن الخليج كي تتسجم هذه الترتيبات مع الحقائق الجغرافية للمنطقة.



الأزمة التركية - السورية

الدوافع والنتائج

د. محمود نور الدين(*)

عاشت منطقة الشرق الأوسط، طوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، حالة توتر عسكري هي الأخطر في تاريخ العلاقات التركية - السورية منذ ستين عاماً. والفتيل الذي أشعل هذا التوتر، كان إطلاق تركيا تهديدات متوالية، ضد سورية لوقف ما تسميه أنقرة دعماً سورياً لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه عبد الله أوجلان (الملقب «أبو») من الأراضي السورية.

وكانت أولى هذه التهديدات قد صدرت عن قائد الجيش البري التركي الجنرال آتيللا آتيش في ١٦ أيلول/ سبتمبر، ومن لواء الإسكندرون بالذات، عندما قال: «إن جيراننا، مثل سورية، يفسرون خطأ نوايانا الحسنة وجهودنا. إنهم إذ يدعمون «أبو» يريدون إغراق تركيا في بلاء الإرهاب»، وختم آتيش بتحذير شديد قاتلاً: «ألا لا يدفعنا إلى نفاذ صبرنا».

وتلى هذا التحذير، «التحذير الأخير لدمشق»، كما سماه رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، لدى افتتاح السنة البرلمانية الجديدة. قال ديميريل أمام البرلمان: «مع كل يوم يمر تتطور علاقات الصداقة مع كل من إسرائيل وفلسطين. لكن بعض الدول، مثل سورية، تعمل على تحريض الدول العربية

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية خبير في الشؤون التركية.

ضدّ تركيا لتخريب علاقاتها مع إسرائيل. إنّ هذا السلوك ليس ودياً. إنّ سورية تتبع سياسة عداء واضحة ضد تركيا، وتواصل دعمها الفاعل لإرهاب حزب العمال الكردستاني. ورغم كلّ تحذيراتها، فإنني أعلن لكلّ العالم مرّة آخرة أن لنا حق بالردّ بالمثل ضدّ سورية التي لم تتخلّ عن موقفها العدائي، وإن صبرنا على وشك النفاذ.

في الوقت نفسه كان مجلس الأمن القومي التركي (MGK) يقرّر التعامل مع سورية «باللغة التي تفهمها»، و«القيام بما هو ضروري»، كما ورد في بيان المجلس. وفهم من هذا البيان أن الجهود الدبلوماسية قد انتهت وأنّ الباب مفتوح أمام عملية عسكرية.

وما لبث رئيس الحكومة التركية، ووزراء في حكومته، ومن ثمّ زعماء الأحزاب السياسية المعارضة، أن انضموا جميعاً إلى موقف المؤسسة العسكرية التركية المتشدّد ضدّ سورية، واستتفرت وسائل الإعلام التركية، العلمانية بالذات، وعاشت تركيا، نظاماً وشارعاً، في جو حرب حتمية يُنتظر انفجارها كلّ لحظة.

لماذا التصعيد التركي ضدّ سوريا؟

رفعت القيادة التركية هدفاً معلناً ضدّ سورية وهو «وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني». وما من شكّ أنّ مثل هذا العنوان يحظى بشبه إجماع داخل تركيا. فطوال ١٥ سنة تقريباً، شكّل حزب العمال الكردستاني، في الفلسفة الأمنية التركية، الخطر رقم واحد على الأمن القومي التركي. فهذا الحزب يدعو إلى استقلال منطقة جنوب تركيا، التي يسميها «كردستان الشمالية» (باعتبار شمال العراق هو كردستان الجنوبية)، حيث تقطن غالبية كردية يقدرها الأكراد بـ ١٢ مليوناً، فيما يحصر عددها الأتراك في ٥ - ٦ ملايين نسمة. ومع أنّ زعيم الحزب اوجالان تخلى لاحقاً عن مطلب الاستقلال الكامل نحو إقامة فيدرالية تركية - كردية، ضمن الجمهورية التركية، إلا أنّ أنقرة تنظر إلى نشاط حزب العمال على أنّه يهدّد وحدة الكيان التركي الذي رسمت حدوده في معاهدة «لوزان» (١٩٢٣) والتي طوت إتفاقية «سيفر» (١٩٢٠) التي لحظت إقامة حكم ذاتي للأكراد في منطقة جنوب شرق تركيا. إلى ذلك فإنّ جهود الدولة التركية لمحاربة انفصاليي حزب العمال الكردستاني، تكلفها حوالي ٧ - ٨ مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن سقوط ما يقارب ثلاثين ألف قتيل تركي، مدني وعسكري، خلال الحرب المستمرة بين الأتراك والقوات الحكومية منذ العام ١٩٨٤ وحتى الآن، ناهيك عن استنزاف الإقتصاد التركي وتعميق الشروخ الإجتماعية والعرقية والسياسية. إذن حزب

العمال الكردستاني، بنظر أنقرة، ومعظم الأتراك، رأس البلاء على المجتمع والكيان والنظام، وبالتالي فإنّه، مع المسألة القبرصية واليونان، العنوان الذي يجمع التأييد شبه الجماعي، في أيّة حركة للنظام للتخلّص من خطره، يستوي في ذلك العلمانيون، بتيارهم اليميني والسياسي، والإسلاميون، بتياراتهم الحزبية أو الصوفية.

الهدف المعلن: اوجالان وحزب العمال الكردستاني

حمل العسكريون الأتراك يافطة حزب العمال الكردستاني، في تصعيدهم ضدّ سورية، متذرعين بجملة ظروف مشجّعة، أوّلها النجاحات العسكرية الميدانية في شمال العراق ضد قواعد حزب العمال التي حقّقها الجيش التركي منذ بدء تدخلاته في العام ١٩٩٢، والتي اشتدّت في ربيع ١٩٩٥، وما لبثت أن تطوّرت نوعياً منذ أكثر من سنة من خلال التعاون مع مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ثمّ جاء اتفاق واشنطن في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، ليزيد من إحكام أنقرة قبضتها على شمال العراق، إذ انضمّ الفصيل الكردي العراقي الآخر، الإتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني، إلى جهود أنقرة وبارزاني لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني.

في الأونة نفسها، وما سبقها من شهور، كانت عمليات حزب العمال تشهد تقلّصاً ملحوظاً داخل الأراضي التركية دون انقطاعها نهائياً. وفي الأوّل من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ أعلن زعيم الحزب اوجالان، وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، داعياً الحكومة التركية إلى التفاوض لإيجاد حلّ سلمي للمشكلة الكردية.

هذه التطوّرات كان لها تفسير واحد لدى السلطات التركية وهو أنّ حزب العمال الكردستاني في مرحلة «إحتضار»، وأنّ الفرصة بالتالي مؤقتة لتصفيته بصورة كاملة، من خلال كسر ما تسمّيه أنقرة «الحلقة الأخيرة» من قوّة الحزب، وهو الدعم السوري له. فكان التحرك العسكري التركي، وتصعيد الموقف ضدّ سورية في أواخر أيلول وطوال شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٨.

مع ذلك، فإنّ للتصعيد التركي ضد سورية وجهاً آخر لا يقلّ أهميّة عن العوامل التي ذكرنا وحدت بأنقرة إلى التهديد بشن الحرب ضدّ سوريا.

فقد جاءت اتفاقية واشنطن بين زعمي أكراد العراق، وبرعاية أميركية، لتضيّق الخناق على حزب العمال الكردستاني من خلال انضمام طالباني وبارزاني وأنقرة لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني. غير أنّ هذه الإتفاقية نفسها، كانت تلحظ

في شقّها الآخر، إعادة البناء السياسي في شمال العراق عن طريق القيام بإحصاء للسكان الأكراد تمهيداً للقيام بتقسيمات إدارية، وإجراء انتخابات نيابية صيف ١٩٩٩، ومن ثمّ تشكيل حكومة كردية، مما يعني بلورة نشوء «دولة كردية» قد تكون مستقلة تماماً وقد تكون مرتبطة ببغداد ضمن فيدرالية معينة. وهذا التطور كان وما زال موضع اعتراض تركي على أية محاولة لتأسيس كيان كردي في شمال العراق، نظراً لتأثيراته المباشرة والسلبية على الكيان التركي حيث تقطن غالبية كردية في منطقة جنوب شرق تركيا المحاذية لشمال العراق (كما لإيران وسورية).

إلى ذلك كانت إيطاليا تستضيف في شهر أيلول/ سبتمبر الماضي اجتماع ما يُسمّى بـ «البرلمان الكردي في المنفى» التابع لحزب العمال الكردستاني، في خطوة وُصفت بأنها ذات دلالة نظراً لكون إيطاليا عضواً في «الإتحاد الأوروبي»، يُضاف إليها استمرار تلفزيون حزب العمال الكردستاني المسمّى «ميد تي في» (MED TV) بثّه من دولة عضو كذلك في الإتحاد الأوروبي وهي بريطانيا. وقبل ذلك، كانت ألمانيا ترفع إسم حزب العمال الكردستاني من قائمة المنظمات المتهمّة بالإرهاب. ولا ننسى في هذا المجال أنّ لحزب العمال مكاتب تمثيلية في العديد من العواصم الأوروبية، ومنها أثينا وموسكو.

هذه التطورات غير العسكرية المتعلّقة بحزب العمال الكردستاني وبالمسألة الكردية في تركيا والعراق عموماً، كانت مؤشرات مهمّة جداً على «التقدّم السياسي» الذي يحققه حزب العمال على الساحة الدولية، مقابل تراجع الجانب العسكري من نشاطه. وتركيا التي لا تستطيع إيجاد حلّ عسكري، مبدئياً، للمشكلة الكردية، تعرف جيداً أنّ الخطر الذي كان مُحدقاً بها عام ١٩٢٠ جاء عبر اتفاقيات بين القوى الدولية، كما أنّ التخلّص من هذا الخطر عام ١٩٢٣ جاء كذلك عبر اتفاقية دولية.

إنّ توجّس تركيا للأخطار الذي يسبّبها لها تقدّم المسألة الكردية سياسياً على الصعيد الدولي، كان دافعاً مهماً لإعلان اعتراضها على ما يجري، وقدرتها على التأثير في مجرى الأمور، من خلال تصعيد عسكري وتهديد بحرب شاملة في مكان متصل بالعديد من القضايا الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة (راعية اتفاق واشنطن) وأوروبا (مسرح النشاط السياسي لحزب العمال)، وهذا المكان إسمه: سورية.

أبعاد إقليمية ودولية

لكن، حتى مع افتراض أنّ من دوافع الحركة التركية ضدّ سورية، الإعتراض على اتفاقية واشنطن، فالولايات المتحدة، التي بيدها التحكّم بالسقف الذي تستطيع أنقرة

أن تذهب إليه، كانت بتنسيق مع أنقرة أو من دون تنسيق، مستفيدة بقوة من التصعيد العسكري التركي ضد سورية وفقاً لما يلي:

- إن سورية هي أحد الأطراف، ولعلها الآن الطرف الوحيد، المؤثر في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبقدر ما تمسك دمشق بأوراق قوة هنا وهناك، بقدر ما تستطيع منع رسم تسوية بالشكل الذي تريد واشنطن وتل أبيب كاملاً. ومع بدء محادثات مكثفة برعاية واشنطن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي المحدود، ومع توقع انتقال هذه المحادثات إلى «واي بلانتيشين» خلال تشرين الأول ١٩٩٨، والإحتمال القوي لتوقيع اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، بشروط أميركية - إسرائيلية، فإن الضغط العسكري التركي على سورية سيكون أداة مفيدة دون تجسيد الإعتراض السوري على أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، محتمل، في خطوات عملية.

- تصاعد، خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، الحديث عن احتمال استئناف المسار السوري (واللبناني) مع إسرائيل، واشترط استئنافه بتوصل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق جديد. ولما كانت سورية تشترط بدورها استئناف التفاوض مع إسرائيل من النقطة التي انتهى إليها نهاية ١٩٩٥، واعتراض حكومة بنيامين نتياهو على ذلك، يجيء التصعيد العسكري التركي ضد سورية في سياق إرغام دمشق على التخلي عن شروطها المعروفة لإستئناف المفاوضات أو التخفيف منها، لصالح شروط أكثر ملاءمة للجانبين الأميركي والإسرائيلي.

- إن التصعيد التركي ضد سورية، يأتي بعد فترة قصيرة من التطورات الدراماتيكية للوضع في أفغانستان، ومحاولات حركة «طالبان»، المدعومة من أميركا، جراً إيران إلى المستنقع الأفغاني، إثر المجازر المذهبية التي نفذتها «طالبان» في مدينة مزار شريف ضد الآلاف من الشيعة وقتلها لأحد عشر دبلوماسياً إيرانياً، وذلك في سياق توريط إيران في مشكلات على جبهتها الشرقية، مما يسهل بسط الهيمنة الأميركية على مناطق آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، من خلال إضعاف التأثير الإيراني المعارض للمخططات الأميركية. وعندما تمكّنت القيادة الإيرانية من تجاوز «القطوع» الأفغاني، من خلال ضبط النفس، رغم المزاج الشعبي الغاضب في الشارع الإيراني، كان تحريك القوة العسكرية التركية ضد الحليف الأهم لإيران في الشرق الأوسط، أي سورية، محاولة لمواصلة إرباك إيران في جناحها الغربي، ورسالة ضغط في اتجاه دفع إيران نحو التخفيف كذلك من معارضتها ومقاومتها للسياسات الأميركية،

بشأن التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل مناطق الطاقة في الخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى.

الدور التركي في الشرق الأوسط

لكن، إرتباطاً باتفاق إسرائيلي - فلسطيني محتمل (وَقَّع فعلياً في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨) وباحتمال استئناف المفاوضات على المسار السوري (واللبناني)، يبدو أن تركيا كانت تتوجَّس، بدورها، من الإنعكاسات السلبية لأية تسوية لاحقة بين سورية وإسرائيل على مجمل الوضع والدور التركي في محيطها الإقليمي ولا سيما في علاقاتها مع سورية، فملف العلاقات التركية - السورية مثلث بالقضايا الخلافية، القديمة والجديدة، بدأ مع ضم لواء الإسكندرون السوري إلى تركيا، عام ١٩٢٨، بتواطؤ فرنسا مع تركيا، وما زالت هذه القضية مستمرة حتى اليوم حيث لا تعترف سورية (وهي لم تكن طرفاً موقَّعاً على الإتفاق الفرنسي - التركي آنذاك) بشرعية الضم، وتُذكَّر من وقت إلى آخر، على لسان مسؤولين فيها، بعروبة اللواء، كما تُدرج منطقة الإسكندرون ضمن الحدود الدولية السورية، فيما تصف الحدود الحالية بين اللواء وبين الأراضي السورية بأنها «حدود مؤقتة». وإلى مشكلة لواء الإسكندرون، طرأت على الملف التركي - السوري مشكلة انقسام مياه الفرات ودجلة مع كلٍّ من سورية والعراق، ورفض تركيا التوصل إلى اتفاقية نهائية حول تقاسم المياه بين الدول الثلاث، حيث تتهم كلٌّ من سورية والعراق تركيا بالسعي لاستخدام المياه أداة ضغط عليهما من خلال بناء عدد كبير من السدود القادرة حين انتهائها حجز المياه عن البلدين لأشهر بكاملها. وإذ تنفي أنقرة ذلك، وعدم وجود أية نية في هذا الإتجاه، تتذرع بأن القانون الدولي ليس موحداً في نظريته تجاه مسألة المياه، ولا بد من قواعد جديدة لحل هذه المشكلة. وتتهم أنقرة دمشق أيضاً باستخدام حزب العمال الكردستاني ورقة ضغط مقابل ورقة المياه التركية، وكذلك بتحريك المسألة الكردية في شمال العراق للتأثير على الوضع الداخلي التركي.

ويظهر ارتباط التصعيد العسكري التركي ضد سورية بقضية التسوية في الشرق الأوسط ويملف العلاقات التركية - السورية، من خلال المعلومات التي نُشرت في سياق مهمّة الوساطة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك بين أنقرة ودمشق. فقد أشارت هذه المعلومات إلى أن الرئيس مبارك حمل من أنقرة ستة شروط تركية على دمشق تنفيذها لوقف التهديد التركي بشن حرب على سورية. وهذه الشروط هي:

وقف دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وطرد زعيمهم عبد الله أوجلان من الأراضي السورية؛ إغلاق معسكراتهم في لبنان؛ منع استخدام الأراضي السورية ممراً لمقاتلي الحزب الكردستاني؛ إقرار سورية النهائي والرسمي بالحدود الحالية لتركيا وأخيراً إقامة علاقات حسن جوار.

إن شرط الإقرار السوري بالحدود الدولية الحالية لتركيا، يعني، ضمناً، تخلي سورية عن المطالبة باستعادة لواء الإسكندرون. وهذا الشرط ينقل الأزمة التركية - السورية من عنوانها العلني حول حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان إلى أبعد من ذلك، بما يمسّ مجمل المشكلات التي تُشكّل عناصر الملف الخلافي بين تركيا وسوريا.

والدافع العميق لطرح تركيا مشكلة لواء الإسكندرون في هذا الوقت بالذات، أو بالأحرى بدءاً من هذا الوقت، هو تخوُّف أنقرة من استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي، واحتمال التوصل، ولو بعد حين، إلى تسوية تنهي الصراع العربي - الإسرائيلي، واحتمال تحوُّل الإهتمام السوري بعدها، إلى الجبهة التركية، على صعيد المياض والإسكندرون، مستفيدة من تحرُّرها من الهمّ الإسرائيلي. وتحاول أنقرة أن تصل إلى حل لمشكلاتها مع سورية المنشغلة بالجبهة الإسرائيلية (في الجولان وفي لبنان)، لتحصيل أكبر قدر من النتائج لمصلحة تركيا ذلك أن دمشق، في حال التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، ستكون أكثر تطلباً وقوة في التعاطي مع مشكلاتها مع تركيا. لذا تسعى هذه، مستفيدة من التعاون العسكري مع إسرائيل، ومن حاجة كلّ طرف من هذا التعاون للآخر، إلى إدخال مشكلاتها مع سورية كأحد عناصر ملفّ التسوية في الشرق الأوسط الذي يوجب إيجاد الحلول له بصورة كلية. وعلى هذا يمكن القول إن التصعيد التركي ضدّ سورية، يحمل رغبة أنقرة في أن تكون طرفاً مباشراً في عملية التسوية في الشرق الأوسط. وكما يوجد مسار سوري - إسرائيلي ولبناني - إسرائيلي، فإنّ أنقرة تريد إضافة مسار جديد إلى هذه التسوية وهو المسار التركي - السوري.

الدوافع الداخلية

إن وجود أبعاد ودوافع كردية وإقليمية ودولية للتصعيد العسكري التركي ضدّ سورية، لا يقلل أبداً من أهمية ودور العوامل الداخلية التركية في ظهور هذا التصعيد والدفع به إلى الذروة.

هتركيا تُعاني منذ عدة أشهر من مشكلتين داخليتين أساسيتين: علاقة زعماء المافيا ببعض المسؤولين السياسيين والأمنيين، والتقدم المستمر في شعبية حزب الفضيلة الإسلامي على حساب الأحزاب العلمانية.

فبعد ظهور فضيحة «صوصورلق» في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٦، والتي كشفت ارتباط رجل المافيا «عبد الله تشاتلي» بأحد النواب وقادة الشرطة، ظهرت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، فضيحة رجل المافيا الآخر علاء الدين تشافجي وتسيق نشاطه مع مسؤولين سياسيين وأمنيين كبار، الأمر الذي أظهر الدولة كجهة غارقة في أحضان المافيا وعملياتها غير المشروعة في أكثر من مجال. وانعكس ذلك تمللاً في الشارع وإضعافاً لثقة المواطنين في الدولة، لصالح القوى المعارضة للنظام وفي مقدمتهم حزب الفضيلة، حسبما جاء في استطلاعات متعددة الرأي. من هنا كانت الحاجة ماسة لإعادة اللحمة بين المواطنين والدولة من خلال استحداث حدث قادر على كسب الإجماع الوطني، وليس أفضل من اختيار المشكلة الأكثر حساسية في تركيا وهي حزب العمال الكردستاني. ولما كانت سورية، هي الجهة الأكثر ملائمة لممارسة الضغط التركي، بسبب انشغال دمشق بأولوية المواجهة مع إسرائيل، كان التصعيد العسكري التركي ضدها وتحت عنوان وقف دعم حزب العمال الكردستاني وإبعاد زعيمه اوجالان خارج الأراضي السورية.

أما المشكلة الثانية فمتعلقة بوضع الحركة الإسلامية داخل تركيا. فقد كانت هذه الحركة منذ انتخابات ١٩٩٥ تمثل «الخطر الأول» (بدل خطر حزب العمال الكردستاني) على النظام، خاصة مع وصول نجم الدين اربكان (الإسلامي) إلى رئاسة الحكومة التركية مطلع صيف ١٩٩٦. وقد حاول النظام التركي من خلال المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي ضرب الحركة الإسلامية، عبر العديد من الخطوات وآخرها حظر حزب «الرفاه». لكن هذه الخطوة لم تؤد إلى ما يرغبه النظام، إذ سرعان ما تأسس حزب بديل، في شباط ١٩٩٨، باسم حزب الفضيلة، ظلل تحت جناحيه ما تبقى من قوى كانت في عداد حزب «الرفاه»، بل أكثر من ذلك، ساهمت إجراءات النظام للتضييق على الإسلاميين في زيادة شعبية حزب الفضيلة خاصة في انتخابات نيابية مبكرة تقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن أجل الحؤول دون فوز الإسلاميين في هذه الانتخابات، فإن الوسيلة الأنجح لذلك هي تأجيل هذه الانتخابات إلى ظروف أكثر مناسبة لقوى النظام. ويمكن التدرج بتصاعد التوتر مع سورية، باعتباره شأنًا وطنياً مهماً، من أجل تأجيل الانتخابات وبالتالي قطع الطريق أمام عودة الإسلاميين

أقوى من قبل، الأمر الذي في حال حصوله، سيُحرج الجيش والقوى السياسية المتضامنة معه، وقد تلجأ إلى خيارات صعبة، منها الانقلاب العسكري، الذي لن يمر دون مضاعفات سلبية على صورة تركيا في الساحة الدولية.

سقف التصعيد وسياسة «حافة الهاوية»

يُعتبر التصعيد العسكري التركي ضد سورية، خريف العام ١٩٩٨، الأكبر من نوعه والأخطر في العلاقات بين البلدين في تاريخهما الحديث، رغم وجود سابقة، لكن أقل حجماً وحدةً بينهما في العام ١٩٥٧ عشية نية سورية ومصر إعلان الوحدة بينهما، ومعارضتهما حلف بغداد الذي كانت تركيا أحد أطرافه الأساسيين. لكن، على الرغم من أن الخطاب التركي العنيف ضد سورية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، قد وصل بسرعة إلى ذروته، دون ترك أي هامش للمناورة، وخير سورية بين الحرب أو الإستجابة لكامل الشروط التركية، إلا أن تركيا، برأينا، كانت تمارس سياسة «حافة الهاوية» دون الإنزلاق نحو حرب شاملة وواسعة مع سورية وذلك لأسباب عديدة منها، أن الرأي العام التركي الداخلي، وإن كان مع ضرب حزب العمال الكردستاني، إلا أنه لم يكن راغباً في حرب شاملة مع دولة مسلمة، بخلاف الإجماع الداخلي على مواجهة قوى أخرى مثل أرمينيا واليونان وقبرص اليونانية. ثم إن جانباً من القوى السياسية، على رغم بياناتها الرسمية، لم تكن مقتنعة بالأسباب التي تعلنها المؤسسة العسكرية لشن حرب على سورية، ولا يمكن لتركيا أن تمضي في حرب ضد دولة أخرى دون وجود إجماع داخلي.

وتعرف تركيا جيداً أن جبهتها الحقيقية ليست مع سورية بل هناك حيث توجد خلافات جغرافية وتاريخية وحضارية مزمنة، مع اليونان وقبرص ومع أرمينيا وحتى مع روسيا. وأي حرب تشنها تركيا في هذه المرحلة على سورية ستُظهرها في صورة البلد المعتدي، خاصة أنه لم تدر من الجانب السوري في الفترة التي سبقت التوتر التركي، أية خطوة استفزازية أو حركة لها ملامح عدوانية ضد تركيا. هذه الصورة السلبية لتركيا كان سيستفيد منها بقوة خصوم أنقرة مع محيطها الإقليمي، وفي مقدمتهم اليونان وقبرص، وتعزز موقف قبرص الراغبة في شراء صواريخ اس-٣٠٠ الروسية للدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء تركي، ويضاعف فرص إنضمامها الكامل (الذي تعارضه تركيا) إلى الإتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، إنَّ سورية بلد معني مباشرة، بل هو جوهر عملية التسوية في الشرق الأوسط. وإنَّ أية حرب تركية شاملة على سورية ستُدخل الوضع في المنطقة في متاهات واحتمالات غير واضحة، مما يُربك السياسات الأميركية في الشرق الأوسط في الوقت الذي تحاول واشنطن، رغم بعض التعثرات، ترتيب البيت الشرق أوسطي، منذ حرب الخليج الثانية، بما ينسجم مع تطلعاتها في الهيمنة الكاملة. إنَّ تركيا، رغم افتراقها في بعض الموضوعات عن السياسة الأميركية، إلا أنَّها محكومة بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في المنطقة الممتدة من البلقان إلى حدود الصين، ولا يُمكنها بالتالي أن تغامر بالدخول في حرب شاملة مع دولة أساس (سوريا) في «منطقة عمليات» السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

إنَّ هذه الأسباب تجعلنا نعتقد أنَّ تركيا كانت تمارس في ضغطها على سورية سياسة «حافة الهاوية» التي لا تصل إلى درجة الحرب الشاملة، لكنها لا تلغي في الوقت نفسه إمكانية القيام بعمليات عسكرية محدودة أو ضربات جوية أو صاروخية ضد أهداف معينة في سورية أو في سهل البقاع اللبناني.

نحو اتفاق أضنة

لم تتراجع وتيرة التهديد التركي ضد سورية لحظة واحدة طوال فترة استمرار التوتر بين البلدين، وتناوب المسؤولون الأتراك عسكريين وسياسيين على إطلاق الإنذارات الواحد تلو الآخر ضد سورية، كما أطلقت وسائل الإعلام التركية، من مكتوبة ومرئية، أشرس حملة تشنيع لصورة العربي. في المقابل، كان موقف دمشق يتميز بهدوء ملفت ومرونة عالية، وركّز المسؤولون السوريون، كما وسائل الإعلام السورية، على ضرورة حل المشكلة عبر الحوار، بعيداً عن التصعيد الذي لا تستفيد منه سوى إسرائيل. وإذ خلت مرحلة التوتر من كثافة الوساطات، برزت فقط محاولتان للوساطة بين الدولتين، الأولى كانت للرئيس المصري حسني مبارك، تابعها وزير خارجيته عمرو موسى، والثانية قام بها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي. وعقب تلك الوساطتين، موافقة الطرفين المعنيين، سورية وتركيا، على الاجتماع وجهاً لوجه، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر في منطقة سيمان قرب مدينة أضنة التركية. وترأس الوفد التركي مساعد وزير الخارجية التركي السفير أوغور زبال، فيما ترأس الوفد السوري رئيس جهاز الأمن السياسي اللواء عدنان بدر الحسن. وتوصل الوفدان إلى ما سُمي لاحقاً بإتفاق أضنة والذي نزع فتيل تفجير الموقف.

وصف الأتراك «اتفاق أضنة» بأنه «تاريخي» ويعكس موافقة سورية كاملة على وجهة نظرهم، فيما رأت دمشق أن الإتفاق انتصار لأولوية المواجهة مع العدو الصهيوني، وإفشال لمن يريدون الإيقاع بين شعبين شقيقين.

ويتضمن الإتفاق في قسمه الأول والثاني رداً إيجابياً سورياً على مطالب تركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان، حيث تعهد السوريون في الإتفاق بأن أوجلان «من الآن فصاعداً» لم يعد في سورية ولن تسمح له أبداً بدخولها، كما أن معسكرات حزب العمال الكردستاني «لم تعد من الآن فصاعداً» قيد النشاط ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل، كذلك تعهدت سورية بمنع دخول أي عنصر من حزب العمال إلى أراضيها من الخارج.

وفي الشق الثاني من الإتفاق، تعهدت سورية بعدم السماح لأي نشاط ينطلق من أراضيها بهدف تخريب الأمن والاستقرار لتركيا، وبعدم مساعدة حزب العمال الكردستاني على الحصول على أي دعم مسلح أو لوجستي أو مالي أو دعائي على الأراضي السورية.

وفي البند الثاني من الشق الثاني من الإتفاق، توافق سورية على أن حزب العمال الكردستاني «منظمة إرهابية».

وفي الشق الثالث والأخير من اتفاق أضنة، توافق الطرفان على تشكيل بعض الآليات في اتجاه تطبيق مؤثر وشفاف للتدابير المتفق عليها. وفي هذا الإطار تقرّر إنشاء خط هاتف مباشر بين القيادات الأمنية العليا في البلدين. وقد اقترح الوفد التركي، كما ورد في الإتفاقية، تأسيس نظام إشراف على تنفيذ التدابير المضاعفة لضمان الأمن، في إطار مكافحة الإرهاب. وقد وعد الوفد السوري بنقل هذا الإقتراح إلى السلطات العليا، والإجابة عليه لاحقاً.

إلى ذلك، قرّر الطرفان التركي والسوري، أخذ موافقة لبنان للإنضمام إلى جهود البلدين في مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني.

من الواضح أن اتفاق أضنة يُلبي الهدف المعلن من التصعيد العسكري التركي ضدّ سورية وهو وقف دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني وإغلاق معسكراته في الأراضي السورية وطرد زعيم الحزب أوجلان خارج سورية. إلا أن تركيا لم تستطع أن تحصل من دمشق على الموافقة على تشكيل آلية محددة للإشراف العملائي على تطبيق الإتفاق، وهذا ما يدخل في شؤون السيادة السورية. وجلّ ما توصلت إليه أنقرة في هذا المجال هو مجرد إدراج اقتراحها هذا ضمن الإتفاق.

لقد نزع اتفاق أضنة، بدون أدنى شك، فتيل الأزمة التي بدأتها تركيا مع سورية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، والتزمت سورية بالتطبيق الفوري للاتفاق عندما أعلنت، قبل الإتفاق بأيام، أن عبد الله أوجلان لم يعد في أراضيها، ونقلت المعلومات أنه غادر مدينة قامشلي السورية في اتجاه موسكو حيث مكث هناك حتى ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ثم انتقل على متن طائرة روسية إلى إيطاليا، حيث اعتقل في مطار روما، بعد طلبه منحه حق اللجوء السياسي. ختاماً، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- إن التصعيد العسكري التركي ضد سورية، جاء مفاجئاً، حتى للرأي العام التركي، حيث لم تشهد العلاقات التركية - السورية أية أحداث دراماتيكية أو ساخنة في الأشهر التي سبقت التصعيد، وهذا ما جعل موقف تركيا على الصعيد الخارجي ضعيفاً، وأمام الرأي العام العربي مشبوهاً.

- إن التصعيد التركي ما كان ليتم بهذه الوتيرة من الإنفعال والتوتر والحدة خارج استفادتها من تحالفها العسكري مع إسرائيل، التي وإن أعلنت عن «حيادها» إلا أنها كانت وما زالت من المحرضين الأول لكل القوى التي لها موضوعات خلافية مع الوطن العربي.

- إن ردة الفعل السورية، المعتدلة والمرنة، على التهديد التركي، ودعوتها للحوار، كانتا مدعاة تضامن عربي واسع وشامل مع الموقف السوري، خاصة في فترة تتعرض فيها عملية التسوية في الشرق الأوسط لابتزازات واصلف الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتياهو، الساعية إلى تدمير عملية التسوية أو المضي فيها وفقاً لشروطها غير العادلة. - على الرغم من نجاح دمشق في تفكيك اللغم التركي، ومنعه من الانفجار، إلا أن ما جرى سيدفع السلطات السورية إلى إعادة النظر في العديد من الحسابات الإقليمية، والأخذ بعين الإعتبار دروس الأزمة لجهة احتمال تحول التهديد العسكري التركي، في المستقبل، إلى حرب فعلية ولأسباب أخرى. إن مثل هذه الإحتمالات يتطلب تعزيز التضامن والتنسيق بين الدول العربية، السلاح الأكثر فعالية لمواجهة الآخر.

- نرى على الرغم من كل الأخطار التي حملها التهديد التركي، بل بسبب هذه الأخطار، وأخطار غيره من القوى الخارجية، أن يُصار، إنطلاقاً من أولوية الصراع مع العدو الإسرائيلي، إلى وضع استراتيجية عربية متكاملة، في التعاطي مع تركيا، تأخذ بعين الإعتبار أن تركيا، دولة وبلداً، لنا معها روابط مشتركة كثيرة، ومن مصلحتنا (كما من مصلحتها) التعاون المتبادل والتفاعل المتبادل، من خلال تعزيز التواصل على مستوى المجتمع المدني، كما على صعيد تبادل الزيارات على أرفع المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ملحق

نص «اتفاق أضنة» بين سورية وتركيا

(كما نشرته صحيفة «حرية» التركية في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨، الصفحة السابعة)

(نقله إلى العربية: محمود نور الدين)

«في ضوء الرسائل التي حملها باسم سورية، كل من رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك، ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي باسم رئيس الجمهورية الإيرانية، محمد خاتمي، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية عمرو موسى، اجتمعت الوفود التركية والسورية، المسجلة أسماء أعضائها في اللائحة، من أجل التحدث حول موضوع التعاون في مكافحة الإرهاب، في أضنة بتاريخ ١٩ - ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨.

كرّر الجانب التركي، في الاجتماع، التعهدات التركية التي قدمت إلى رئيس جمهورية مصر من أجل إزالة التوتر القائم في العلاقات عند النقطة التي وصل إليها. إلى ذلك ذكر الجانب التركي بالجواب الذي يتضمن التعهدات أدناه والتي وردت من سورية بواسطة جمهورية مصر العربية:

- ١ - أوجالان، إعتباراً من هذه اللحظة، ليس في سورية ولن يُسمح له قطعاً بدخول سورية.
- ٢ - لن يُسمح لعناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) الموجودة في الخارج بدخول سورية.
- ٣ - معسكرات PKK، إعتباراً من هذه اللحظة، لن تكون قيد النشاط، ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل.
- ٤ - لقد اعتُقل عدد كبير من عناصر (PKK) ويواجهون العدالة. واللوائح موجودة. وقد أودعت سورية هذه اللوائح.

لقد أيد الجانب السوري الخصوصيات أعلاه. وعلاوة على هذا فإن الأطراف توافقت على الخصوصيات أدناه:

- ١ - إن سورية لن تسمح، في إطار مبدأ المقابلة بالمثل، لأي نشاط مصدره الأراضي السورية، وموجه لتخريب الأمن والاستقرار لتركيا. ولن تساعد سورية، على أراضيها، على تأمين الدعم السلاحي واللوجستي والمالي لـ (PKK)، ولا على قيامه بالدعاية.
- ٢ - إن سورية وافقت على أن (PKK) منظمة إرهابية. وهي منعت، كامل نشاطات (PKK) ومؤسساته الجانبية، والمنظمات الإرهابية الأخرى.
- ٣ - لن تسمح سورية بتشكيل أية مؤسسات أو معسكرات بهدف تدريب أو إيواء عناصر (PKK) أو بآية نشاطات تجارية.

٦. الدفاع الوطني

- ٤ - لن تُساعد سورية عناصر (PKK) على استخدام أراضيها للإنتقال إلى بلد ثالث.
- ٥ - ستأخذ سورية كامل التدابير، وترسل تعليمات إلى بوابات الحدود من أجل عدم دخول رأس المنظمة الإرهابية (PKK) إلى أراضيها.
- إن الجانبين قررا تشكيل بعض الآليات (ميكانيزم) في اتجاه تطبيق التدابير المشار إليها أعلاه، بصورة فاعلة وشفافة.
- في هذا الصدد:
- أ - سيُخصص خط هاتفي فوري ومباشر بين المسؤولين الأمنيين ورفيعة المستوى في البلدين، والبدء باستخدامه.
- ب - سوف يتم تعيين موظفين خاصين ملحقين بالممثلات الدبلوماسية لهما. وسيُقدّم هؤلاء الموظفون إلى سلطات البلد الموجودين فيها من جانب «رؤساء المهمة» التابعين لهم.
- ج - إن الجانب التركي، في ارتباط بمكافحة الإرهاب، اقترح على الجانب السوري تأسيس نظام من أجل الإشراف على التدابير الأمنية ومدى فعاليتها. وقد أعلن الجانب السوري أنه سينقل هذا الإقتراح إلى السلطات وسيُعلم بنتيجة ذلك وفي أقرب فرصة.
- د - إن الجانبين التركي والسوري، بشرط موافقة لبنان، قررا التعاطي مع موضوع الكفاح ضد الإرهاب (PKK) في إطار ثلاثي.
- هـ - تعهد الجانب السوري، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطبيق الخصائص التي تم تناولها في هذا المحضر، ومن أجل ضمان نتائج محددة.

اضنة ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨

باسم الوفد السوري
الجنرال عدنان بدر الحسن
رئيس الأمن السياسي

باسم الوفد التركي
السفير اوغور زيال
مساعد المدير العام لوزارة الخارجية

تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية

محمد عطوي(*)

لا يمكن تقويم العقيدة العسكرية لإسرائيل من دون العودة إلى موقعها الجغرافي، وأصولها وجذورها في التاريخ والمعتقدات، وإمكاناتها وطاقاتها البشرية والإقتصادية. وقد أنشأت إسرائيل لنفسها مذهباً عسكرياً خاصاً بها بُني على دعائم محدّدة، وخضع لتجارب كثيرة ومتنوعة في ظروف مختلفة، واستمد أصوله من منابع تاريخية ودينية ذات إمتداد زمني طويل. وخاضت حروباً ومعارك عديدة، أدت إلى تثبيت عناصره وإغنائها وتطويرها بالتجربة والممارسة والإحتكاك بالواقع.

وإذا كانت معظم المذاهب العسكرية، قديماً وحديثاً، قد تضمّنت تعاليم الدفاع والهجوم، وجولات عديدة في الكر والفر، فإنّ المذهب الإسرائيلي يُعَلِّم رجاله أنّ إسرائيل لا يمكن أن تتحمّل خسارة حرب واحدة، لأنّ الهزيمة بالنسبة للإسرائيليين قد تعني زوالها من الوجود. لذلك كان الإلتزام ضرورياً بتطبيق المعطيات الأولية التي أخذها المخططون الإسرائيليون بالإعتبار، والتي إستندت إلى وقائع هامة قائمة لا يجوز تجاهلها أو الإلتفاف عليها بأي شكل من الأشكال.

١ - الوضع الجغرافي

يلعب هذا العامل دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات بشأن توقيت العمليات الحربية، واتجاه الضربة الرئيسية، وأماكن تركيز الجهد الرئيسي، وترتيب الوحدات على الأرض،

(*) باحث وكاتب

وحجم القوات لكل محور أو عملية، بالإضافة إلى شكل المناورة، وتنظيم التعاون والتسيق بين مختلف صنوف الأسلحة... إلخ

ومنذ البداية، وصف «ليجال يا ويز»، وضع إسرائيل الجغرافي بقوله: «إن شكل أرض إسرائيل لا يضم سوى مجموعة من السيئات، إذ أنه لا يسمح إلا بالإلتفاف على جناح العدو»^(١).

ويمكن اختصار الوضع الجغرافي وتطوره وفقاً لما يلي:

- تحيط بإسرائيل من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية بلاد عربية. وكان طول حدودها مع هذه البلاد حوالى ٩٥١ كلم قبل العام ١٩٦٧، موزعة كما يلي:

- ٢٦٥ كلم مع مصر بما فيها قطاع غزة.

- ٥٢١ كلم مع الأردن عدا ٥٦ كلم على البحر الميت شرقاً.

- ٧٦ كلم مع سورية.

- ٧٩ كلم مع لبنان^(٢).

وأما الحدود البحرية فكانت ١٨٨ كلم على البحر المتوسط و١٠ كلم على خليج العقبة^(٣).

ومن أهم الميزات الجغرافية لإسرائيل:

* ليس لها أي منفذ بري للإتصال بالعالم الخارجي.

* حدودها قريبة من عواصم عربية ثلاث هي دمشق وبيروت وعمان.

* كانت مساحة الأراضي المحتلة قبل العام ١٩٦٧ حوالى ٢١٧٠٠ كلم^٢. وبعد العدوان الإسرائيلي، أصبحت مساحتها ٨٩٣٥٧ كلم^٢ موزعة كما يلي:

- فلسطين ٢٧٠٠٩ كلم^٢.

- الأردن ١١٥٠ كلم^٢ يضاف إلى ذلك الجولان المحتل ومساحته ١١٧٦ كلم^٢.

- سيناء ٦١١٩٨ كلم^٢^(٤).

(١) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية وطريقة تنظيم الجيش»، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش اللبناني، ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) «دليل إسرائيل العام»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

كذلك أصبح طول حدودها مع مصر وسورية والأردن حوالي ٥٦٠ كلم.

وأصبح أقصر عرض لها من الشرق إلى الغرب حوالي ٩٠ كلم. هذا، عدا عن وصولها إلى منافذ البحر الأحمر وقناة السويس. وأصبحت القدس تبعد عن أقرب نقطة عربية حوالي ٤٠ كلم. وبعد أن كانت أقرب مستوطنة تبعد عن مواقع الجيش المصري مسافة ١٠ دقائق سيراً على الأقدام، أصبحت تبعد حوالي ٤٠٠ كلم تقريباً^(٥).

وقد أدى الوضع الجغرافي السابق إلى تأثيرات على المذهب الإسرائيلي أهمها:

- التركيز على إقامة جسور بحرية وجوية على ساحل البحر المتوسط لنقل الإمدادات العسكرية تحت حماية دول حليفة لها، ومن هنا تظهر إمكانات صمودها واحتمالها حروباً طويلة نوعاً ما.

- تبني الاستراتيجية الهجومية ونقل المعركة إلى أرض العدو، بسبب الشكل الطولاني للأرض وضيق عرضها.

- إقامة شبكة مواصلات واسعة في الداخل، عقدتها الرئيسية في الوسط، وإعتماد الخطوط الداخلية التي تؤدي إلى الجبهات، مما أمن لها سرعة في التعبئة والحشد والحركة وتوزيع القوى وتوجيهها إلى الجبهات، كما سمح لها بإمكانية إستقرار الجبهات العربية الواحدة بعد الأخرى بسرعة فائقة، وذلك لعدم قدرتها للإستجابة لتطلبات الوضع الجغرافي لو اضطرت إلى القتال على جبهات عديدة ضاغطة في وقت واحد.

- إيلاء السلاح الجوي أهمية خاصة والإعتماد عليه كسلاح فعال ومؤثر في المارك التي تخوضها^(٦).

من هنا نفهم لماذا سعت إسرائيل دائماً، كلما خلقت الظروف الملائمة، إلى مد عمقها الاستراتيجي باحتلال الأراضي العربية عن طريق خوض الحروب، أو بجعل الأراضي العربية التي تخليها، مناطق منزوعة من السلاح وزرع محطات إنذار مبكر. وهذا ما حدث في سيناء بعد اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

إزاء هذا الواقع، قسّمت القيادة العسكرية الإسرائيلية مناطق سيطرتها إلى ثلاث

هي:

(٥) المصدر رقم (٢).

(٦) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مصدر سابق.

أ - المنطقة الشمالية: تشمل خطوط وقف النار مع سورية وقسماً من خطوط وقف النار مع الأردن، وخطوط الهدنة مع لبنان.

ويبلغ طول حدود هذه المنطقة حوالي ٢٣٤ كلم موزعة كما يلي:

- ٨٠ كلم مع سورية.

- ٧٥ كلم مع الأردن.

- ٧٩ كلم مع لبنان.

وهي تستوعب حوالي ٦ فرق قتالية من النسق الأول^(٧).

ب - المنطقة الوسطى: تشمل ما تبقى من خطوط وقف النار مع الأردن حتى البحر الميت بطول ١٣٠ كلم. وهي تستوعب عمل ٣ إلى ٤ فرق من النسق الأول^(٨).

ج - المنطقة الجنوبية: وتشمل محورين: الأول هو إتجاه العقبة، ويمتد بطول ١٨٠ كلم من جنوب البحر الميت حتى خليج العقبة على البحر الأحمر. والثاني هو إتجاه سيناء ويطول ٢٠٠ كلم تقريباً^(٩).

وتستوعب هذه المنطقة حوالي ست فرق.

أما المنطقة التي توليها القيادة الإسرائيلية أهمية كبرى من حيث الحيوية والخطورة فهي تلك التي تمتد بين جنين والقدس حيث تبلغ الكثافة السكانية أعلى نسبة فيها، وتتجمع المراكز السكنية الكبيرة والمنشآت والمعامل^(١٠).

وأهم المكاسب التي حققتها إسرائيل إثر حرب ١٩٦٧، هي تغيير شكلها الجغرافي الذي وفر لها المميزات الاستراتيجية الآتية:

أولاً: عمق جغرافي ستراتيجي جديد في الطول والعرض. وهذا ما ظهرت أهميته في حرب عام ١٩٧٣ من حيث زيادة قدرتها على المناورة.

ثانياً: نقل المعركة إلى أرض العدو. فقد دارت أحداث ومعارك حرب ١٩٧٣ في

الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧.

ثالثاً: تعزيز القدرة على الإنذار المبكر وتجنب المفاجأة.

رابعاً: إتاحة مزيد من الوقت لتعبئة قوات الإحتياط وسوقها إلى جبهات القتال^(١١).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

العقيدة العسكرية الإسرائيلية أو المذهب العسكري الإسرائيلي أولاً: العقيدة العسكرية العامة

يمكن القول إن المذهب العسكري القتالي الإسرائيلي، بجميع مقوماته والاستراتيجيات والتكتيكات التي بُنيت عليه واستمدت منه، لم يتغير من حيث الجوهر لأن نواة هذا المذهب تشكلت تدريجاً. فقد استمد أصوله من منابع تاريخية ودينية ذات امتداد زمني طويل، وخاض حروباً ومعارك عديدة أدت إلى تثبيت عناصره وأغنائها وتطويرها بالتجربة والممارسة (حروب ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧). وعلى الرغم من التوسع الذي أحرزته إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧، والذي عوّض لها عن النقص في العمق الاستراتيجي، وما أدى إليه ذلك من تغيير في الفكر الاستراتيجي (إمتصاص الضربة الأولى بدلاً من نظرية الضربة الإستباقية الوقائية)، فإن إسرائيل، واعتباراً من تاريخ استلام الليكود عام ١٩٧٧، ما لبثت أن عادت تدريجياً إلى نظرية ذريعة الحرب وتطبيق الضربة الإستباقية منذ مطلع الثمانينات، وذلك بعد الدروس والعبر المستقاة من حرب الغفران ١٩٧٣^(١٢).

من جهة أخرى، لا يجب النظر إلى المذهب العسكري الإسرائيلي على أنه نص ثابت لا يتغير، بل يجب بحثه من خلال اعتبارات الأمن لهذه الدولة وتحقيق مصالحها المرهونة دائماً بالتطورات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تجري ضمن ظروف تاريخية معينة. فالمقارنة بين نظرية الأمن الإسرائيلي تاريخياً وبين أمن إسرائيل الراهن غير مجدية، لأننا لا نستطيع الجزم بأن إسرائيل قد حققت ما أرادت (إنشاء دولة خاصة لليهود، لأنها تحتوي الآن على ٢٧٪ من يهود العالم فقط)، أو لم تحقق ما تريده (تأمين حل لما سُمي بالمشكلة اليهودية)، أي أن تحقق أمن اليهود في هذه الدولة في مرحلة تاريخية معينة، ضد أخطار وعبر الاستراتيجيات التي توضع للرد عليها، هذه الاستراتيجيات تشكل مجتمعة الاستراتيجية العليا للدولة، وتوضع وفقاً للأولويات، ويُستكمل تحقيقها تباعاً، أو يُعاد النظر فيها بناء على ما يستجد من ظروف سياسية أو عسكرية على مختلف المستويات. وبكلام آخر، فإن أمن دولة ما لا يكمن في الحفاظ على وجودها فقط، بل هو مرتبط بما تراه مناسباً لتحقيق مصالحها التي لا تكون عادة أمنية في مرحلة معينة^(١٣).

(١٢) عطايا أمين، الجيش الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٩٥)، دار المنارة، بيروت، ١٩٩٥.

(١٣) المصدر السابق.

وهناك العديد من الدول، قادرة على الحفاظ على أمنها، ضمن مفهوم الحفاظ على الوجود فقط، دون اللجوء إلى التدخل في شؤون البلدان الأخرى أو غزوها. من هنا، فإنّ الإدعاءات الأمنية ليست سوى تبرير لأعمال دولة تُنفذ استراتيجية معينة من أجل خدمة مصالحها المباشرة وغير المباشرة.

وفي البحث نفسه يجب أيضاً تناول الدور الذي ترسمه إسرائيل لنفسها، أو الذي يوكل إليها، وبالتالي الاستراتيجيات التي وُضعت من أجل تمكينها القيام بذلك، دون إغفال طبيعة العلاقات الدولية التي صارت تُشكل، بعد العام ١٩٧٣ بالتحديد، عنصراً هاماً من عناصر الإستقرار أو عدمه في منطقة الشرق الأوسط.

ضمن هذا الإطار، يتبين أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة إرتدى أربعة مظاهر رئيسية تضمنتها أربع مراحل تاريخية رئيسة تحدها الحروب العسكرية، وهي:

- المرحلة الأولى: ١٩٤٨ - ١٩٥٦.

- المرحلة الثانية: ١٩٥٦ - ١٩٦٧.

- المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

- المرحلة الرابعة: ١٩٧٣ - ١٩٨٢^(١٤).

يُضاف إليها المرحلة الأخيرة وما تشهده من توسيع مصالح إسرائيل الأمنية إلى دائرة تتعدى بكثير دول الطوق العربي، مع التركيز على ما قد ينجم عن ذلك من انعكاسات على صعيد المنطقة وعلى الصعيد الوطني.

ثانياً: مراحل تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية

المرحلة الأولى (١٩٤٨ - ١٩٥٦)

لدى الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل، وقبول دول المواجهة العربية بذلك من خلال سلسلة من اتفاقيات الهدنة التي وقّعت في رودس في العام ١٩٤٩، كانت الدولة اليهودية بحاجة إلى فترة من الهدوء لترسخ خلالها مكتسباتها العسكرية والسياسية.

الأهداف: كان الهدف الرئيسي للاستراتيجية الإسرائيلية العليا تكوين الدولة اليهودية وإنتزاع الاعتراف العالمي بها. أما الأهداف الأخرى فيمكن حصرها بالآتي:

(١٤) عطايا أمين، «الجيش الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٩٥)»، دار المنارة، بيروت ١٩٩٥.

- محاولة تحييد بعض الدول العربية.
 - دفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين بأعداد كبيرة وصهرهم في بوتقة واحدة.
 - إكراه عرب فلسطين على الهجرة.
 - تأمين الأسلحة الكافية عن طريق البريطانيين والفرنسيين.
 - إحتلال مناطق ذات أهمية عسكرية وسياسية وسكانية، ومحاولة ربطها ببعضها ولو بأعلى التكاليف^(١٥).
- وهكذا، بفضل ظروف سياسية وعسكرية مريحة، وفي إطار المعطيات الجغرافية والسكانية والاقتصادية التي توفرت، تبلورت العقيدة العسكرية الإسرائيلية بفضل بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وقد تركزت هذه العقيدة على الأسس الآتية:

١ - مبدأ التفوق النوعي

يقول بن غوريون في هذا الصدد: «إن أمن إسرائيل يعتمد في المقام الأول على استمرار الهجرة وازدياد عددها، ليس فقط من الناحية الكمية، وإنما أيضاً من حيث النوعية... وأنه قدرنا أن نبقى عبر الأجيال «القلة في مواجهة الكثرة»، ولذلك يجب علينا أن ندرك ليس فقط ضرورة الحفاظ على تفوقنا النوعي لفترة طويلة مقبلة من الزمن، ولكن أيضاً ضرورة تزايد هذا التفوق باستمرار»^(١٦).

وهكذا، بدأ تحقيق هذا المبدأ، باختيار نوعية المهاجرين اليهود إلى فلسطين بغية مواجهة التفوق الكمي العربي مع ضرورة ترجمة هذا التفوق النوعي عسكرياً كي يصبح الجيش الإسرائيلي قادراً على مواجهة أي جيش عربي على حدة أو الجيوش العربية كلها مجتمعة إذا لزم الأمر ذلك، ومراعاة تجنب تورط إسرائيل في أي صدام عسكري مع أي دولة كبرى.

وقد عمل بن غوريون في العام ١٩٤٨ على إنشاء الجيش النظامي الإسرائيلي على نمط الجيش البريطاني. فحلّ أولاً جميع التنظيمات العسكرية داخل الجيش وقياداتها، ثم عمدها إلى خطوة تسريح ألوية وتشجيع ضباط على ترك الجيش ليحلّ مكانهم ضباط

(١٥) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، وزارة الدفاع اللبنانية، مصدر سابق.

(١٦) المصدر السابق.

تدربوا في الجيش البريطاني ويدينون لبن غوريون، ثم تم تعيين بيغال يادين رئيساً للأركان العامة، وعُهد إليه إعادة تنظيم الجيش الإسرائيلي وصياغة عقيدته العسكرية.

٢ - مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير

لم يكن من الممكن الإبقاء على مئة ألف مقاتل من رجال ونساء، الذين تمت تعبئتهم خلال حرب ١٩٤٨، دون أن تتأثر بشدة كافة مرافق الدولة الناشئة ومؤسساتها الاقتصادية. وقد قُدِّر أقصى عدد ممكن الاحتفاظ به للخدمة العسكرية في ذلك الوقت بثلاثين ألفاً. من هنا نشأت فكرة «الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير». وكانت الصعوبة في تطبيقها لجهة تشكيلات الجيش الاحتياطي فور استدعائه عند إعلان التعبئة العامة، إلى أن تمّ التوصل إلى الحلّ التالي^(١٧).

أ - تشكيل نواة نظامية محترفة (ضباط ورتباء الجيش البري) وعدد من الإختصاصيين الفنيين، بالإضافة إلى اعتماد سلاحَي الطيران والبحرية بصورة رئيسة على الضباط والفنيين المحترفين بنسبة أكبر كثيراً من الجيش البري. وكذلك تشكيل جهاز الاستخبارات من محترفين دائمين ومجندين نظاميين.

ب - تشكيل قوة نظامية عاملة من المجندين لفترات حُدِّدت بثلاث سنوات للرجال وستين للنساء، يتكوّن منها معظم الجيش البري العامل.

ج - الإستدعاء الدوري لجنود وضباط الإحتياط بعد تسريحهم لفترات تدريب بهدف المحافظة على لياقتهم البدنية وكفاءتهم القتالية. وقد تنوّعت فترات التدريب السنوية وفقاً للرتبة وللسن.

د - إخضاع المجندين لفترة تدريب أساسية يتمّ فرزهم بعدها في وظائف وفقاً لكفاءاتهم.

هـ - إستدعاء الإحتياطي إلى الألوية (التشكيل الأساسي) التي تتشكّل إما جزئياً أو كلياً من قوات الإحتياط، وتكون موزعة بصورة إقليمية توخياً للسرعة في الوصول إليها. ويتم الإستدعاء بكافة الوسائل وضمن أكبر قدر ضروري من السرية.

ولم تُخصّص مدرسة حربية لتطويع وتخرج الضباط، إذ يتم اختيار هؤلاء من بين المجندين برتبة عريف لإخضاعهم لدورات أمر فصيلة يُركّز فيها على تنمية روح المبادرة

(١٧) ألون، إيغال «إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي»، دار العودة، بيروت ١٩٧١.

وروح القدوة. وقد شمل نظام الإحتياط أيضاً جميع المعدات والمركبات الموجودة في الدولة في تلك الفترة، بما فيها الخيل والبغال في ذلك الوقت. وتمت الصياغة الأخيرة لنظام خدمة الإحتياط عام ١٩٥١ ووضع التنفيذ في العام ١٩٥٢^(١٨).

٣- إنشاء العمق الاستراتيجي

تمّ ذلك من خلال شبكة متطورة من المستوطنات تتوفر لها قوات للدفاع الإقليمي وتُساهم في تأمين الدفاع أثناء إستدعاء الإحتياط، وتحرر القوات النظامية، إلى حد ما، في الإنشغال بمهام دفاعية ثانوية، ممّا يُتيح لها قدرة أكبر على تركيز جهودها على العمليات الهجومية الرئيسية.

والواقع أن الدور الأساسي لقوات الدفاع الإقليمي والمستوطنات كان^(١٩):

- دفاعياً: المساهمة في تأمين الحدود ضد عمليات التسلل من خلال الدوريات الحراسة المحلية.

- هجومياً: استخدامها كنقاط إنطلاق للعديد من الغارات على القرى والأراضي العريية، وتمزز ذلك بإقامة شبكة واسعة من الطرق طولية وعرضية وعلى مجازاة الحدود، وأنطيت مهام الدوريات ونصب الكمائن على امتداد الحدود بالجنود النظاميين وجنود الإحتياط وبحرس الحدود ضمن إطار الشرطة.

وقد بلغ عدد المستوطنات في تلك الفترة أكثر من ٦٠٠ مستوطنة^(٢٠)، لعبت دوراً استراتيجياً على مسار بعض المعلومات العسكرية، وأبرزها مستوطنات النقب الأربع عشرة الصغيرة، إذ لعب صمود هذه المستوطنات دوراً غير مباشر في تشتيت وعرقلة عمليات الجيش المصري خلال المراحل الأولى للحرب، ثمّ دوراً مباشراً في الهزيمة أواخر الحرب (أواخر عام ١٩٤٨ - بداية ١٩٤٩ تاريخ إتفاقات الهدنة)^(٢١).

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

٤ - استراتيجية عسكرية

"نقل الحرب إلى أرض العدو"

في العام ١٩٥٣، وخلال اجتماعات عديدة عُقدت في الأركان العامة بحضور بن غوريون، طُرحت استراتيجية "نقل الحرب إلى أرض العدو"، وذلك لتجنّب أضرار ومخاطر الحرب التي ستلحق بالمناطق الحيوية في إسرائيل، خاصة في السهل الساحلي الممتد من شمال حيفا إلى جنوب تل أبيب، والشريط الضيق الممتد من اللد/القدس حيث يتركز معظم السكان والموارد الإقتصادية في إسرائيل، ومن جهة أخرى، توفير الظروف الملائمة لتعبئة وحشد ومناورة الجيش الإسرائيلي ضمن أوضاع ضحالة العمق الاستراتيجي للأرض المحتلة في حرب ١٩٤٨، لأنّ منطقة العمليات للتعبئة والحشد تقع كلها تحت مرمى المدفعية الأردنية. وقد تركزت الأقوال الإسرائيلية المضخّمة للخطر العربي الكامن في استمرار الوجود العسكري الأردني في أراضي الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧، لتبرير مبدأ "نقل الهجوم إلى أراضي العدو" الذي تمّ تطويره في ما بعد إلى مبدأ الهجوم المضاد المسبق أو "الضربة الإستباقية"^(٢٣).

وقد عزّز إمكانية تطبيق هذا المبدأ ميزة "الحركة على الخطوط الداخلية" بفعل شبكة الطرقات الواسعة التي أقامتها إسرائيل لربط المناطق ببعضها البعض، الأمر الذي مكّن القيادة الإسرائيلية من تركيز قواها على جبهة واحدة بسرعة وسهولة، ثم تغيير التركيز على جبهة أخرى مع تثبيت باقي الجبهات^(٢٣).

٥ - مبدأ "الحرب القصيرة"

لقد طبقت إسرائيل هذه الاستراتيجية لتأمين سرعة تنفيذ الضربات ذات الأهداف التوسعية قبل أن يتاح الوقت الكافي لتدخل أي قوة دولية، أو لاستكمال القوى العربية حشد طاقاتها العسكرية بالكامل، ومنعاً لاستنزاف موارد إسرائيل في حرب طويلة الأمد، في الوقت ذاته^(٢٤).

(٢٢) «أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها» العقيد أ. إيلون، ملف «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٣.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

وبدأ الإهتمام يتركز على الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه الدبابات كقوة صدم تحتل مكان الصدارة في تقدم القوات البرية، ثم أعطيت أولوية مطلقة للسلاح الجوي الذي كان دوره الأساسي مساندة القوات البرية، كما أعطيت الأولوية لجهاز الإستخبارات العسكرية لجمع المعلومات الميدانية الخاصة بالعدو. أما جهاز الإستخبارات العامة "الموساد" فكان مسؤولاً عن توفير الإنذار الاستراتيجي وكشف نوايا العدو^(٢٥).

تلك كانت حصيلة عمل لجنة حايم لاسكوف التي شكّلها رئيس الأركان يادين لصياغة العقائد التكتيكية. وضمن هذه المفاهيم، بدأ التخطيط لبناء القوة الجوية التي أصبحت مرغوبة بشدة كونها أسرع وسيلة في جسم المعارك على الأرض، ثم ما لبثت أن تطوّرت المفاهيم إلى ضرورة تحقيق السيطرة الجوية عن طريق ضرب طيران العدو على الأرض أساساً، وضرورة تشكيل سلاح الطيران من طائرات مقاتلة - قاذفة. وبدأ التركيز على رفع كفاية الطيارين القتالية وقدرات الصيانة، وإعادة تجهيز المقاتلات في أقصر وقت ممكن، الأمر الذي يساعد على تحقيق التفوق الكمي على العدو من الناحية العملية سواء من حيث إجمالي عدد الطائرات أو عدد الطلعات^(٢٦).

تلك كانت أبرز معالم تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي اشتهرت في ما بعد بنظرية الأمن الإسرائيلي، وقد سبقت نظرية الأمن في الخمسينات البناء المادي القائم فعلاً للقوة العسكرية، وقد سارع الإسرائيليون إلى تحقيق السلاح الذي يتماشى مع مفهوم العقيدة وخاصة لدى فرنسا وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

وقد استطاعت إسرائيل تحقيق معظم الأهداف التي وُضعت في هذه المرحلة، فقد تمّ بناء الجيش الموحد، وصهر المهاجرين الجدد، وانتزاع الإعتراف العالمي، وتغيب الشعب الفلسطيني واعتباره مجموعة من اللاجئين العرب.

لكنّ هذا لا يعني أن هذه المشكلات قد تمّ حلّها إلى الأبد، بل شكّلت في مرحلة معينة استراتيجية عليا، فقد عاد بعض هذه المشاكل ليطل برأسه مجدداً، في تركيبة المجتمع الإسرائيلي كمشكلات الفلسطينيين واليهود الشرقيين والغربيين.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً»، (ملف حدود التوزيع)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.

وفي نهاية هذه المرحلة، أصبح لدى إسرائيل أداة عسكرية أكثر حداثة، تمكنت بواسطتها من لعب دور إقليمي مكمل أو مساند لمخططات الدول صاحبة النفوذ في المنطقة، وتستطيع بمشاركة بريطانيا وفرنسا من توجيه ضربة ضد القوة العسكرية والسياسية المتناهية في مصر، وتأكيد وجودها والخروج عملياً عن إطار الحدود المؤقتة في محاولة لضم أراضٍ عربية جديدة.

المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

١ - حرب ١٩٥٦: لا يمكن النظر في كيفية تطبيق العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال هذه الفترة، وتقويم النتائج والدروس المترتبة على التطبيق العملي الأول لنظرية الأمن الإسرائيلي (حرب السويس ١٩٥٦)، بمعزل عن الإطار الاستراتيجي الشامل للحرب التي كانت لها آثارها المباشرة وغير المباشرة قبل وأثناء وبعد هذه الحرب.

لقد وضعت القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية خطتها للحرب الوقائية ضد مصر في العام ١٩٥٦ وأطلق عليها اسم عملية "قادش". وكان دور إسرائيل خلق الذريعة للتدخل البريطاني - الفرنسي على مصر بدعوى أن القتال الدائر في سيناء يهدد الملاحة الدولية في قناة السويس.

وقد كانت مبادئ التطبيق العملي الأول لنظرية الأمن الإسرائيلي كما يلي:

١. مبدأ التفوق النوعي: أثبتت حرب السويس مقولة التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي. وقد ظهرت نتائج التداير الإسرائيلية بشكل بارز لتحقيق هذا التفوق في شتى الميادين العسكرية وعلى مختلف المستويات، نوجز أهمها^(٣٧):

- تأجيل إتخاذ الإجراء العسكري الذي طلبه رئيس الوزراء بن غوريون من وزير الدفاع موشي دايان ضد مصر بسبب الحصار الذي فرضته على الملاحة البحرية والجوية (أيلول ١٩٥٥)، وذلك بناء على توصية دايان الذي تعهد بخلق موقف لاحق يجعل من العمل العسكري المذكور عملاً ممكن التنفيذ، بعد أن تبين تزايد قوة مصر العسكرية والجوية منها خاصة. وهكذا، أجلت إسرائيل عدوانها على مصر حتى أمكن لها الحصول على طائرات "الميسثير - ٤" الفرنسية المتفوقة على طائرات "ميغ ١٥" التي

(٣٧) العقيد "ش"، «مبدأ حفظ القوة - أساس للتغيير في العقيدة الإسرائيلية»، مجلة معرخوت، العدد ٢٨٦، عام

كانت بحوزة مصر. هذا، فضلاً عن ظهور الموقف الملائم الناجم عن رغبة بريطانيا وفرنسا في الإشتراك في الهجوم على مصر، ومما وفّر لإسرائيل تأمين الحماية الجوية لمدينتها، وقيام البريطانيين بقصف الطيران المصري على الأرض بصورة مفاجئة، وبهذا تحقّق التفوّق نوعاً وكماً.

- أثبت الطيارون الإسرائيليون كفاءة قتالية أفضل في إستيعاب المقاتلات الحديثة التي استلموها وبسرعة أكبر من تلك التي استوعب بها الطيارون المصريون طائراتهم "المينغ - ١٥" و"اليوشن - ٣٨".

- تمثّل التفوّق النوعي في القدرات البشرية في القيادة وإدارة العمليات وممارسة أساليب الحركة السريعة بنجاح.

وقد ساهم في ذلك تبني الجيش المصري عقيدة عسكرية دفاعية صرف تقوم على أسلوب الدفاعات الثابتة.

٢ - الجيش العامل الصغير والجيش الإحتياطي الكبير: تُعتبر حرب السويس أوّل فرصة عملية يجري فيها إختبار تعبئة الإحتياط عشية الحرب أو خلالها ودفعه إلى القتال، وقد سُجّل في هذه الخانة إنشغال رئاسة الأركان الإسرائيلية بالتوقيت وكيفية الإستدعاء. فأبدت آراء وحصلت نقاشات عديدة تقرر في نهايتها أن يتم إستدعاء الضباط قبل عدّة أيام من يوم "ي"، واحتياطي المدرعات قبل ثلاثة أيام، وبقية القوات قبل يومين (٢٨).

٣ - العمق الاستراتيجي: إنحصر دور المستوطنات خلال حرب ١٩٥٦ في استخدام القريبة منها من الحدود ومن قطاع غزة، كنقاط تجمّع وحشد بعض التشكيلات المشاركة في العمليات الهجومية، وفي بعض المستوطنات تجمّعت بعض وحدات الناحل لتأمين الحماية الدفاعية لها، خاصة في مواجهة قطاع غزة بالإضافة إلى المستوطنات على الجبهتين الأردنية والسورية. لكنّ دور المستوطنات المفترض في نظرية الأمن الإسرائيلي كان سيتضح حجمه ومدى فعاليته لو طبقت الجيوش العربية أو الجيش المصري على الأقل عقيدة عسكرية ذات طابع هجومي (٢٩).

٤ - نقل الحرب إلى أرض العدو: قامت الخطة الإسرائيلية في حرب السويس على الهجوم ضد مصر وتحقيق المفاجأة الاستراتيجية منذ بدء القتال. ولم تكن على أي نحو

(٢٨) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

(٢٩) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

تطبيقاً لمبدأ نقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو، بل كانت بمثابة "ضربة استباقية" لافتتار الدولة إلى العمق الاستراتيجي، وجرت في أراض تابعة للطرف الآخر^(٣٠).

٥ - الحرب القصيرة: شدد دايان على أهمية عنصر السرعة في إنهاء العملية، إذ قال "إن إنهاء الحملة والإستيلاء على سيناء كلها يجب ألا يستغرق أكثر من أسبوعين"، وعلى هذا الأساس يُعتبر مبدأ الحرب القصيرة قد تحقق عملياً بفضل التكتيكات الحربية التي اتبعت، بالإضافة إلى التدخل البريطاني والفرنسي الذي أثار بشكل كبير على ممارسة أساليب "الحرب الخاطفة"^(٣١).

ب - حرب ١٩٦٧: شهد التطبيق العملي للمذهب الإسرائيلي تطوراً هاماً من حيث الأساليب التي مورست قبيل الحرب وأثناءها والعتاد الذي تمّ تحقيقه، وكشف عن أهمية الإستعدادات والتحضيرات والتجارب المكتسبة.

١ - مبدأ التفوق النوعي:

سجلت حرب ١٩٦٧ نجاح مبدأ التفوق النوعي بشكل ملفت، وقد برز:

في العتاد:

- إستيراد دفعة كبيرة من دبابات "باتون م ٤٨" الأميركية، عملت على تحديثها وتطويرها بحيث أصبحت قوتها في هذا المجال ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٥٦.

- الحصول على كميات ضخمة من المعدات والذخائر المتطورة لخدمة الأسلحة كافة، من أجهزة لأنظمة القيادة والسيطرة والاتصال وصواريخ متطورة للطائرات وصواريخ مضادة وغيرها^(٣٢).

في القوى البشرية والتدريب: جاءت إسرائيل بنخبة شبابها (٢٣ عاماً) خاصة إلى سلاح الطيران، وفرضت عليهم تدريباً شاقاً في سبيل تنفيذ خطتها^(٣٣).

في أساليب المناورة وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصال: تجلّت السرعة والمرونة وروح المغامرة وأثّرت على سير العمليات القتالية بشكل ملفت.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) د. تسفي لايز، «عنصر النوعية في سباق القوة الإسرائيلية. العربية» مجلة معرخوت، العدد ٢٨٦، شباط ١٩٨٣.

(٣٣) المصدر السابق.

في عمل الإستخبارات: توصلت الإستخبارات الإسرائيلية إلى معرفة شبكة الاتصالات اللاسلكية المصرية وحل رموزها، الأمر الذي مكّنها من توجيه القوات العربية إلى الأماكن التي تخدم أهدافها وغاياتها، هذا عدا إثباتها سعة إطلاع أثناء مرحلة التحضير للهجوم في تعقب لمجريات الأمور في مصر والبلاد العربية الأخرى لتقدير الوحدات المقاتلة ومدى إستعدادها للقتال^(٣٤).

٢- مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الإحتياطي الكبير:

أعلنت إسرائيل التعبئة العامة في ١٨ أيار عام ١٩٦٧، وجمعت القوات الإحتياطية ودربتها مدة خمسة عشر يوماً، ونظمت الوحدات تنظيمياً كاملاً. وكان لدى إسرائيل عند إستكمال التعبئة العامة نحو ٢٦٥ ألف جندي، مقابل ٢٤٥ ألف جندي عربي لدى مصر وسورية والأردن^(٣٥).

٣- العمق الإستراتيجي المصطنع:

لم تقم المستوطنات المنخرطة في نظام الدفاع الإقليمي بالمهام الدفاعية وفقاً لما هو مخطّط لها أي "كبح الهجوم المعادي"، لكن دورها تعدى ذلك لتخدم الإستراتيجية الهجومية. وقد تميّزت هذه المستعمرات عملياً بدور أمني مزدوج، إذ تولّت المهام التقليدية المتعلقة بحراسة الحدود وإحياط محاولات التسلّل والعمل كقاعدة لعمليات الجيش الإسرائيلي الخاطفة ضد القرى العربية المجاورة، بالإضافة إلى مهام الأمن الجاري في مواجهة السكان العرب الذين بقوا في قراهم بعد حرب ١٩٤٨^(٣٦).

٤- نقل الحرب إلى أرض العدو:

كما حرب ١٩٥٦، كذلك كانت حرب ١٩٦٧ من حيث تحقيق المفاجأة الإستراتيجية باللجوء إلى الضربة الإستباقية التي ظلت تلجأ إليها إسرائيل حتى نهاية حرب ١٩٦٧. وأتاح لها هذا النجاح دفع قواتها إلى خارج فلسطين حيث جرت المعارك في أراضي الغير، وتمكّنت في نهايتها من إحتلال أراضٍ بمعدل ثلاثة أضعاف مساحتها الأصلية لتملي شروطها وإرادتها وتفرض سياسة الأمر الواقع^(٣٧).

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

(٣٦) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٣٧) المصدر السابق.

٥ - مبدأ الحرب القصيرة:

شهدت حرب ١٩٦٧ أفضل تطبيق لهذه النظرية التي تحققت بما يأتي:

- تجهيز القوى ومسرح العمليات بما يحقق سرعة الحركة والمناورة.
 - تدمير القوة الجوية العربية منذ الساعات الأولى قبل بدء المعارك البرية، وقد تحقق التفوق الجوي نتيجة فقدان القوات الجوية العربية ٦٥% من طائراتها، وانعدام الغطاء الجوي للوحدات البرية، وإتاحة المجال للطيران الإسرائيلي للقيام بإغارات في العمق لتدمير خطوط الإمدادات وكافة منشآت البنى التحتية للقوات العربية وعزلها.
 - الإستفراد بالجيهاة العربية الواحدة تلو الأخرى^(٣٨).
 - وبعد حرب الأيام الستة حصلت إسرائيل على المكاسب التالية:
 - الإستيلاء على شبه جزيرة سيناء وشرم الشيخ وفتح خليج العقبة أمام الملاحه الإسرائيلية.
 - ضمّ القدس وقطاع غزة والضفة الغربية.
 - الإستيلاء على منطقة الجولان.
 - الإستيلاء على كميات كبيرة من سلاح العرب وقلب ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالحها.
 - الوصول إلى ضفاف قناة السويس والأردن وتهديدها.
- لقد حققت هذه المكتسبات لإسرائيل عمقاً استراتيجياً كبيراً. فأقامت في الأرض المحتلة خطوطاً دفاعية ودعمتها على قناة السويس (خط بارليف)، وفي الضفة الغربية والجولان بشبكة من المستوطنات، مما شكّل منعطفاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وذلك بالتحول نحو الاستراتيجية الدفاعية ونظرية إمتصاص الضربة الأولى التي استمرت لسنوات حتى العام ١٩٧٣.

المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ - ١٩٧٣

أهم ما تميزت به هذه المرحلة سياسياً وعسكرياً هو:

- عودة المشكلة الفلسطينية إلى البروز كمشكلة سكان يرفضون الإحتلال، من جهة، ومشكلة لاجئين انخرطوا في منظمات مقاومة لخوض الصراع المسلّح ضد إسرائيل.

(٣٨) المصدر السابق.

- مواجهة إسرائيل لشبه إجماع دولي يطالبها بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٧.
- إندلاع حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية.

وكانت الاستراتيجية العليا لإسرائيل في المرحلة نفسها، تثبيت وجودها في المناطق التي احتلتها وتعزيزه، أي خلق الأرضية المادية التي تؤهلها بسط سيطرتها على هذه الأراضي (المستوطنات)، والتفرغ لمواجهة ما أسمته بـ"الإرهاب الفلسطيني" عن طريق ضرب الفدائيين وخلق الفتن والصراعات الداخلية وإذكائها في بعض الدول العربية^(٣٩).

وانطلاقاً من أن الحدود الجديدة ستؤمن لإسرائيل عمقاً يُمكّنها من امتصاص الضربة العربية الأولى بعد تدعيم الخطوط الدفاعية، واستكمالها شبكات الإنذار المبكر تأميناً للوقت اللازم لاستدعاء الاحتياط (٢٤ ساعة على الأقل)؛ حوّلت إسرائيل وجهة نظرها نحو نظرية "تفوق الدفاع" التي تُبنى على أساس أن من يكون في وضعية الدفاع يتمتع بأفضلية على المهاجم الذي يضطر لكشف مواقعه وقواته وإلى دفع العديد من قواته وأسلحته إلى ساحة المعركة، بالإضافة إلى الوقت الذي سيستغرقه في الهجوم (مبدأ كلاوزفيتز)^(٤٠).

وعلى أساس هذا الواقع الجديد، حاربت إسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، وواجه المذهب العسكري الإسرائيلي تجربة جديدة قاسية، بدت في ساعاتها وأيامها الأولى أقرب ما تكون إلى المحنة والكارثة لها، ذلك أن التطورات والمفاجآت التي حملتها تلك الحرب كانت أوسع من أن تحتويها الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، سواء من حيث التنبؤ بها قبل الحرب، أو استيعابها لاحقاً. مقابل ذلك، أتاحت بعض الأخطاء العربية للجيش الإسرائيلي أن يطبق بعض مبادئ مذهبه العسكري الذي توسّعت مفاهيمه بعد حرب ١٩٦٧ ليشمل إضافة إلى النظريات السابقة الردع والحدود الآمنة.

١. التفوق النوعي:

كان من نتائج حرب ١٩٦٧، أن أسقط قادة إسرائيل من إعتبارهم أن يكون للعرب مذهب عسكري خاص بهم، وظلوا مقتنعين بأن العرب دائمو الإنقسام، وأن قواتهم المسلحة ضعيفة لن تجرؤ على مواجهة القوات الإسرائيلية في حرب شاملة. لكن حرب ١٩٧٣ أثبتت أن التفوق الإسرائيلي لم يكن سوى وليد ظروف دولية استثنائية، سرعان

(٣٩) «العقيدة العسكرية»، وزارة الدفاع، مصدر سابق.

(٤٠) المصدر السابق.

ما تتحوّل وتتبدّل. ولم تتح الفرصة لتطبيق هذا المنظور الإسرائيلي في حرب تشرين ١٩٧٤، أقله في الأيام الأولى منها، بدليل ثبات القوات الجوية العربية، وفعالية شبكات الدفاع الجوي، واستعمال أساليب تكتيكية وقاتالية جديدة، أثمرت عدم تمكّن القوات الإسرائيلية وبخاصة المدرعات من القيام بعمليات إقحام سريعة في عمق الأراضي العربية وتعرضها لخسائر فادحة، باستثناء الخرق الذي حدث في الدفرسوار على الجبهة المصرية حيث تمكّنت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون من تطويق الجيش الثالث المصري، الأمر الذي أثر على سير المعارك وساهم في وقفها وفي تعزيز الموقع الإسرائيلي في التفاوض^(٤١).

٢ - مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الإحتياطي الكبير (التعبئة):

فرضت حرب ١٩٧٣ على إسرائيل إتباع طريقة التعبئة المعلنة. وما أن قررت الحكومة إعلان التعبئة العامة، حتى بدأت أجهزة الإعلام كافة تدعو الناس إلى الإلتحاق بوحدهاتهم فوراً. وقد وقع اضطراب وفوضى كبيران في مختلف مراحل التعبئة. وكان من نتيجة ذلك أن قامت القيادة الإسرائيلية بإعادة النظر في خطط التعبئة وأساليب استدعاء قوات الإحتياط. وقد تردد من مصادر غربية أن الوقت اللازم لإكمال التعبئة قد انخفض من ٧٢ ساعة إلى ٢٤ ساعة^(٤٢).

٣ - العمق الاستراتيجي:

أدت حرب حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من تضخم في مساحة إسرائيل إلى إهمال نظام "الدفاع الإقليمي" بعض الشيء، على الرغم من إقامة المستوطنات في الجولان، التي لم تكن قد أعدت لتلعب الدور المرسوم لها في نظام "الدفاع الإقليمي" بتشكيل عائق أمام الهجوم المعادي، وهذا ما اعتُبر خطأً وضعفاً في الدور الأمني الذي يفترض أن تلعبه المستوطنات. ونتج عن ذلك، نشوء مفهوم معدّل لنظام "الدفاع الإقليمي" بعد حرب ١٩٧٣. فأعدت خطة من أجل تجهيز المستوطنات للصمود بالديابات والمدفعية والمشاة والكومندوس. وقد نفذت الحكومة الإسرائيلية هذه الخطة منذ العام ١٩٧٤ وأنشأت مستوطنات جديدة تتلاءم واحتياجات الدفاع الإقليمي وتتسجم مع الخارطة الحالية للحدود^(٤٣).

(٤١) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) المصدر السابق.

٤ - نقل المعركة إلى أرض العدو:

أكدت إسرائيل في حرب ١٩٧٣ تمسكها بمبدأ نقل المعركة إلى أرض الخصم حتى لو تطلب ذلك القيام بمغامرة من أجل تطبيق هذا المبدأ. واعتمدت إسرائيل هنا كما في الحروب السابقة مبدأ القتال على جبهة واحدة وتثبيت الجبهات الأخرى. وخلافاً لما اعتمدت في حرب حزيران ١٩٦٧، ركزت أولاً على الجبهة الشمالية، لما يشكل الزحف السوري من تهديد لوسط إسرائيل^(٤٤).

٥. مبدأ الحرب القصيرة:

نتيجة تراجع مبدأ "الحرب الوقائية" في ترتيب أولويات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فشلت إسرائيل في تطبيق مبدأ الحرب الصاعقة، وذلك بعد أن اصطدمت بقوات عربية ذات مستوى عالٍ من التدريب والتسليح والتجهيز والمعنويات في شتى التشكيلات الجوية والبرية، وخاضت معارك طويلة من الكر والفر. وبدلاً من أن تدوم الحرب ستة أيام طالحت حتى بلغت العشرين يوماً. ونتيجة عدم قدرة إسرائيل على تحمل حرب طويلة الأمد، إنهار أيضاً مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية واضطرت إلى طلب النجدة من الولايات المتحدة. وخرجت القيادة الإسرائيلية من هذه التجربة لتعمل على إعادة تنظيم مؤخره الجيش بما يتفق مع المعطيات المستجدة، ويؤمن له القتال لمدة طويلة، من خلال توفير مستودعات الطوارئ والخدمات التقنية وإنتاج المصانع الحربية والمدنية، وتنظيم عمليات الإمداد والتموين والإخلاء وعمليات الإمداد الإنقاذي^(٤٥).

المرحلة الرابعة (١٩٧٣ - ١٩٨٣)

شهدت هذه المرحلة تحولاً رئيسياً في وضع إسرائيل ضمن المنطقة، من جراء تكثيف العمل السياسي الذي إقترن في بعض أهدافه بسلسلة من العملية والعسكرية خدمة للدور الذي رسمته إسرائيل لنفسها في إطار مصالح الدول الغربية، الأمر الذي أدى إلى تغييرات طرأت على الفكر الاستراتيجي بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

وقد تميّزت هذه المرحلة بما يأتي:

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣.

٨٠ الدفاع الوطني

سياسياً:

- الإعتراف عملياً بإسرائيل كدولة قائمة في المنطقة، ذات دور رئيسي فيها ضمن الصراع العالمي وتحت لواء الولايات المتحدة. يقابل ذلك عزلها سياسياً من قبل الدول التي كانت تدعم الحق العربي باستعادة أراضيها.

- توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ من ضمن ما عُرِف بمسار كامب ديفيد، وتشكيل موقف عربي موحد ضده.

- الإعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والدعم المتصاعد لها خاصة بعد العام ١٩٧٤.

- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون ستراتيحي بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١، تم تعليق العمل بها على أثر ضم إسرائيل للجولان في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، ثم أُعيد التأكيد عليها في أوائل كانون الأول ١٩٨٢.

- وصول إدارة ريغان إلى الحكم وما رافقه من تحوّل جديد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية والقاضية بالتدخل الأميركي المباشر للحفاظ على مصالحها الإقتصادية في العالم.

عسكرياً:

- إستمرار سباق التسلّح بين أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي بشكل كثيف، وازدياد الإعتداد الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأميركية لرفع مستوى الجيش كماً ونوعاً.

- توقيع إسرائيل إتفاقيات الفصل بين القوات مع مصر وسورية عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥.

- ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١.

- سلسلة أعمال عسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، إجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وتدمير البنية العسكرية الفلسطينية وإبعادها عن حدودها باحتلال المنطقة المعروفة في جنوب لبنان باسم منطقة الشريط الحدودي^(٤٦).

(٤٦) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش اللبناني، ١٩٩٥.

التطورات الاستراتيجية الإسرائيلية الأخيرة

في ما يلي التغييرات التي طرأت على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي والمكانة التي توصلت إليها إسرائيل في المنطقة:

١ - الاستراتيجية الدفاعية:

استمرت إسرائيل في الإعتقاد بأنها لا تزال قادرة على إمتصاص الضربة الأولى. وتوافق على هذا الرأي عدد كبير من القيادات الإسرائيلية التي كانت في موقع السلطة، ولم يكن هذا خياراً طوعياً بقدر ما كانت تتحكم به إعتبارات عديدة أهمها:

- عجز القدرة الإسرائيلية في المرحلة الأولى لما بعد حرب العام ١٩٧٢ عن القيام بضربات استباقية، بسبب الخسائر التي مني بها الجيش الإسرائيلي.

- بروز موقف دولي معارض لغير صالحها، وخاصة الضغط الأميركي والإستجابة له. لكن فكرة الدفاع لم تكن واردة في الذهن الإسرائيلي لسببين:

أ - إن العرب أغنى من إسرائيل من ناحية الطاقة البشرية والمادية، وبالتالي أقدر على الصمود في حرب كهذه، وسيتحولون من الدفاع إلى الهجوم وسيستخدمون وسائل هجومية.

ب - حاجة إسرائيل إلى نصر سريع وحاسم من أجل استباق تدخّل الدول الكبرى، وكلّما تعرّض الإسرائيليون لضغوط دولية كلما زادت حاجتهم لإحراز إنجازات سريعة^(٤٧).

لذلك حصر الفكر الإسرائيلي إهتمامه بإحباط الهجوم العربي وضربه في المرحلة الأولى من الحرب، وجعل أهداف المرحلة اللاحقة:

- تدمير القوات العربية المهاجمة قبل وصول قوات من دول عربية أخرى للمساندة.

- إحراز إنجازات إقليمية تعزّز الموقع التفاوضي لإسرائيل.

- تحطيم الإرادة العربية وقدرتها على شن حرب عن طريق تدمير القوات العربية وبنائها التحتية^(٤٨).

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

٢ - تعزيز الاستراتيجية الدفاعية: لقد عززت إسرائيل في المرحلة التي تلت حرب ١٩٧٣ وضعيتها الاستراتيجية الدفاعية، واعتمدت العديد من الإجراءات لإثبات قدرتها على امتصاص الضربة العربية الأولى، فأصبحت تهتم بتدريبات أمنية قائمة على مناطق منزوعة السلاح، وعلى إقامة وسائل للإنذار المبكر، ووسعت قواتها المسلحة، وعولت على تحسين التكنولوجيا وعلى إعادة تبني نظرية "الدفاع الإقليمي"^(٤٩).

- ترتيبات أمن حدودية: يتضمّن التصوّر الإسرائيلي للترتيبات الأمنية الحدودية أن تكون هناك مناطق منزوعة السلاح بين جيشها والقوات العربية، وإقامة إجراءات الإنذار المبكر، ممّا يخفف من حاجتها إلى القيام بهجوم مسبق، ويمكنّها من التوفيق بين الاستراتيجية الدفاعية والتكتيكات الهجومية، بعد أن برزت نقاط ضعف في هذا المجال إثر حرب ١٩٧٣، بالإضافة إلى كسب عامل الوقت الذي يؤمنه الإنذار المبكر^(٥٠).

- عدم الإكتفاء بالتفوق النوعي، والإهتمام بالكم في القوة العسكرية: لقد كان هناك أكثر من سبب لهذا المنحى:

- أرادت إسرائيل جيشاً أكبر وقوة ونيراناً أكثر لتجنب الإنهيار في حالة مفاجأة جديدة، خاصة بعدما أصبح إكتشاف الهجوم المفاجئ عملية غير مضمونة.

- كان لضعف قوة الردع الاستراتيجية وتقلصها أكبر الأثر في زيادة احتمال المبادرة العسكرية العربية. فمن أجل الحفاظ على حدود أكبر يحتاج الأمر إلى قوات أكبر ووحدات إضافية يقظة.

- عدم الإتكال المطلق على القوة الجوية الإسرائيلية، لأنه بالإمكان عزلها وتحبيدها بواسطة دفاعات جوية أرضية، كما حصل في حرب ١٩٧٣.

- توفير القدرة على شن هجوم مضاد على جبهتين في وقت واحد.

- تعاظم الجيوش العربية مستقبلاً وتطورها.

- توقّع إرتفاع نسبة الخسائر في الأرواح والعتاد في أية مجابهة عسكرية قد تحدث مستقبلاً بسبب التطوّر الذي تشهده الأسلحة والذخائر^(٥١).

(٤٩) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مصدر سابق.

(٥٠) المصدر السابق.

(٥١) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

- تحسينات تكنولوجية: كان للتكنولوجيا الحديثة دور كبير في تعزيز أنظمة الأسلحة للقدرة الدفاعية. وهي تؤثر إلى حد بعيد على ديناميكيات ساحة القتال عن طريق زيادة فعالية قوة النيران، إذ أن هذه الأسلحة تستخدم ذخائر دقيقة التوجيه تُبطئ حركة القوة المهاجمة وتجعل الهجوم أكثر كلفة وتعقيداً وقد جهّز الجيش الإسرائيلي نفسه بأحدث الأسلحة، وطوّر مفهوماً دفاعياً يوفّر الحركية للوحدات المضادة للدبابات، كما تمّ الإعداد لإنشاء عوائق فورية، كإقامة حقول ألغام بشكل سريع، واستخدام ذخائر معدة لقصف مناطق بشكل مركز لسد الطرقات أمام تغلغل القوات المهاجمة^(٥٢).

- التحصينات: بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، أُقيمت تحصينات إسرائيلية كثيفة لتعزيز القدرة على إمتصاص الضربة العربية الأولى. واعتبر بيريز، وزير الدفاع آنذاك، عملية تحصين الحدود من أهم أهداف خطته. وقد تركّزت التحصينات في الجولان ووادي الأردن والحدود اللبنانية، والخطوط الدفاعية في سيناء قبل الإنسحاب منها^(٥٣).

- الدفاع الإقليمي: المقصود بالدفاع الإقليمي هو نظام من المستوطنات الحصينة المشيّد على الطرق التي من المحتمل سلوكها أثناء الهجوم العربي. وتُقام المستوطنات بهدف وقف تقدّم العدو أو تأخيره إلى أن يتمكّن الجيش الإسرائيلي من إتمام إستدعاء الإحتياط وحشد قواته لهجوم مضاد. والتغيير الذي حصل هنا هو إعادة التأكيد على الدفاع الإقليمي الذي كان قد أهمل إثر حرب ١٩٦٧. وقد شكّلت المستوطنات الضعيفة التحصين والتجهيز عائقاً عسكرياً بحيث إستهلك جزءاً من جهد القوى النظامية التي قامت بإخلائها.

٣ - الردع: حاولت إسرائيل تعزيز قوتها الرادعة بالإعلان عن أنها في أية مواجهة في المستقبل لن تركز جهدها فقط على تدمير الجيوش العربية المشاركة في الحرب، بل ستسعى إلى تدمير البنى الإقتصادية لأعدائها. وبغية التأكيد على إقناع العدو بالنوايا الإسرائيلية، لم يُلغ بعض أركان القيادة الإسرائيلية نظرية الضربة الإستباقية ضمن الخيارات المتاحة، بل عمدوا إلى التخفيف من هذه النغمة كإحدى السيناريوهات لإستمرار التأثير على الولايات المتحدة بغية الحصول على دعم ملائم وتزايدت قوة الردع الإسرائيلي أثناء تسلّم الليكود للحكم (١٩٧٧)، واعتبر المحللون أن الجيش

(٥٢) المصدر السابق.

(٥٣) المصدر السابق.

الإسرائيلي تحوّل إلى آلة حرب من الدرجة الأولى، واستطاع تحقيق العديد من العمليات البعيدة المدى، دلّت على تفوّقه العسكري (تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١).

ومما ساهم في زيادة قدرة إسرائيل على الردع:

- أ - تأكيد إسرائيل على قوتها الردعية قولاً وفعلاً، فهي تُهدّد باستخدام القوة وتستخدمها، إذ أنّها نفذت غارات جوية متعددة في لبنان بعد كلّ تهديد كانت تطلقه.
- ب - توقيع معاهدات السلام مع مصر والأردن وتحبيدهما مما يدعم قدرتها العسكرية^(٥٤).

العقيدة الدفاعية الإسرائيلية الجديدة

دار مؤخراً نقاش بين الأكاديميين والعسكريين حول ضرورة إعادة النظر في العقيدة العسكرية الإسرائيلية القديمة وصياغتها من جديد. والعقيدة الإسرائيلية القديمة هي مجموعة مبادئ وضع قواعدها الأولى ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، وتعرضت لبعض الإضافات في سنوات ما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. وهناك إجماع بين الأكاديميين والعسكريين الإسرائيليين على أن هذه العقيدة لم تشهد أي تغييرات جوهرية على مدى السنين على الرغم من الإضافات والتعديلات عليها.

وبالإمكان تلخيص هذه العقيدة بالآتي:

أولاً: لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل خسارة ولو حرب واحدة.

ثانياً: الموقف الدفاعي على الصعيد الاستراتيجي والأسلوب الهجومي على الصعيد التكتيكي.

ثالثاً: العمل على تجنّب الحرب بالوسائل السياسية، وتوفير قدرة الردع ذات المصدقية والحيلولة دون تصاعد الموقف.

رابعاً: حسم نتيجة أي مواجهة حربية بسرعة وبشكل حازم^(٥٥).

وعلى المستوى العملياتي فإنّ إسرائيل توقّر لنفسها:

(٥٤) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٥٥) حلمي موسى، السفير، ١٤ تموز ١٩٩٨.

- قوة عسكرية دائمة ذات قدرة واسعة على الإنذار المبكر، وقوة جوية وبحرية نظامية كبيرة.

- أسلوب ناجح لتجنيد القوات الإحتياطية بسرعة، وتوفير وسائل المواصلات اللازمة.

- توفير التنسيق الناجح بين أذرع الجيش لتأمين الهجوم.

- نقل المعركة إلى أرض العدو بسرعة.

- تحقيق غايات الحرب بأسرع وقت ممكن.

وتستند هذه الاستراتيجية إلى مجموعة من القدرات:

- إستخبارات ناجحة وقدرة عالية على تدمير المواقع المتحركة وقدرات بعيدة المدى وشبكة دفاعية ضد الصواريخ وقدرات للعمل في جميع الظروف الجوية وفي أوضاع تعسر الرؤية وأنظمة تدريب متطورة.

وتحيط بكل هذه المبادئ والوسائل آليات مثل:

- المحافظة على درجة تأهب عالية، واستعداد دائم للحرب، وامتلاك أساليب مواجهة حرب العصابات، وبناء الجيش دوماً على أسس مواجهة ميدان المعركة المقبلة^(٥٦).

والى جانب هذه المبادئ والأسس، هناك ما يتعلّق بالموضوع النووي:

١ - إسرائيل لا تعلن عن قدراتها النووية، وتنتهج أسلوب "الغموض النووي"، وتصرّ على تغليف ذلك بالقول: "إسرائيل لن تكون الدولة البادئة بإدخال السلاح النووي إلى المنطقة".

٢ - الخيلولة دون إمتلاك أي دولة عربية مثل هذه القدرات، والعمل على ضربها في حال تقدّمها نحو هذا الهدف: "إنّ إسرائيل لن تسمح لأي دولة عربية بامتلاك قدرات نووية"^(٥٧).

وعموماً، ورغم أحاديث أكاديميين وعسكريين سابقين عن أن هذه العقيدة قد عفا عليها الزمن، وخصوصاً في ظل التغيرات الدولية وإحتلال الصواريخ والأسلحة غير

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) المصدر السابق.

التقليدية مكانة بارزة في ترسانة الدول العربية، فإن هذا الموضوع لم يحتل أبداً مكانة مركزية في السجل الداخلي في إسرائيل، وبقي محصوراً في الأطر الأكاديمية والعسكرية، في مراكز البحث الاستراتيجي والندوات المشتركة.

وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس الأركان السابق متان فلنائي: "إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية ليست مواكبة لتطورات الزمن ولا توفر ردوداً على الأخطار المرتقبة"^(٥٨). وأضاف إنه كان هناك إحساس داخل الجيش الإسرائيلي بعدم الحاجة إلى عقيدة عسكرية مكتوبة: "من الواضح أنه بدون عقيدة محددة وواضحة فإن الجيش يطرح تساؤلات، إذ بدون أمور محددة ولغة مشتركة لدى متخذي القرارات فإنه يمكن لنا أن نتشقت". وقال فلنائي: "إن السلام لا يلغي المخاطر، وهو في أفضل الأحوال يؤجلها، كما أن السلام لا يقلص الميزانيات". وحسب كلامه، فإن "الميدان العسكري يتغير في مواجهة إسرائيل بوتيرة مذهلة. وهناك تناظر في قدرة الحسم. وليس بوسعنا اليوم حسم المعركة بشكل كامل وتام، كما أن بوسع العرب التطلع إلى حسم مطلق"^(٥٩).

والتقى كثير من السياسيين والأكاديميين والعسكريين، بشكل يشبه الإجماع، حول تصريحات فلنائي، إذ حمل رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، عوزي لاندواو على وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق مردخاي واتهمه بالتباطؤ في تحديث العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وقال لاندواو إن لجنته طلبت منذ عام ونصف تقديم العقيدة العسكرية المعدلة للجنة بغية النظر فيها. وأخبر لاندواو الإذاعة الإسرائيلية أنه "تبين لنا فجأة أنه ليس هناك شيء من هذا، ووزير الدفاع لا يزال يُشكّل لجاناً. وأعتقد أن وقتاً كبيراً قد انقضى ولذلك أؤمن بأنه ينبغي علينا رؤية النتائج الجزئية لعمل هذه اللجان"^(٦٠).

وردّ مردخاي على هذه الاتهامات بالقول إن وزارته ستقدم العقيدة العسكرية المعدلة للجنة الخارجية والأمن بأسرع وقت ممكن. ومن المعروف أن مردخاي شكّل ما يسمى بـ "هيئة التفكير" والتي تضم مجموعة من أكبر ضباط الجيش والشرطة والموساد والشبابك، بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين وكبار المسؤولين الحكوميين السابقين والحاليين، لإعادة صياغة هذه العقيدة.

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) السفير، العدد ٨٠٤٤، ١٤ تموز ١٩٩٨.

لكن هذه الهيئة لم تجتمع إلا في كانون الثاني المنصرم (١٩٩٨)، ومنذ ذلك الحين تعقد اجتماعاتها بشكل دوري. وقال مردخاي: "ربما سأكون وزير الدفاع الأول في تاريخ إسرائيل الذي يقدم عقيدة عسكرية مكتوبة للمصادقة عليها"^(٦١).

وذكرت صحيفة "هآرتس"^(٦٢) أن رؤساء المؤسسة العسكرية أنها المرحلة الأولى من صياغة عقيدة عسكرية مكتوبة ومتطورة لإسرائيل. وفي نهاية هذه المرحلة، أعدت وثيقة تُظهر المبادئ الأساسية لنظرية الأمن القومي، وقد صادق مردخاي مؤخراً على هذه الوثيقة وأمر بتشكيل خمسة طواقم عمل. وينشغل طاقمان بالتفكيرات الجيوسياسية الكونية مثل إنتهاء الحرب الباردة، ومشاكل الشرق الأوسط، كما تشغل الطواقم الثلاثة الأخرى في مواضيع إسرائيلية داخلية هي: الجيش والمجتمع والإقتصاد. وأوضحت "هآرتس"^(٦٣) أن مداولات بلورة نظرية أمن قومي جديدة بدأت في مطلع هذا العام (١٩٩٨)، وجرت في أطر مغلقة تحت قيادة كبير مساعدي وزير الدفاع دافيد عبري، وقد شارك في هذه المداولات حوالي ٩٠ من العسكريين والسياسيين والأكاديميين.

وسعت هذه المداولات إلى فحص مدى تحقق نظرية الأمن الإسرائيلية منذ قيام الدولة اليهودية وتبلور هذه النظرية على يد بن غوريون، وكان الرأي السائد - حسب هآرتس - هو أن معظم المبادئ قابلة للتحقق، وإن إسرائيل لا تزال تواجه مخاطر وجودية تتبع حتى الآن من مساحتها ومشاكلها الديموغرافية.

وعملت هذه الهيئة على إعداد مبادئ عمل للسنوات العشرين القادمة، وجرى التأكيد فيها على وجوب استعداد إسرائيل لمواجهة أنواع مختلفة من المفاجآت الأمنية، وكما أشار المشاركون إلى أن أحداً لم يتنبأ بوقوع حرب الخليج الثانية.

وتعتبر إحدى أبرز النقاط التي تبحثها هذه الهيئة، ما إذا كانت إسرائيل لا تزال تحتفظ بقدرة الحسم في ميدان المعركة. وتختلف الآراء في هذا الشأن. مع ذلك، فإن ديفيد عبري، منسق نشاطات هذه الهيئة، يرى أنه "لم تكن لتكون هناك عملية سلمية لو أن الدول العربية كانت تعتقد أنه لا توجد لدى إسرائيل قدرة الحسم". وأضاف إن إسرائيل "ستبذل كل جهد ممكن للمحافظة على قدرة الحسم"^(٦٤).

(٦١) جيروزاليم بوست، ١٠ / شباط، ١٩٩٨.

(٦٢) هآرتس ١٤ تموز ٩٨.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) السفير، ١٤ تموز ١٩٩٨.

وقد سبق وأثار الشكوك في العقيدة العسكرية الإسرائيلية كل من الجنرال إسراييل طال والجنرال إسحق بن إسراييل. وقد رأى هذان الجنرالان أنه في عهد الصواريخ البعيدة المدى، التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل من دول عربية وإسلامية لا تقع على حدودها بشكل مباشر، ثمة مجال لإحداث تعديل في أسس نظرية بن غوريون ويجئال يادين، وقال إن الوقائع الأساسية السكانية والمساحية، وكذلك موازين القوى القومية، لم تتغير، لكن نظرية الأمن الإسرائيلية بُنيت على أسس حرب ١٩٤٨، أو على أسس صيغة محلية للحرب العالمية الثانية. فإسرائيل، من وجهة نظرهم، لا زالت بحاجة إلى قدرة الإنذار والتركيز على جهاز استخبارات ناجح، وإلى مرونة في الإحتواء والصد والتغطية على عملية تجنيد الإحتياطي بالتركيز على مرونة القوة الجوية، ولكن من الضروري إيجاد توازن بين مقومات القوة: التسليح المتطور، الصواريخ، القذائف الذكية والطائرات والأسلحة البرية والبحرية، مقابل القوات المدرعة والمؤلفة^(٦٥).

وهذا يتعلّق بمعادلة "الهجوم مقابل الدفاع" و"النيران مقابل قدرة المناورة"، وهي محاولة تتعرض لمراقيل كبيرة في ضوء إرتفاع تكلفة السلاح والذخائر، وفي ضوء التباطؤ في الحركة الإقتصادية.

وفي مقالة حول نظرية الأمن القومي الإسرائيلية في القرن الحادي والعشرين، كتب إسحق مردخاي مقالة لمجلة جامعة «هارفرد»، جاء فيها أنه بموازاة العملية السلمية "لا يمكن إنكار تطوّر أخطار جديدة أو مستجدة في الشرق الأوسط". ورأى مردخاي أنه في الإعتبارات الأمنية المستقبلية، فإنّ السلام كان وسيبقى وسيلة مركزية جداً لضمان أمن إسرائيل. وقد أقرت كلّ حكومات إسرائيل بأنّ أي بديل للسلام هو بديل مؤقت، غير ثابت وباهظ التكلفة جداً، ومن أجل حماية السلام، وردع منتهكي السلام ومواجهتهم، فإنّ إسرائيل سوف تحتاج في المستقبل أيضاً إلى عسكرية متقدمة".

ومن الجائز أن في كلمات مردخاي هذه تكمن كلّ رواية التغيير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلية. فقد كانت النظرية القديمة تهدف إلى إجبار العرب على القبول بإسرائيل والتعامل معها. وعندما حققت هذه النظرية هدفها، بات من الواجب تطويرها بحيث تلبّي متطلّبات المرحلة الجديدة: إعتبار كلّ ما جرى طبيعياً ومعاقبة الخارجين على هذه الطبيعة، وهنا تكمن حقيقة الموضوع، وكل ما تبقى يرد في باب التفاصيل.

(٦٥) المصدر السابق.

العالم الأولى للعقيدة الدفاعية الجديدة

في ظل السجال الدائر في إسرائيل حول نظرية أمن قومي جديد، يلعب كتاب إسرائيلي طال "الأمن القومي"^(٦٦) دوراً هاماً، فهو يشكل الأساس النظري للنقاشات المستجدة في المؤسسة العسكرية والأكاديمية والسياسية الإسرائيلية حول هذا الموضوع. ويمكن تلخيص الكتاب بأنه يدعو إلى التمييز بين قدرة الصمود وقدرة الحسم، ويطلب بفهم حقيقة أنه محكوم على إسرائيل أن تكون قلة أمام كثرة وأن القلة لا يمكنها أن تحسم الأمور بوسائل عسكرية، وأن جُل ما يمكنها أن تتطلع إليه هو إحباط أهداف العرب ودفعتهم إلى التخلي عن طريق الحرب. ويرى إسرائيل طال أن التفوق العسكري لا يُعبّر البتة عن تناسب القوى القومية الشاملة، وإنما هو فقط تفوق عسكري ذو طبيعة مؤقتة، ويقوم على حساب كل الموارد والقوى النفسية القومية.

ويؤكد طال في كتابه أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلية القديمة كانت ضائعة وأنها حققت أهدافها، لكنها لا تستجيب في الظروف الراهنة لتحديات المستقبل، ولذلك من الضروري أن تتبنى إسرائيل نظرية أمنية متجددة وأكثر واقعية.

ويشير طال في كتابه إلى ما هو متوقع من نظرية الأمن القومي الجديدة بقوله: "في ظل غياب العمق الجغرافي - الأفقي الهام، وفي ضوء حدة المخاطر المرتقبة، ثمة ضرورة للتطوير والاستناد إلى كل مقدمات العمق الاستراتيجي. ومفهوم العمق في فن الحرب الحديثة هو أيضاً عمق "وتري" يمتد ليس فقط على المساحة البرية... وإنما أيضاً في الفضاء الخارجي. وفي عصر الحرب الحديثة، فإن هذا المفهوم يتعلق أيضاً بالحجم وليس فقط بالمساحة".

ويقول طال: "إن إسرائيل أفلحت وتقدر على تحقيق النصر في حروب كثيرة - وهذه القدرة شرط ضروري لوجودها. ولكن إسرائيل لا تستطيع أن تُملي بواسطة نصر عسكري إرادتها على المحيط العربي والإسلامي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج وأبعد من ذلك. ففرض الإرادة على العدو يستلزم نزع سيادته بالقوة وإعادتها إليه فقط مقابل الوفاء بالشروط التي تُملي عليه، وهذا أمر لا تقدر عليه إسرائيل".

ولذا، فمن الواضح أن نظرية الأمن القومي الجديدة التي يُطالب بها طال هي نظرية مؤقتة أيضاً وتتطلب من دوافع النظرية القديمة، مع الأخذ في الاعتبار للمستجدات التكنولوجية والأدواتية. وفضلاً عن ذلك فإنها تتطوي أيضاً على المفارقة نفسها وعنصر

(٦٦) إسرائيل طال، «أمن قومي: قلة مقابل كثرة»، ١٩٩٦.

صواريخ "سكود" العراقية، ينبغي أن يفهم أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تمتلك لا خطة واضحة ولا أساليب لمواجهة خطر الصواريخ البعيدة المدى، كما أن أزمة غاز "الانتراكس" في شباط المنصرم (١٩٩٨) أثبتت أن شيئاً لم يتغير منذ حرب الخليج، وأن سبعة أعوام ثمينة ضاعت هباءً.

ومع ذلك، فإن خطر الصواريخ هو مجرد واحد من الأخطار التي تواجهها نظرية الأمن الإسرائيلي، فهناك أخطار أخرى تتدارسها إسرائيل حتى في حالة وقوع حرب تقليدية أخرى.

فامتلاك الدول العربية للصواريخ، وقدرة هذه الصواريخ على تهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فرضاً موضوعياً إعادة النظر في مهام وحشد قوات الإحتياط. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا يفرض، حسب الخبراء الإسرائيليين، إعادة النظر في نوعية التسليح الإسرائيلي بحيث يكون أفضل مما لدى الجيوش العربية، غير أن تكلفة التسليح بأنظمة جديدة إزدادت أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه في الماضي. مثلاً بات مطلوباً من سلاح الجو الإسرائيلي لمواجهة الصواريخ أن يبقى في الجو ويعمل في الجو، وهذا يدخل في باب الميزانيات التي لا تستطيع إسرائيل توفيرها بالكامل^(٧٠).

ولذلك، فإن الخيار الذي ينتصب أمام إسرائيل هو المزيد من الإعتماد على الولايات المتحدة للمحافظة على الفارق النوعي. وحيث أن الأمر يتعلق بمليارات الدولارات، فإن إسرائيل بحاجة إلى برنامج مساعدات عسكرية أميركية يجمع ما بين الهبات والقروض.

وينجم عن ذلك، وبشكل حاسم، أن أمن إسرائيل بات أكثر إعتماداً على الولايات المتحدة من أي وقت آخر في الماضي. وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها في نظرية الأمن القومي الجديدة. وهكذا فإن أي تأخير في تسليم الشحنات الأميركية نتيجة عملية "إعادة تقويم" للعلاقات السياسية الأميركية - الإسرائيلية، يلحق ضرراً خطيراً بقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها.

كذلك فإن إتفاقيات السلام تغير مفهوم العمق الاستراتيجي. فإذا ما تم تطبيق إتفاقيات أوسلو وأقيمت دولة فلسطينية، فإن العمق الإسرائيلي سوف يتقلص، لذلك فإن السلام مع الفلسطينيين ينطوي على مقومات أمنية، وكذلك الحال مع الأردن. وتتناول إحتتمالات الخطر البعيد، مثل التصدي للصواريخ الإيرانية أو العراقية فوق

(٧٠) السفير، ١٥ تموز ١٩٩٨.

الأراضي الأردنية أو حتى احتمالات الهجوم المضاد، ليس فقط ضد العراق أو إيران، وإنما ضد سورية من الأراضي الأردنية، وهذا ما يبرز حاجة إسرائيل إلى السلام مع جيرانها والتفاهم على هذه النقاط.

ومع ذلك، فإن إسرائيل، ماضياً وحاضراً، تؤمن بأن العرب لن يقيموا سلاماً معها نتيجة إقرارهم بحقوق تاريخية لها في المنطقة، وإنما لأنها تمتلك قوة الردع. وإذا كانت إسرائيل في نظريتها القديمة قد أمّنت "الجدار الفولاذي" الذي يضمن عدم إبادتها، فإنها تتطلّع الآن إلى الحيلولة دون إنتزاع العرب مكاسب سياسية أو إقليمية منها عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية.

أما عن مقومات الردع الإسرائيلي التراكمية، فهي توالي الإنتصارات التي حققتها خلال الخمسين سنة من وجودها، وقوة سلاح الجو الإسرائيلي، والقدرة النووية التي تتسّر إسرائيل عليها بسياسة "الغموض النووي".

ويرى أليكس فيشمان، المراسل العسكري لـ"يديعوت أحرونوت"، أن بعض مقومات الردع هذه قد إهتزّت صورتها، فسلاح الجو الإسرائيلي يشيخ، وكانت إسرائيل حتى الآن قادرة على تهديد الجبهة الداخلية للأقطار العربية بواسطة ذراعها الطويلة، من دون أن تتمكّن الدول العربية من تشكيل خطر مماثل على إسرائيل، غير أن هذه الصورة تتغيّر الآن، فإسرائيل التي تريد بناء قوة ردعية جديدة تتقاسمها الآن مدرستان:

الأولى: مدرسة دافيد عبري، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، والذي غدا كبير مساعدي وزير الدفاع مردخاي، وهو يرى ضرورة إنفاق الأموال على مشاريع الدفاع الفعّال مثل مشروع صواريخ "حيّس" (السهم) لمواجهة الصواريخ بعيدة المدى، أو مشاريع ضرب الصواريخ في مرحلة إنطلاقها الأولى. ويعترف الإسرائيليون بصعوبة مواجهة الصواريخ القادمة من مسافة ١٥٠٠ كيلومتر وحتى مواجهة الصواريخ السورية، ويقرون أيضاً بأن مشروع صواريخ "حيّس" يوفّر حلاً جزئياً وليس حلاً شاملاً.

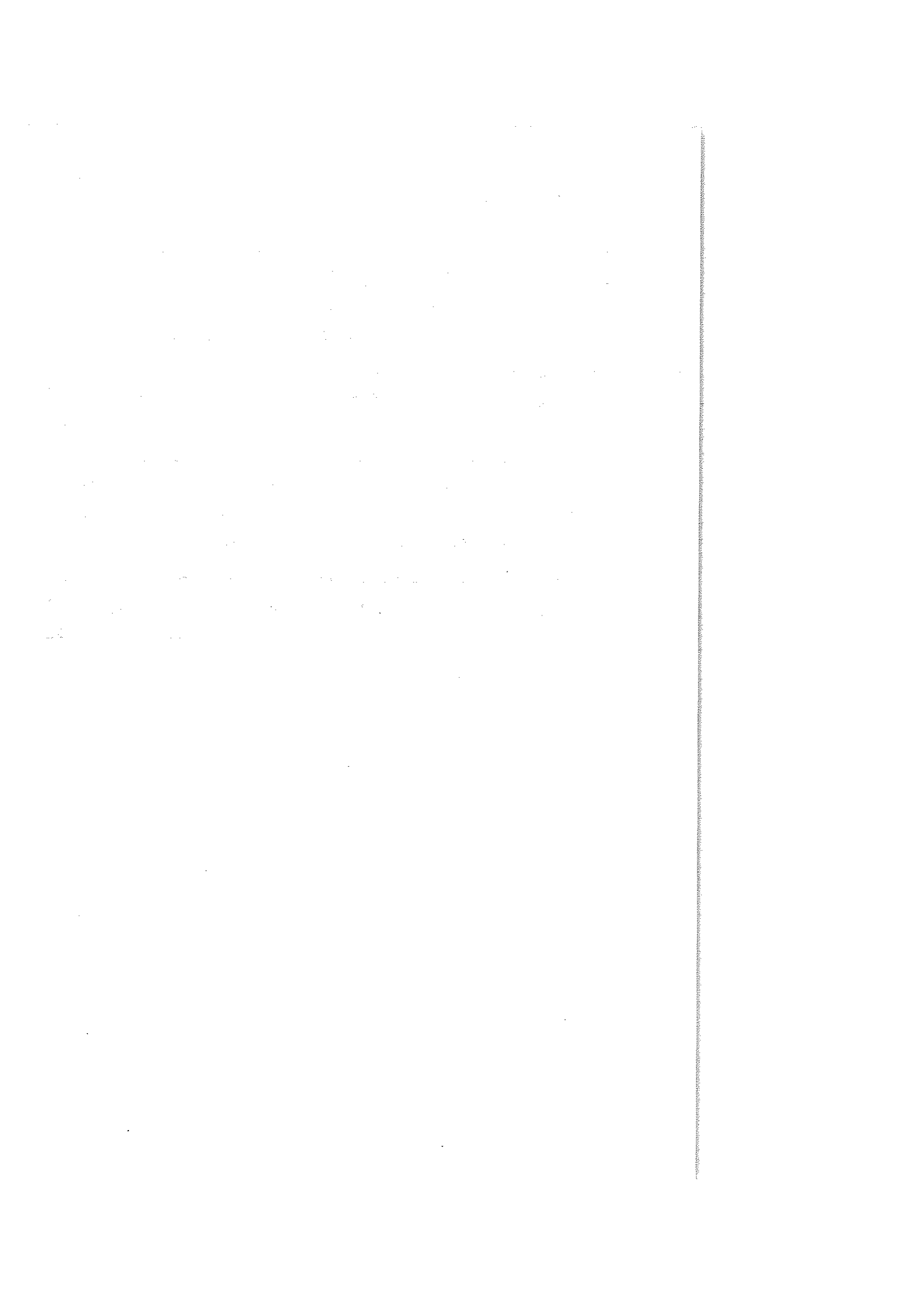
الثانية: يقف في مواجهة المدرسة الأولى إسرائيل طال الذي يؤكّد على ضرورة الردع الهجومية. وهو يرى أن إسرائيل في مواجهتها للأسلحة غير التقليدية ينبغي أن تمتلك قدرة تدميرية موثوقة قادرة على تهديد المراكز السكنية في العراق وإيران. ويرى أنه إذا كانت إسرائيل تمتلك معلومات استخباراتية جيدة وكمية كافية من الصواريخ بعيدة المدى، فإنّ بوسعها أن تشكّل الردع المناسب. ويمكن لإسرائيل أن تهدّد ليس فقط بضرر المدن

الكبرى، وإنما كذلك السدود بحيث تُحدث فيضانات في دول الشرق الأوسط التي تلتحق بحرب ضد إسرائيل، ويمكن الإستعانة في مثل هذه الهجمات بالفواصات التي توفر القدرة على توحيد "الضربة الثانية" التي ليست بالضرورة نووية.

كذلك فإنّ نظرية الأمن القومي الحديثة سوف تتعامل مع موضوعي خطر الأصولية الإسلامية واستقرار الأنظمة العربية التي توقع على إتفاقيات سلام مع إسرائيل. وتتطلق إسرائيل في ذلك من توصيفها لهذا الخطر بأنه "خطر استراتيجي" يقع تحت قائمة "الإرهاب".

وتأخذ نظرية الأمن الجديدة أيضاً في الإعتبار متغيرات ما بعد الحرب الباردة، واحتمالات إستعادة روسيا لدورها في المنطقة، فضلاً عن احتمال تقليص إهتمام أميركا بإسرائيل. ويرى خبراء إسرائيليون أن تخفيض أسعار النفط قلّص من إهتمام أميركا بأمن إسرائيل والعملية السلمية، ليركّز على العلاقة الاستراتيجية مع تركيا.

وعدا ذلك، فإنّ نظرية الأمن القومي الجديدة تتعاطى أيضاً مع التغييرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، علماً أنّ هناك نظرة تقول إنّ الجمهور الإسرائيلي يفقد الثقة بقيادته السياسية.



نمط التطور الإقتصادي الياباني عند المنعطف

د. مفيد قطيش (*)

ما زالت أخبار الأزمة الإقتصادية المتفاقمة في اليابان تتصدّر وسائل الإعلام التي تتقلّ كلّ يوم أخباراً جديدة عن سوء الأوضاع الإقتصادية والمالية في بلد القوة الإقتصادية الثانية في العالم: من احتمال إنهيار المالية الحكومية العامة وعجز وزارة المالية عن التحكم بالوضع المحيط بالدين العام الذي شارب على ١٢٧٪ من الناتج المحلي وهو من أضخم ديون الدول السبع الكبرى، وعجزها عن تأمين مستلزمات التمويل للسنة المالية الجارية بواسطة سندات الخزينة، إلى أخبار تراجع مؤشر نيكاي بشكل كارثي (وهو بارومتر الثقة بالإقتصاد الياباني وبالوضع الإستثماري) حيث يتأرجح تحت ١٣٠٠٠ نقطة وهي أدنى درجة يصل إليها، وإلى ما هنالك. ومع ذلك فإنّ ردات الفعل على ما يجري في اليابان ليست واحدة، فمنها من يعتبر أنّ حجم المصيبة يتناسب وحجم المصائب، وما هي إلا أزمة عابرة ستتجاوزها اليابان كما تجاوزت غيرها وهي التي أبدت براعة في اجتراف المعجزات. لكن آخرين ينظرون إلى الوضع بكثير من الوجع والحذر، ويصل بهم التشاؤم إلى حد القول إنّ لا قيامة لليابان من هذه الكارثة. جدير بالذكر أن النقاش حول الوضع في اليابان ومصير نظامها الإقتصادي، سابق لتفاقم الأزمة في السنتين الأخيرتين ويعود لمطلع التسعينات عندما انفجرت الأزمة الدورية آنذاك^(١). وتستأثر هذه المسألة باهتمام دوائر الأبحاث العلمية على اختلافها.

(*) الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال

١ - للإطلاع على بعض هذه النقاشات يمكن الإطلاع على:

1 - BOURGUIGNON Annick, "Le Modèle Japonais de Gestion", Paris, la découverte, 1993.

2 - "Le Japon modèle en mutation", Revue Française de Gestion, Paris N° 91.

3 - TRINH Sulraïne, "Il n'y a pas de Modèle Japonais", Paris, Edition Odile Jacob 1993.

ما نودّ البرهنة عليه في هذه الدراسة هو التالي: إن ما تعاني منه اليابان في العقد الأخير من القرن الحالي ليس مجرد أزمة دورية عابرة، وإن تكن البداية في الوضع الحالي أزمة دورية، وإنما أزمة بنيوية مركبة تقاطع فيها الدوري الداخلي مع البنيوي الخارجي (أزمة شرق آسيا) في تعبير واضح عن إنجاز موجة من الموجات الكبيرة (موجات كوندراتيف) (*) في اليابان. وهذا يعني بروز الحاجة وتشكّل إمكانية لحلول مشاكل تكنولوجية وإدارية وسياسية إجتماعية جديدة نوعياً، كما يعني ضرورة استبدال أسلوب التطور القائم على الإقتحام بعمليات تطويرية ارتقائية تتضمن عملية استيعاب طويلة للتجديدات المختلفة والتي بانجازها يتم تجاوز الأزمة البنيوية.

١ - عن المعجزة اليابانية وأسرارها

إن مصدر الإرباك في اليابان والتشاؤم خارجها، يعود إلى خيبة أمل المراهنين على قدرة اليابان بتكرار إنجازاتها التي أدهشت العالم بها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. فهي المبادرة والسباق لتقديم نماذج التطور السريع والفعال. وقد ربحت السباق في المنافسة بين المراكز الرأسمالية الثلاثة إن في مجال وتأثر النمو الإقتصادي أو الأبحاث العلمية والتطبيقية أو حتى في مجال إعادة هيكلة إقتصادها وعصرنته أو حتى، وهذا هو الأهم، في مجال تحضير شروط التطور ما بعد الرأسمالي. واليابان اليوم مجمع اقتصادي ضخم ومركز عملي - تقني وتكنولوجي ودائن كبير للعديد من بلدان العالم (تقدر أموالها خارج حدودها بـ ٩٠٠ مليار دولار) وهي في طليعة البلدان التجارية. ومع ذلك عجزت حتى الآن عن الخروج من الأزمة. فكيف يمكن أن تكون آفاق تطورها اللاحق؟ وهل تستطيع تكرار المعجزة؟

لقد تمكّنت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أن تعيد بناء إقتصادها بسرعة وقوة هائلة على الرغم من افتقارها للمواد الأولية الضرورية ومحدودية أراضيها. غير أنّها استفادت حتى الحد الأقصى من جملة من الأوراق الهامة بما ساعدها في أواسط الستينات على تجاوز بريطانيا وفرنسا وألمانيا بمستوى تطورها الإقتصادي. ونما ناتجها المحلي الإجمالي من ٦ ترليون بين سنة ١٩٥١ إلى ٢٩١ ترليون سنة ١٩٨٩ أي ٥٦ مرة،

(*) هي نوع من الدورات الطويلة الأجل ٤٠ - ٥٠ سنة التي تتضمن عدة مراحل دورية قصيرة الأجل ٦ - ٧ سنوات. يتم خلال الدورة الطويلة تبدل في النظام التكنولوجي ويتخلله مراحل نمو وتراجع إقتصادي. أما في اليابان فيبلغ مداها ٢٠ سنة.

وهو ما يعادل ٢,٤ ترليون دولار بأسعار ١٩٨٧، مقابل ٤,٥ ترليون للولايات المتحدة. ويبلغ ناتجها هذا العام حدود ٤,٥ ترليون^(٢). وخلال عقد الثمانينات، حققت اليابان وتيرة نمو في ناتجها بلغت ٤,٣٪ مقابل ٢,٩ لبلدان منظمة التعاون والتطور الاقتصادي. وبدا هذا المعدل متواضعاً بالمقارنة مع الستينات حيث حققت معدل نمو بلغ ١٢,١٪ و ٧,٥٪ في مطلع السبعينات^(٣). وكان ناتجها المحلي قد شكّل في أواسط الستينات ١٥,٥٪ من الناتج الأميركي وارتفع سنة ١٩٩٠ إلى نصفه تقريباً واليوم تجاوز النصف.

ويُجمع الباحثون على أنّ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية أعطت دفعة كبيرة للتطور الاقتصادي والاجتماعي بعد أن صفت العوائق القديمة أمام التطور الرأسمالي وإفساح المجال أمام آلية السوق والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بدعم من سلطات الاحتلال المتمثلة بقوات الولايات المتحدة الأميركية آنذاك.

ودفع افتقار اليابان للموارد الطبيعية بالقائمين على الشؤون السياسية والاقتصادية في البلاد إلى اختيار طريق النمو المكثف وليس التوسعي لمضاعفة مردود العوامل المتوفرة على قاعدة التقدم العلمي والتقني، ورفع إنتاجية العمل، واستخدام الآلات والمعدات المقتصدة للمواد الأولية، واختيار نمط تطور اقتصادي موجه منذ البداية للتصدير واستخدام العائدات لتمويل استيراد المواد الأولية وخاصة النفط. من هنا كان انخراطها القوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولي لتعظيم استفادتها منه. وتطلب ذلك منها تحضير الكوادر والإختصاصيين في الخارج في مجال الإدارة بغية رفع قدرة السلع اليابانية على المنافسة. وأولت اهتماماً أساسياً بالصناعة التحويلية. بالمحصلة، تكوّن في اليابان إقتصاد فريد من نوعه، عالي الكثافة الرأسمالية، موقر للموارد الأولية والمحروقات.

ووفرت الخصائص الفريدة للشعب الياباني عنصر قوة مهم: حيث حب العمل والانتظام والحرص على الوقت والقناعة والصبر، تضافرت وساعدت اليابان على تجاوز

Le nouvel économiste, N° 1113, 1998, p. 115. . ٢

- "Japan Facin Economic Maturity". Wash, 1988, p. 3. . ٢

"Economic Report of the President", Wash. 1988, p. 374.

" OECD, Economic Out look", N° 59, déc. 1991, Main economic indicator, OECD, March 1992.

محنتها، إذ تحمل الكادحون الأجور المتدنية والعمل المضني وتخفيف الإحتياجات والنزاعات تجاه أرباب عملهم.

كما ساهم المستوى المتدني للنفقات العسكرية في تحقيق النمو الإقتصادي، حيث لم تتجاوز هذه النفقات بعد الحرب ١٪ من الناتج المحلي مقابل ٧٪ في الولايات المتحدة و٥٪ في بريطانيا و٣٪ في ألمانيا. وبلغت نفقاتها العسكرية ٦,٥٪ سنة ١٩٨٨ مقابل ٢٦٪ في أميركا و١٥٪ في الإتحاد السوفياتي: أي ٢٥ مليار دولار مقابل ٢٨٨ ملياراً في المتحدة. كل هذا سمح لها بتوظيف الجزء الأعظم من مخصصات الأبحاث إلى القطاع المدني وليس العسكري، معتمدة على الخارج في تحقيق أمنها.

لكن هذه الأوراق ما كانت لتمارس فعلها لولا السياسة الإقتصادية البعيدة الأفق التي مارستها الحكومات اليابانية منذ الأربعينات، والتي تلخّصت في الجمع الناجح للقيم الوطنية والتقىّل الواسع للمنجزات والتجارب الأجنبية والقدرة العالية على التكيف مع الأوضاع المتغيرة في العالم. وإلى حد بعيد نجحت في استخدام التخطيط المقترن بفعل آليات السوق وفي تأمين العقلنة على صعيد المشاريع وإعادة هيكلة الصناعة.

وحُدّد هدف السياسة الإقتصادية منذ البداية ببلوغ أعلى وتأثر نمو لكل المؤشرات الإقتصادية: الناتج المحلي، الإنتاج الصناعي وإنتاجية العمل والصادرات. من هنا برز تعبير "الإقتصاد السائر على الدراجة" والذي يعني إدارة عجلة الإقتصاد بقوة من قبل الدولة (سنتحدث بتفصيل عن دور الدولة لاحقاً) دون أن يفقد التوازن. وبالفعل تحققت هذه الأهداف، لكن رافقها بعض الظواهر السلبية: تلوث البيئة، اختناقات المدن بعدد السكان، وتفريغ الريف، واختلال توازن النمو بين المناطق الذي استدعى صياغة سياسة خاصة به سنعرضها أيضاً في ما بعد. وقد أنجزت هذه الوتائر على قاعدة نمو إنتاجية العمل التي بلغت في الثمانينات ٣,٧٪ مقابل ٢,٤٪ في أوروبا.

وكان للتقدّم العلمي وتسريع إستيراد التكنولوجيا المعاصرة حصّة لا بأس بها في النهضة الإقتصادية، حيث استوردت اليابان ما بين الخمسينات والسبعينات أكثر من ٢٦ ألف براءة إختراع أجنبية بلغت قيمتها ٧ مليارات دولار؛ واستخدمت التكنولوجيا والتقنية المستوردة لتجديد المشاريع الصناعية الثقيلة، ممّا وقّر عليها الوقت والموارد ودرّ عليها أرباحاً بلغت ٧٠ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. ولم تكتف بتوظيف ما استوردته في الصناعة، بل استخدمته لتطوير العمل البحثي، ممّا جعلها تنافس المراكز

الرأسمالية الأخرى في هذا المجال. وبدأت بتصدير التكنولوجيا المتقدمة، وبلغت نفقاتها على الأبحاث العلمية والتطبيقية في نهاية الثمانينات ٩, ٣٪ من ناتجها المحلي. ولعبت العلاقات بين العمال وأرباب العمل التي إنصبغت بطابع التعاون دوراً مهماً في النهوض الإقتصادي، حيث بات نمط الإستئجار مدى الحياة حجر أساس لازدهار الشركات. وقد قدّم العمال وفق هذا النظام الولاء والحماس والتحمّيز للمؤسسة لقاء ضمانات هائلة مضمونة مدى الحياة: الأجر، الترقّي في الوظيفة، عدم الصرف، المعاش التقاعدي. ولا يطال هذا الأمر العمال العاديين فقط بل المدراء والإختصاصيين أيضاً. وشكل نظام الإدارة والعلاقات الهرمية بين الشركات عامل نمو وازدهار للشركات اليابانية، حيث سادت علاقات التعاقد بين الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى والشركات التجارية ممّا شكّل تجمّعاً هو عبارة عن حلقة مغلقة، تخدم الشركات بعضها وتؤمن العمل لبعضها بشكل تراثي غير آبهة بمخاطر هكذا ارتباط.

٢- دور الدولة

وكان لعامل الإعتماد على النفس والقدرات الذاتية المتكامل مع دور فعال للدولة هدف لدمج اليابان في العلاقات الإقتصادية الدولية، والتقسيم الدولي للعمل، والإستفادة من مزايا الأخير؛ دور مهم جداً في بناء الإقتصاد الياباني المعاصر. فاليابان لم تقترض من الخارج لإعادة بناء إقتصادها، ولم تستدرج الرساميل الأجنبية، وجلّ ما استفادت منه بعد الحرب هي مساعدة أميركية بلغت ٤, ١ مليار دولار. وبالتالي لم تقع اليابان في براثن المديونية الخارجية.

وقامت الدولة بانتهاج سياسة حماية إقتصادية للإقتصاد وللأسواق المحلية: لم يُسمح بدخول رساميل أجنبية ضخمة، وتمّ الحد من الإستيراد المفرط الذي اقتصر بشكل رئيسي على السلع الإستثمارية ودُعمت الصناعة الوطنية وقاعدة التصدير. وتمكّنت اليابان من بناء قدرة عالية على المنافسة للصادرات التي كانت الضمانة الرئيسية لتغطية الإستيراد، فتحوّلت اليوم إلى الدولة التجارية الثالثة في العالم، وجعلت من دعم المشاريع المنتجة للتصدير مهمة وطنية رئيسية نفّذتها بشكل مباشر وغير مباشر، وساعدتها بكل الوسائل لاقتحام الأسواق الأجنبية.

واقترن دور الدولة هذا بأطر تشريعية ودستورية أشدّ صرامة ممّا هو في البلدان الأخرى. وقد قام جيش البيروقراطية الحكومية بدور مباشر وهام لإنجاز العمل التدخلي، وهو ليس جديداً بل يستند إلى تقاليد عريقة في تاريخ اليابان.

لقد ترسّخت في عقلية الموظفين الحكوميين قناعة مفادها أنّ جهاز السوق مهم جداً في الحياة الإقتصادية، لكنّه يعاني من الكثير من النواقص التي لا بد من تخفيف تأثيرها عبر تدخل الدولة لحماية المصالح الوطنية العامة. وقد اتفق الرأسمال الخاص مع الدولة في هذه النظرة وفي الجهود التي بذلتها للحد من سلبيات السوق^(٤). وكان المثل الساطع على هذا الدور النشيط للدولة، السياسة الصناعية التي تعدّت مسألة تنظيم الدورة الصناعية إلى التنظيم البعيد المدى للبنية القطاعية الصناعية، فرسمت بنية تسمح لها ليس باللاحاق بالغرب وإنّما بتجاوزه أيضاً. وقد ساهم هذا الدور وهذه السياسة في إضفاء طابع من الإستقرار على وتأثر النمو منذ ما بعد الحرب الثانية وحتى أواخر الثمانينات.

وتسنى للحكومة أن تمارس تأثيرها على القطاع الخاص على قاعدة التفاهم المتبادل بينهما، متخلفة عن المشاريع الصناعية التي تبنتها بوسائلها الخاصة للقطاع الخاص وقدمت له المساعدات، ممّا جعله ينصاع للسياسات الحكومية.

ولعبت القيادة الإدارية للعمليات الإقتصادية دوراً هاماً في نشاط الدولة التدخلية، أي تلك النشاطات التي لا يحددها القانون بل يقوم بها الموظفون لتسهيل تطبيق توجيهات الدولة. واستُخدمت هنا الحوافز المختلفة للتأثير على بنية الإقتصاد: وسائل السياسة الضريبية والمالية، والمحادثات بين الدولة ورجال الأعمال^(٥)، والحدّ من المنافسة.

وهكذا كان التدخل الحكومي في الإقتصاد الياباني يكمن في الوسائل غير الرسمية بالدرجة الأولى، بالرقابة من قبل القيادة والحد من الوسائل الرسمية للتنظيم، مما حدد المقدار المتواضع للملكية الدولة والتنظيم المستمر للحوار وتبادل الآراء بين الدولة والقطاع الخاص.

لكن هذا النهج التدخلية لم يمر من دون شوائب ونواقص، حيث تحوّلت البيروقراطية إلى جيش جاثم على الإقتصاد يغذي كلّ أنواع الفضائح التي طالت الطبقة السياسية الحاكمة، وإلى سبب لتبديل الحكومات المتكرّر.

SAMUELS R. J. "The Business of Japanese State". London 1987, p. 261 - 262. . ٤

"The Political Economy of Japan", vol 2, Stanford, California 1984. . ٥

٣ - الثمانينات حقبة مميزة

غيّرت الثمانينات الإقتصاد الياباني تغييراً جذرياً وبالدرجة الأولى نمط تطوّره. فقد تمكّنت من تحقيق إختراقات جديدة على الجبهة التقنية العلمية، باحتلالها مواقع متقدّمة في مجال التكنولوجيا العالية وإنتاج وسائل الإتصال والكمبيوتر الشخصي والفيديو والآلات الصوتية. وسمح لها ذلك برفع ملموس لنوعية الإنتاج ودقّته، وبإدخال أنواع الإنتاج المرنة وعصرنتها. وأنتجت مواد جديدة ووسعت استخدام البيولوجيا في الزراعة والطب.

وجاء ذلك على وهج صدمتين نفطيتين (إرتفاع الأسعار) وصدمة ناجمة عن ارتفاع صرف الين. وتمكّنت اليابان من شلّ فعل هذه الصدمات على قاعدة تسريع التقدّم العلمي وتجديد المعدات والآلات الموفرة للمواد الأولية.

واتصف النصف الثاني من الثمانينات بأنّه مرحلة التحوّل والتكيّف في الإقتصاد الياباني الذي تحوّل لخدمة السوق الداخلية على أساس إرتفاع الطب الداخلي: الإستهلاكي والإستثمالي وليس الطلب الخارجي كما كان معروفاً. فشارفت وتيرة النمو في هذه الفترة على ٥% كحد وسطي (٤% سنة ١٩٨٧، ٥,٦% سنة ١٩٨٨، ٤,٨% سنة ١٩٨٩)، ونما الناتج الصناعي بوتائر ٤,٥%، ٩,٥%، ٦,٥%، والطلب الإستهلاكي ٣,٩%، ٥%، و ٣,٤%، أما الإستثمارات فزادت ١٥%، ١٤%، ١٧%، خلال الأعوام المذكورة على التوالي^(١). كما ساعدت السياسة المالية التحضيرية للحكومة هذا الميل نحو الطلب الداخلي، عبر زيادة الإنفاق الداخلي بنسبة ٢% سنوياً، ممّا ساعد على خلق فرص عمل جديدة ورفع المداخيل.

وتغيرت طبيعة العملية الإستثمارية التي كانت تتركّز في الماضي على توسيع الطاقات الإنتاجية، فتحوّلت إلى إيلاء الإهتمام لعقلنة الإنتاج وتخفيض النفقات، وإنتاج تقنية وتكنولوجيا جديدتين، وإنتاج سلع تلبي الطلب الإستهلاكي الداخلي. وجرت تصفية الطاقات الإنتاجية الفائضة والتركيز على الفروع الصناعية الجديدة. ونوّعت الشركات نشاطها الأساسي بحيث لم يعد يقتصر على النشاط الأساسي بل تعداه لأشكال إنتاج إضافية. وقد حفز هذا الأمر اندماج الشركات وعمليات الإبتلاع ما بينها. وبدأ التغير في نمط استئجار اليد العاملة.

ومع ذلك بقيت حيوية العلاقات التجارية مرتفعة، فتما الإستيراد بنسبة ١٨٪ سنوياً والتصدير بنسبة ١٠٪ في نهاية الثمانينات، وبقي الفائض التجاري ضخماً بحيث تحوّل إلى مادة إحتكاكات سياسية بين اليابان وشركائها وخاصة الولايات المتحدة. لذلك حاولت التحوّل عن تصدير السلع إلى تصدير الرساميل والإستثمارات المباشرة إلى الخارج، مستتدة في ذلك إلى تكديس كميات مالية هائلة لديها وتحرير تصدير الرأسمال ونقص اليد العاملة، وارتفاع أسعار الأرض، وتردي الحالة الإقتصادية في معظم البلدان الرأسمالية آنذاك، والرغبة لدى رجال الأعمال اليابانيين في الإقتراب من نتائج الأبحاث العلمية ومصادرهما.

كلّ هذا ساعد على تحوّل اليابان إلى سوبر دولة صناعية ومالية وتجارية، فشارف ناتجها المحلي في نهاية الثمانينات على ٢ تريليون دولار، وبلغت حصة الفرد من الناتج ٢٧ ألف دولار، وارتفعت حصتها من الصادرات العالمية إلى ١٠٪، وتحوّلت طوكيو إلى مركز مالي ضخم فتضاعفت قيمة الأسهم في بورصتها ٩ أضعاف، واحتلت المصارف اليابانية طليعة لائحة البنوك الكبرى في العالم.

٤ - سياسة النمو المتوازن

إكتسب موضوع تطوير المناطق والأقاليم حلّة جديدة في الثمانينات والتسعينات، فانعكس ذلك على خطة التطور الإقتصادي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦. وتجري محاولة لصياغة مركبة لمفهوم التطور الإقليمي ذاته تتجاوز صيغة التوزيع العقلاني للقوى المنتجة إلى صيغة تشكيل بيئة لائقة لحياة الناس في مختلف المناطق ذات معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية متنوعة، دون أن يعني ذلك تدمير نمط التفاعل القائم بين المركز والأطراف وإنما تكييفه مع الوقائع الجديدة في المجتمع الياباني.

وكان دستور اليابان قد وضع حداً لسياسة "الإستعمار الداخلي" وما كانت تنتجه من قمع وإرغام المناطق على الطاعة، فنصّ في أربع من مواده على الدرجة العالية لاستقلالية أجهزة الإدارة المحلية ومنحها حق التصرف الذاتي بالموارد المحلية وإقرار القوانين في ظلّ صلاحيات محددة^(٧). غير أن هذه الصياغة تطلبت وقتاً طويلاً لتساهم في تغيير مضمون التطور الإقليمي، لدرجة أن فترة "الأعجوبة الإقتصادية" شهدت ميلاً

^(٧) "An Outline of Japanese Taxes", Tax Bureau, Ministry of Finance, Tokyo 1980. . v

إلى تركيز الهيمنة السياسية والإقتصادية في المركز المتمثل في الشاطئ الضيق للمحيط الهادئ، وتركيز الصناعة الثقيلة ومشاريع البنية التحتية الإنتاجية فيه. وبالفعل فقد استحوذ إقليم توكايدو الذي يضم طوكيو، كاناناماما، سايتاما، فاكاياما نارا، اوساغا على ٥٣% من السكان، ٥٥% من المبيعات، ٥٧% من استهلاك الطاقة الكهربائية، ٦٠% من الناتج المحلي، علماً أنه يحتل ١٨% من مساحة اليابان، وجذب ٩٠% من اليد العاملة، وتضمن ٨٠% من الوظائف الإدارية العليا للشركات الكبرى^(٨).

لكن الإختناقات في المدن الكبرى والإرتفاع الجنوني لسعر الأرض وتفاقم مشكلة السكن والكوارث البيئية وتلوث الأنهار والبحار والأمراض المعدية الناجمة عن هذا التمركز الهائل، حفزت صياغة سياسة إقليمية نشيطة تسهّل حل مشاكل التطور الإقتصادي - الإجتماعي اللاحق. فأخذت في البداية شكل ردة فعل عشوائية تمثّلت بنقل المشاريع الصناعية والرساميل واليد العاملة الفائضة إلى خارج المراكز كحل لاستحالة توسيع المشاريع القائمة ولتفادي التذمر، ثم تحوّلت إلى صياغة قوانين وبرامج لتحقيق هذه المهمة الشاقة. وبالفعل تسعى الدولة، بالإستناد للإحترام الذي تحظى به، إلى أن تؤثر على الوضع وتلطف آثاره.

وكانت بداية التشريعات إقرار قانون التطور المركب لمناطق اليابان الذي أقره البرلمان سنة ١٩٥٠، وألحق بقوانين وإضافات جعلته أكثر وضوحاً، وقانون إنشاء المناطق الصناعية الجديدة سنة ١٩٦٢، وقانون الحد من إقامة المشاريع الصناعية في المدن الكبرى والمناطق المحيطة بها سنة ١٩٥٩^(٩)؛ القانون الأساسي للرقابة على تلوث البيئة سنة ١٩٦٧، الذي وضع في أساس السياسة البيئية^(١٠).

وتجسّد العمل الفعلي بسياسة التطور الإقليمي، في ثلاث خطط للتطور المركب لأراضي اليابان: الخطة الأولى وقد وضعت لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠، ومهمتها تأمين التطور المتوازن على قاعدة "بؤر النمو"، أي اختيار بعض المناطق المتأخرة وتوجيه الجهد الإستثماري إليها، على أن يكون لاختيارها أثر فعّال في تطوير المنطقة. وبالفعل تمّ اختيار ٢١ نقطة جرى العمل فيها. أما الخطة الثانية فوضعت لفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥ وكانت تحت عنوان، "الخطة الجديدة للتطور الإقليمي لأراضي اليابان"، مهمتها الحفاظ

٨ - "اليابان، بنية الإقتصاد الإقليمية"، موسكو ١٩٨٧، ص. ١٨٦ - ١٨٧.

٩ - المصدر نفسه، ص. ١٨٧.

١٠ - "Environmental Laws and Regulation in Japan"، Environment agency, Tokyo, 1967. . ١٠

على منجزات الخطة السابقة واقتصرت على تطوير ثماني نقاط. وبالفعل ساعدت هاتان الخطتان في إيقاف الهجرة إلى شاطئ الهاديء من الأطراف اليابانية، ونجحت في تخفيف التمرکز في المراكز الأساسية. وأقرت الحكومة اليابانية سنة ١٩٧٧ الخطة الثالثة للتطور الإقليمي المركب لفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، وتضمنت معايير جديدة للتطور المتوازن للمناطق، وذلك بالتركيز على العامل البشري بنقل ثمار الحضارة والتمدن إليه بغض النظر عن مكان السكن. فبدأت المصارف بنقل فروعها إلى المناطق، وطورت وسائل النقل البري والبحري وسكك الحديد مما خفف الأعباء عن المراكز، وساهم في تحسين وضع الأطراف، وهذا ما اتفق على تسميته حركة "الإدارات الثقافية" التي أدت لبناء المراكز الثقافية والمتاحف وإحياء الحرف القديمة. وقد ساهمت الشركات الخاصة في تنفيذ هذه الحركة عبر تقديم المساعدات المالية لدعم المشاريع الثقافية.

٥ - أزمة التسعينات

دخلت اليابان عقد التسعينات محتفظة بوتيرة نمو الثمانينات لفترة قصيرة، فاستمرّ الناتج بالنمو وكذلك الإنتاج الصناعي. لكن الأزمة انفجرت مع ما سُمي بانفجار "نمط فقاقيع الصابون"، فانهارت بورصة طوكيو التي فقدت أكثر من نصف قيمة الأسهم بحدود ٤٠٠ ترليون ين وهو ما يعادل الناتج المحلي آنذاك؛ وقد جاء ذلك بعد ارتفاع أسعار الأسهم على مدى عشر سنوات حيث ارتفع مؤشر نيكاي ٨ مرات وبلغ سنة ١٩٨٩ أكثر من ٣٨ ألف نقطة. وقد جاء هذا الإرتفاع على أرضية إعادة هيكلة الإقتصاد في الثمانينات بالنمو الإقتصادي وانخفاض أسعار النفط وتدني سعر الفائدة. أما الإنهيار فيعود إلى التشبع في الإقتصاد الياباني وهروب الرساميل وتعدد العلاقات اليابانية الأميركية في مجال التجارة واستنفاد العديد من عناصر القوة لطاقتها. وانعكس ذلك على ضعف سعر الين وتراجع أسعار الأراضي بشكل كارثي. ومع ذلك سمح إتساع الطلب الداخلي النسبي (الاستملاك والإستثمارات) باستمرار النمو خلال النصف الأول من ذلك العام، لكن الفائض التجاري تدنى إلى ٥٢ مليار دولار.

وكانت الحكومة قد توقفت عن تحضير الطلب الداخلي ومارست سياسة نقدية - تسليافية متشددة بهدف تنظيم الأوضاع في الأسواق المالية، فنجم عن ذلك تباطؤ في النمو الإقتصادي وتردّ في أوضاع المصارف التي وحدت نفسها أمام مقادير هائلة من الديون المشكوك في تحصيلها، فعمدت إلى الحد الصارم من التسليفات مما تسبب

بإفلاس آلاف المشاريع، وتبخرت قيمة إدارات ملايين اليابانيين. لهذه الأسباب لم تتم الإستثمارات إلا ٤٪ سنة ١٩٩١ مقابل ١١٪ سنة ١٩٩٠. لكن الإنفاق الحكومي عوض بعض الشيء عن النقص في الإستهلاك. ونما الناتج بنسبة ٣٪ والإنتاج الصناعي ٢,٣٪، مما دفع بالمصرف المركزي للقيام بحركة معاكسة فخفض سعر الفائدة ثلاث مرات متتالية.

واستمر الركود مسيطراً خلال ١٩٩٢، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي ٠,٨٪ بتراجع ٢,٢، وهي أدنى نسبة تعرفها اليابان خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتابع تراجع بنسبة ٤,٤٪ سنة ١٩٩٣ و ٤,٢٪ سنة ١٩٩٤^(١١). وجرى ذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لإعادة ضخ الأموال إلى الأسواق.

وقبل أن تتأثر اليابان بالأزمة الآسيوية التي تركت عليها إنعكاسات سيئة (على الأقل هناك ٢٠٠ مليار دولار تسليفات مصرفية مشكوك في تحصيلها)، فإن سوء الوضع الإقتصادي إستمر خلال ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حيث تراجع النمو بحدود ٥٪. ومع أن الحكومة ضخّت خلال السنوات الثلاث المنصرمة ما يفوق ٥٠٠ مليار دولار في الأسواق، إلا أن المؤسسات لا تتوسع في إنفاقها بسبب الصعوبة في الحصول على القروض وتراجع حجم المبيعات وتزايد المخزون. وشهدت اليابان آلاف الإفلاسات في مختلف أنواع المؤسسات وبعض المصارف الضخمة، مما استدعى تدخل الحكومة لتأميم أكبر المصارف اليابانية.

وشهد قطاع البناء خلال العام الماضي تراجعاً زاد عن ١١٪، وتراجعت الأجور الفعلية. ويستمر هروب الرساميل اليابانية إلى الخارج بنسبة تزيد عن مليار دولار شهرياً، علماً أن اليابانيين وظفوا ما يقارب ٢٧٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأميركية مقابل ٢٥٨ ملياراً في السندات اليابانية^(١٢). وتشير هذه الأرقام إلى المعدّل المرتفع للإدخار في اليابان، من جهة، وإلى الإحجام عن التوظيف في المشاريع الإستثمارية من جهة ثانية. أضف إلى ذلك تزايد القدرات الإنتاجية المعطلة لدى الشركات.

١١. "Bank of England, Quaterly Bulletein" vol, 33, N° 1, February 1993, p. 47.

"OCED economic outlook", N° 54, December 1993, p. 2.

Le monde diplomatique, Octobre 1998. . ١٢

وتبقى خطة رئيس الحكومة الجديد المحتملة بخفض الضرائب بمعدل ٥٠ مليار دولار وزيادة المصاريف العامة بمقدار ٧٠ مليار دولار، عاجزة عن إجتراف المعجزة لأن معدل الإدخار المرتفع يحول دون توظيف هذه المقادير في الإستهلاك المتميز بميل جدي متدين للإستهلاك.

كيف يبدو الوضع هذا العام وفي العام القادم؟

حسب معطيات وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية ومنظمة التعاون والتطور الإقتصادي وصندوق النقد الدولي، يبدو الوضع قائماً في اليابان. فالصناعة اليابانية استعادت نمواً بسيطاً خلال شهر أيلول بالمقارنة مع شهر آب بلغ ٢,٥٪، وهي كانت قد عولت على تحقيق ٣٪ (وهي عموماً أرقام متواضعة لأن الصناعة اليابانية لم تتعود على نسب أقل من ٧ - ١٠٪). وتتوقع الوزارة تراجعاً بنسبة ١,١٪ في تشرين الأول و ٢,٢٪ في تشرين الثاني. أما منظمة التعاون فقد قدرت التراجع الإقتصادي هذه السنة في اليابان بنسبة ٢,٦٪، ويعتقد المصدران بأن اليابان قد تحقق نمواً في العام ١٩٩٩ بنسبة تتراوح بين ٢,٢٪ و ٥,٠٪. أما البطالة فسترتفع من ٤,٢٪ إلى ٤,٧٪ في بلد فاخر على الدوام ببقاء هذا المعدل بين ١٪ و ٢٪. ويعود السبب في كل هذا إلى استمرار النقص في القروض وفي الصادرات. ويكفي القول إن صادرات السيارات اليابانية تراجعت كثيراً (تراجعت ٥٠٪ إلى شرق آسيا) وبلغت نسبة ٣,٣٪ خلال أيلول على حساب توسيع المبيعات بنسبة ٣٪ إلى الإتحاد الأوروبي و ٣,٨٪ إلى الولايات المتحدة. إلى ذلك أبقى المصرف المركزي سياسته النقدية دون تغيير خلال الشهر الحالي، أي لم يمس سعر الفائدة ولا نسبة الاحتياط الإلزامية للمصارف.

وترجع منظمة التعاون والتطور الإقتصادي أسباب استمرار الإنكماش، إلى عجز المسؤولين السياسيين اليابانيين عن إيقاف تدهور ثقة القطاع الخاص وتأجيل النفقات الحكومية.

٦ - إلى الصين أيضاً

بعد انفجار الأزمة الآسيوية وما تركته من انعكاسات على اليابان، قصدت الرساميل اليابانية الصين كبيئة آمنة ومريحة. وهي كانت قد فتحت الطريق أمامها منذ الثمانينات وتحولت إلى المستثمر العالمي الثالث في الصين بعد العام ١٩٩٢. جدير بالذكر أن هذه الإستثمارات تمت بدون أية ضمانات حكومية، بل كانت تعبيراً عن مبادرة

فردية نابعة من استراتيجية المشاريع اليابانية. وجرى ذلك بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي ما زالت تفرضها القوانين الصينية على عمل المشاريع الأجنبية. وكانت اتفاقية التعاون الإقتصادي الموقعة بين البلدين قد حرّكت النشاط الإستثماري والتجاري. وجرى تطوير بعض وكالات الأعمال والمعلومات من قبل مؤسسات يابانية صغيرة ومتوسطة مستندة إلى مساعدات وقروض مصرفية. وبعد سنة ١٩٩٢، تطوّرت الإستثمارات إنطلاقاً من استراتيجية خاصة للشركات اليابانية بالتوسع، على قاعدة تطبيع العلاقات بين الصين والغرب، وعلى أساس رغبة الصين في إعطاء دور هام للمستثمرين الأجانب في تطوير البلاد.

وبالفعل احتلت اليابان الموقع الثالث في الإستثمارات المباشرة بعد هونغ كونغ وتايوان سنة ١٩٩٥، حيث كانت الإستثمارات من هونغ كونغ ٨٠ مليار دولار، و١٠,٨ مليار لتايوان و١٠,٢ مليار لليابان و٨,٨ مليار دولار للولايات المتحدة^(١٣). وتتوقع الصين تزايد الإستثمارات اليابانية في اقتصادها.

وارتفعت نسبة الإستثمارات اليابانية من نسبة الإستثمارات الأجنبية في الصناعة الصينية من ٥٤٪ سنة ١٩٩١ إلى ٧١٪ سنة ١٩٩٤ وبشكل خاص في المشاريع ذات الكثافة المرتفعة ليد العاملة (النسيج والغذائية). إلا أنها تشهد في الفترة الأخيرة تحولاً للصناعات الآلية والإلكترونية التي جذبت كبريات الشركات اليابانية. وتمركزت هذه الإستثمارات في شانغهاي وشين زين، حيث بلغت ٩٠٠ مليون دولار في الأولى موظفة في ٣٣٠ مشروعاً، و٥٥٠ مليوناً في الثانية في ما يقارب ٢٠٠ مشروع. واستقر ٣٦٠ مليوناً في تيان جين^(١٤).

وعلى قاعدة توسّع الإستثمارات، نمت التجارة البينية ما بين ١٩٩١ و١٩٩٥ بنسبة ١٥٣٪ محققة فائضاً تجارياً للصين بلغ ١٤ مليار دولار. فأصبحت الصين الشريك الثاني التجاري لليابان بعد الولايات المتحدة. كل هذا يشهد على أن اليابان باتت تولى أهمية أكبر لتوجيه استثماراتها إلى الصين منها إلى شرق آسيا: فقد نمت الإستثمارات اليابانية في الصين من مجموع استثماراتها في آسيا من ٢٥٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٢٦٪ سنة ١٩٩٤ وإلى ٣٦٪ سنة ١٩٩٥. وتراجعت نسبة بلدان شرق آسيا من هذه الإستثمارات خلال تلك الأعوام على التوالي من ٣٦,٧٪ إلى ٢٩,٧٪ إلى ٢٦,٢٪. وانخفضت في بلدان الآسيان من ٤٠٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٢٣٪ سنة ١٩٩٥.

٧ - اليابان مجتمع هرم

تحتل اليابان منذ عقدين من الزمن لائحة الدول الطليعية في المستوى الرفيع للعمر الوسطي للسكان، حيث أشارت معطيات ١٩٩١ إلى أن هذا المعدل هو ٧٦ عاماً للرجال و٨٢ عاماً للنساء. لكن هذه النزعة تترافق مع تدني معدل الولادات. وقد تراجع معدل السكان حتى عمر خمس عشرة سنة من ٣٧٪ سنة ١٩٤٠ إلى ١٨٪ سنة ١٩٩١، ويتوقع أن يتراجع إلى ١٦٪ حتى العام ٢٠٢٠. وتراجعت الولادات الصافية إلى ١,٥٪، أي أقل من ٢,١٪ وهو المعدل الضروري لإعادة إنتاج السكان في المرحلة المعاصرة. وتباطأت وتيرة نمو السكان سنة بعد سنة وربما بدأت بالتوقف عن النمو. وبدأ التراجع المطلق لعدد السكان الذي سيصل إلى ذروته: ١٣٦ مليوناً بحلول العام ٢٠١٠، أي أقل بستة ملايين عما كان ينبغي أن يكون عليه. وربما تراجع عدد سكان اليابان إلى ١٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٦٠. وسوف تتغير بنية السكان لصالح المتقدمين في السن الذين تزايدت نسبتهم منذ الخمسينات.

وقد بلغت نسبة السكان ما فوق الخمسة وستين عاماً ٧٪ في السبعينات، وارتفعت إلى ١٢٪ في التسعينات وهي تعادل ١٥ مليون نسمة. وسترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٢٠ أي حوالي ٣٣ مليوناً. وهذا الواقع ينعكس تناقصاً في عدد القادرين على العمل.

وتراجعت نسبة السكان ما بين ١٥ سنة و٣٥ سنة من ٤٨٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٣٣٪ سنة ١٩٩٤. وارتفعت نسبة السكان بين عمر ٣٥ و٦٥ سنة من ٤٧٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٦٠٪ سنة ١٩٩٤. وهذا يعني تزايد نسبة المسنين في صفوف الفئة العاملة مما سينعكس على عرض العمل والطلب عليه وبالتالي على النشاط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يجري تغيير في بنية عرض قوة العمل والطلب عليه. فسيرتفع الطلب على قوة العمل في عمر أقل من ٣٠ سنة إلى حوالي الثلث من الحاجة لليد العاملة، وسيخفض الطلب على العاملين في عمر بين ٣٠ و٥٥ سنة من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ من الحاجة لليد العاملة. وبالتالي سينخفض العرض في الفئة الأخيرة ويرتفع في الفئة الأولى. كل هذا سيملي اتخاذ إجراءات في مجال إدارة العمل التي ما زالت تستند بشكل رئيسي، حتى الآن، على تحفيز العمال بالإستئجار الطويل الأجل والدفع حسب الأقدمية في العمل. ذلك أن تقادم أعمار الملاكات العاملة في الإنتاج، إنعكس مباشرة على نمو نفقات الشركات على الأجور، كون إنتاجية هذه اليد العاملة في تناقص مستمر

بسبب التقدّم في السن. وفقدت اليابان ما كانت تمتاز به من نسبة متدنية لمخصص الأجر إلى مقدار القيمة المضافة التي شكلت عنصراً أساسياً في قدرة السلع اليابانية على المنافسة.

وتصبح اليوم مسألة إيجاد العمل للمتقدّم بالسن معقدة جداً، بعد تصدع نظام الإستئجار مدى الحياة وتحفيز المسنين على ترك العمل طوعاً. فبات على المسن أن يبقى في بيته لاستحالة انتقاله إلى مشروع آخر، وإن تمّ ذلك فلفترة وجيزة لا تتجاوز السنتين. لذلك تحاول الحكومة تحفيز استئجار المتقدمين بالسن ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك عبر مساعدة الشركات التي ترفع سن التقاعد، وتوسيع قاعدة إعادة الاستخدام. كما تبرز أمام اليابان مشكلة نمو نفقات تأمين معيشة هذه الفئة من السكان وخاصة نفقات الضمان الإجتماعي التي بلغت ٤٨ ترليون سنة ١٩٩٠، وتشكل اليوم ٦٠٪ من النفقات الإجتماعية.

كما أن إعادة توزيع السكان حسب القطاعات وإعطاء الأولوية في القطاعات الحديثة للشباب، دفعا إلى هجرة واسعة من الريف الذي بقي فيه الجزء المتقدّم بالسن والذين يعيشون على حساب الضمان الإجتماعي.

٨ - الإصلاح يديق أبواب اليابان

يتساءل الباحث المطلع على مسيرة اليابان عما إذا كان اليابانيون يبالغون في تشاؤمهم وهم المعروف عنهم أنهم كانوا يحولون الإنكماش والأزمات إلى حوافز فعلية لإعادة هيكلة الإقتصاد ودفعه قدماً. أليس بالإمكان تكرار السيناريو ذاته هذه المرة أيضاً؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، بعدما شهدته اليابان من أحداث في السنوات الأخيرة. ففقدان الثقة بالنظام والتقاليد والعادات التي كانت في أساس نجاحات اليابان، يتفاقم يوماً بعد يوم ويتجسد كما رأينا في الإحجام عن التوظيف وفي هروب الرساميل الكثيف إلى الخارج وفي عدم الإستقرار السياسي المتمثل في التغييرات السريعة للحكومات وفي الفضائح. ولا يبدو الأمر هذه المرة كما في الأزمات الدورية السابقة حيث كان اليابانيون يستقبلون الأزمات كظواهر عادية تأخذ مداها ويتقنون بتجاوزها عبر ما اختزنه النظام الياباني من أوراق قوة: أشكال تنظيم النشاط الإقتصادي، النظام المالي، نظام الإدارة، نظام تدخل الدولة ونظام الإستئجار مدى الحياة.

ومع ذلك فالأمر واقع: لم تعد هذه البنى تستجيب لتحديات العولة الراهنة وتبخر الحدود بين الدول وإلغاء القيود والعوائق وانفجار موجات المنافسة الإحتكارية الجديدة، خاصة وأن هذه البنى متهمه بصيانة الإنفلات والحمائية وقمع المبادرة "بالتأمر" والتواطؤ الجماعي لإبعاد الأجنبي. وبقيت هذه السلبيات مطموسة غير معترف بها، مصنفة كصناعة الأجنب وخاصة الأميركيين، إلى أن أقرّ بها بعض المسؤولين، وبعد أن أصبحت مادة بحث ونقاش في الدوائر العلمية. أضف إلى ذلك أن تفسير تراجع الإنتاج وانخفاض المداخيل والإفلاسات المطردة، لم يعد ممكناً وكافياً في إطار آلية الأزمة الدورية العادية، ناهيك عن ارتفاع سعر البن وما جرّه من ويلات على القطاعات التصديرية في بلد يُعتبر فيه سعر الفائدة الأدنى في العالم، وفشل العديد من المشاريع الإستثمارية في الخارج والهجوم بالغاز في المترو والخسائر بالأرواح من جراء الهزات الأرضية. كلّ هذا مجتمعاً خلق جواً من التشاؤم والذهول، وبات الجميع ينتظر تغييراً ما يرفع اليابان من القعر الذي انحدرت إليه بعد أن حسبت نفسها قد تجاوزت مرحلة الركض للحاق بالمتقدمين عنها ودخلت نادي النخبة الدولي. والتغيير المنتظر إصلاحات تطال النظام الإقتصادي - الإجتماعي وما كان يُعتبر عناصر قوة فيه، بما في ذلك دور الدولة. وهم يعتبرون أن رأسمالية الدولة النامية^(١٥) التي تجسدت في اليابان، لم تعد تلي حاجات بلدهم المتطور والناجح الذي يحتاج لانفتاح كامل لاقتصاده. وهل نستغرب هذا النمط من التفكير وقد تجاوزت خسائر التراجع الأخير ١٣ ترليون ين، أو ما يزيد عن ٣٪ من الناتج المحلي سنوياً؟ لقد كان ذلك كافياً لنسف الثقة بهذا النمط من الرأسمالية، في وقت تراكم جارتها الأميركية النجاحات والنمو الإقتصادي. من هنا كانت دعوة رئيس غرفة التجارة والصناعة لخلق بيئة إجتماعية - إقتصادية تعطي الثقة للناس بمستقبلهم^(١٦).

ومنذ أواسط التسعينات، تحوّل الإقرار باستنفاد عوامل القوة في الإقتصاد الياباني إلى موضوع صراع، حيث جعلته المعارضة مادة للهجوم على السلطة، وهو ما فعله حزب الأفاق الجديدة وزعيمه أوساوا المنشق عن الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي أعلن أن لا مخرج لليابان من أزمتها إلا بالإنفتاح الكامل على المجتمع الدولي وأسواقه، وإزالة العوائق والقيود التي تخنق المبادرة والإبداع والنمو الإقتصادي^(١٧). وكانت دعوة

Ch. Jonson. "Japan. Who Governers" (the rise of development state, New York, 1995. . ١٥

"Financial Time" 20. III. 1996. . ١٦

"The Economist" 9. III. 1996. . ١٧

صريحة للإصلاح يوافقها الرأي فيها قادة التحالف الحاكم الذين أقرّوا بضرورته، لكنهم متخوفون من مأزق سياستهم الشعبية. فوزير الصحة السابق أعلن عن رغبة الشعب الياباني بتخفيض عدد الموظفين وضرورة إعادة النظر بدور الدولة، بحيث يكون قطاع الدولة مكملاً للقطاع الخاص وليس معرقلاً له. ويضيف أحد قادة الحزب الديمقراطي أن اليابان لم تعد بحاجة لحكومة تتصرف كمدافع عن كل فرد وكل شركة، بل تحتاج لحكومة صغيرة تساعد المواطنين على مساعدة أنفسهم، وعلى الدولة أن تتحمل المسؤولية فقط عندما تعجز أجهزة السلطة المحلية عن ذلك.

من هذه الأمثال، يبدو وكأن الجميع اتفق على ضرورة إجراء الإصلاحات وتنفيذها. غير أنهم اختلفوا على حجم هذه الإصلاحات ووتأثيرها والنواحي التي ينبغي أن تطلها. من هنا كان الحزب الحاكم الذي أدار اليابان منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يُجهض محاولات الإصلاح بحجة الحفاظ على الاستقرار. فاليابان بلد صغير المساحة، كبير بعدد سكانه، فقير بموارده الطبيعية. وبالتالي فهذا التوصيف يدفع لإستنتاج ضرورة الدور الكبير للدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية. وقد تُرجم هذا الدور بإنشاء جيش واسع من الموظفين البيروقراطيين، الذين استحوذوا على السلطة الفعلية في الدولة وحولوا السياسيين إلى مجرد رموز في وزاراتهم ومراكزهم العالية يوقعون إقتراحات وخطط موظفيهم. وكان الموظفون، لفترة قريبة، بعيدين عن الشبهات والنقد، لكنهم أمسوا مؤخراً محط إتهام بالإختلاس والرشوة والفساد. وأعربت فدرالية أرباب العمل عن رغبتها في الحد من القيود الحكومية التي باتت عاملاً مسؤولاً عن ارتفاع كلفة الإنتاج وتدني قدرة السلع اليابانية على المنافسة. كما رأت أن التأخر في إجراء الإصلاحات الضرورية مسؤول عن ارتفاع سعر الين والإنكماش الإقتصادي.

وتتلخّص هذه المطالبة بكف يد البيروقراطية عن التدخل في سوق العمل للحفاظ على أعداد كبيرة من العاملين في وظائفهم بحجة الحفاظ على الأمن الإجتماعي؛ وبالحد من التدخل في الأسواق المالية ودعم المشاريع الضعيفة واستخدام الضرائب المحصلة لدعم وزارة السكن التي كانت على شفير الإفلاس، وإلغاء القيود المعرّقة لإدخال التجديدات العلمية حيز الإنتاج. وقد تزامنت هذه المطالبة مع نشر نتائج استفتاء قامت به وكالة هاكوهود سنة ١٩٩٥ حول الموقف من دور الدولة، إذ تبين أن ٢٣٪ فقط يعتبرون أن وضع الدولة مستقر مقابل ٤٠٪ لعام ١٩٩٢، وأن أكثر من ٦٥٪ قد فقدوا الثقة بالدولة ويكتفون بالكره للموظفين البيروقراطيين^(١٨).

ويرتبط مصير هذه الإصلاحات بالبنية التحتية السياسية الحاكمة وشكل تعاطيها مع هذه القضايا، وهي متمثلة بتحالف الحزب الديمقراطي والحزب الإشتراكي (الذي دام فترة قصيرة) وبالأول بالدرجة الأولى. فالحزب الليبرالي يحكم البلاد، كما ذكرنا، منذ الأربعينات، وكان يحظى باحترام الناخبين لأن ازدهار اليابان ارتبط به. وكان الناخبون يفضون النظر عن هفوات هذا الحزب ويكتفون بتوجيه عقوبات انتخابية محدودة بحقه. من هنا كان الدور الضخم للدولة في مسيرة اليابان. لكن المكوث الطويل في السلطة سبب المشاكل والهفوات والإنحرافات، فتراكم في حساب هذا الحزب الكثير من الإتهامات بالرشوة والفساد مما تسبب في فقدانه ثقة شريحة واسعة من الناخبين وانشقاق جزء من الحزب تحول إلى المعارضة، وأخيراً خسارة الانتخابات سنة ١٩٩٣. وريحت معارضة أوساوا الانتخابات تحت شعارات ووعود بإجراء إصلاحات جذرية تتمحور، كما ذكرنا، حول فتح اليابان أمام الأجانب للتفاعل مع الرساميل الأجنبية. وكان أوساوا قد فهم جيداً أن هذا النهج ليس سهلاً وأن تطبيقه صعب جداً لأن اليابان تعودت على دور أساسي للدولة، ومع ذلك جازف بالتصدي لهذه المهمة^(١٩). ولأن الرأي العام الياباني (أو الجزء الأساسي منه) قد افترض أن هذا النهج سيخرج اليابان بسرعة من أزمتها وسيدفع النمو الإقتصادي إلى الأمام وهو ما لم يحصل، سقط أوساوا بعد ثمانية أشهر وعاد الحزب الديمقراطي إلى السلطة بمفرده سنة ١٩٩٦. لكن الجديد في الأمر هو تبني هوشوموتو نهج الإصلاح الجذري الذي يعرف أن نصف حزبه يعارضه. ولأن جمعته لم تتخلص من إرث الماضي بل راکمت فوقه من السلبيات والمراوحة والعجز عن حل الأزمة التي تقاطعت وتفاقت مع أزمة شرق آسيا وبها، سقط هوشوموتو في الصيف الماضي مفسحاً المجال أمام مغامر جديد هو أبوتشي.

وهكذا يتغير القادة والأفراد، والمطلوب، حسب رأي القطاع الخاص الياباني، أمر جوهري: وضع اليد على الجرح. نعم لقد كان نظام الإستئجار مدى الحياة وتحديد الأجور حسب الخبرة والتقدم في الوظيفة، عامل ازدهار للمؤسسات. وكانت مساومة ناجحة: إستماتة من أجل المؤسسة لقاء ضمانات مدى الحياة. صحيح أن شبكة العلاقات الهرمية بين المؤسسات والشركات المختلفة الأحجام، عامل إستقرار في النظام الإقتصادي ومصدر ثقة بالمستقبل، وصحيح أن دور الدولة خلق للشركات اليابانية المناخ الذي تحلم به أية مؤسسة من حماية و ضمانات لوحدة المنافسة الخارجية، وصحيح أيضاً أن التحرير المفرط لعمل الأسواق المالية قد غذى الطفرة الإقتصادية؛ لكن عوامل

الإزدهار هذه، كما وأنّ كلّ العوامل الأخرى، لها حدود تاريخية وحدود لفعالها. فالجانب الآخر للعملة مجموعة من السلبيات والتناقضات تضمنتها هذه العناصر أدت في النهاية إلى استفادها لطاقاتها على الفعل الإيجابي.

فنظام الإستئجار لمدى الحياة كان سبباً لمرقلة إدخال الكوادر الشابة الجديدة الكفؤة المتخرجة حديثاً والمكتنزة بآخر منجزات العلم، لسوق العمل، لأن فرص العمل كانت محجوزة بالعناصر القديمة. من جهة ثانية، تصل الكوادر القديمة المتمرسّة في مواقعها إلى حدودها المصرفية والوظيفية ممّا يجعل كلفة الإنتاج مرتفعة، وممّا يجعل إدخال التقنيات الحديثة عملية بطيئة وينعكس سلباً على القدرة التنافسية للسلع اليابانية. لذلك شرعت الشركات بالتحايل على القانون وتحويل نظام استئجار العمال والموظفين بشتى الوسائل دون المساس بجوهره. لكن ضغط الأزمة وارتفاع النفقات الإنتاجية دفع بها إلى خرقه في البداية عبر طريق تقليص أعداد المستأجرين الجدد، ومن ثمّ عبر صرف العمال وتحفيزهم على التقاعد باكراً أو دفع العاملات للزواج وترك العمل.

كما وصل نظام العلاقات التعاقدية بين الشركات هو الآخر إلى حدوده القصوى، وياتت الشركات المتعاقدّة من الطرفين تشعر بحدوديته: فالشركات الكبرى لا ترى أن مطالبها تُحقق دائماً من قبل شركائها، ممّا يعني، بالنسبة إليها ضرورة التفتيش عن شركاء جدد، أي التحرر من هذا القيد. وبدورها، تشعر الشركات المتوسطة والصغرى أنّها رهينة لدى الشركات الكبرى وأنّها معرضة للإفلاس بمجرد أن يفك هذا العقد، لأنّ التكنولوجيا المستخدمة لديها إنّما استخدمت لخدمة شركة محدّدة ولتقديم خدمات محدّدة. لذلك كان التحرر من هذه العلاقات محطّ اهتمام ومطالبة بتفويضها من قبل دوائر الأعمال على اختلافها.

غير أنّ هذه التحولات والتطورات ترافقت وتترافق بخوف متزايد من قبل الفئات الخائفة على مستقبلها وعلى قدرتها على التكيف مع الأشكال المستجدة، ممّا وُلد شعوراً بالتشاؤم المتزايد لدى مختلف فئات المجتمع.

٩ - ضغط العوامل الخارجية

بالإضافة إلى ضغوط العوامل الداخلية، تلقي العوامل الخارجية بضغطها على اليابان: الإحتكاكات التجارية الخارجية مع الولايات المتحدة؛ الحاجز الرقيع الذي نصبه

الإتحاد الأوروبي حول نفسه بوجه الأجنب، الإفلاس الذي تعرض له شرق آسيا وما تركه من انعكاسات على اليابان والطموح لانتزاع موقع سياسي في العالم يتناسب والقدرة الإقتصادية اليابانية.

فالمعجز التجاري الأميركي مع اليابان كان ولا يزال موضع خلافات وحوارات عديدة تتم على مستوى القمة. واليابان متهمة بإغلاق أبوابها أمام السلع والرساميل الأميركية في وقت تنتقل سلعها ورساميلها بحرية إلى الولايات المتحدة. وترد اليابان بأن السبب يعود لاختلالات بنيوية في الإقتصاد الأميركي لا دخل لها بها. لكن هذا الجواب لم يحلّ السجال. والإتحاد الأوروبي يواجهها بالإتهامات نفسها ويجعلها فريسة لسياساته الجديدة المقيدة لحركتها في كل المجالات. وكانت اليابان تطمح لأن تشكل بلدان شرق آسيا عمقها الإحتياطي في المنافسة بين المراكز الرأسمالية، لكن إفلاسها جعلها فريسة للرساميل الأميركية والأوروبية التي تشتري مؤسساتها بابخس الأثمان.

ويقلق اليابانيين عدم احتلال بلادهم لموقع دولي لائق بها، بحيث تبقى على الصعيد الدولي تابعة بشكل كامل للولايات المتحدة وهو ما لم يعد يتناسب مع الموقع الإقتصادي والتجاري الذي بلغته. وقد كبلتها الولايات المتحدة باتفاقية الشراكة الأخيرة التي عقدها معها كرد فعل على اتفاقية الشراكة بين روسيا والصين. ويتزايد القلق من جراء العلاقات المتقلبة وغير المحددة نهائياً مع جاراتها: الصين وكوريا بشقيها، وروسيا. ويكفي التذكير بأنه لا توجد اتفاقية سلام حتى الآن مع روسيا بعد الحرب العالمية الثانية. واليابانيون غير واثقين من أن الأميركيين سيقدّمون لهم مقعداً ثابتاً في الأمم المتحدة. من هنا بات هذا الموضوع ضاغطاً على الرأي العام الياباني الذي يرغب في الإرتقاء ببلده إلى موقع متقدّم على الساحة السياسية الدولية.

خاتمة

ما هو مقترح على اليابانيين (وقد اقترحته عليهم مسيرتهم) هو نوع من المشي بعكس السير: طلاق مع النمط الكينزي في التطور الإقتصادي بما يعني ذلك من كف يد الدولة عن التدخل، وإفساح المجال أمام نيوليبرالية لا تُسمى باسمها بل يُستعاض عنها بتكريس الإنفتاح وكسر القيود وإلى ما هنالك، في وقت يتم العكس في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية حيث عاشت النيوليبرالية فيها عقداً من التجارب أوصلتها إلى أزمات حادة، وكان آخرها التغيير في ألمانيا. وربما كان تخوف اليابان من هذه

المسيرة المعاكسة لمسار العالم الرأسمالي مفهوماً ومبيراً، لأن اليابان لم تجرّبه ولأنها لم تجرّب حالات التداول بين النهجين كما حصل في أوروبا وأميركا. لكنه مسار جديد ولذا فهو يشكل مصدراً للخوف.

إن العرض الذي قمنا به لمسيرة اليابان الحديثة، يُؤكد الإستنتاج الذي أوردناه في مطلع البحث بأن اليابان تخوض بداية موجة طويلة جداً في تطورها، وهي إذاً أمام تحدي تبديل النمط التكنولوجي والإداري والسياسي الإقتصادي. إنّها أمام استبدال نمط التكنولوجيا الذي سيعوض لها نفقات فتح أسواقها أمام الأجانب وتحرير أسواقها المالية والحد من تدخّل الدولة في دعم الإقتصاد، ويعني تحرير نظام المؤسسات والعلاقات ما بينها. وهذا النمط يحتاج إلى نظام علاقات عمل أكثر مرونة إذا لم نقل عالي المرونة، بحيث يفسح المجال أمام الكوادر العلمية الجديدة لاحتلال سدة النظام التكنولوجي. بهذا المعنى ليست اليابان في خطر الإجتياح الأجنبي كما تروّج بعض الدوائر العلمية، وليست على أبواب الإفلاس، لكنّ تسارع الأحداث وكثافتها رسماً صورة عن وضع اليابان يميل إلى المساوية.

النزاع وإدارة النزاع

د. كمال حمّاد(*)

١ - مقدّمة

النزاع موجود في حياة الإنسان حتى في زمن السلم، وهو يحمل في طياته بعض العناصر البناءة والنافعة إلى جانب العواقب الوخيمة والقوى المدمرة الأليمة. وهدف حل النزاع هو أن يزيل أو يلطف نتائج النزاع السلبية وأن يحافظ في الوقت نفسه على مميزاته النافعة والباعثة إلى الحيوية^(١).

يشير «جوزيف هيميز» (J. HIMES) في مؤلفه حول النزاعات، إلى أن الناس عدائية وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض. ويرأي «هيميز» يعود السبب الرئيسي للحروب بين القارات إلى ما يُسمى بالثورة الملاحية في أوروبا الغربية (في القرنين الخامس والسادس عشر). فاختراع المزولة^(٢) والبوصلة وبناء البواخر، سمحت للبجارة من البرتغال وإسبانيا وهولندا وإنكلترا وفرنسا بالإبحار إلى ما وراء شواطئ أوروبا وشمال أفريقيا. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ غزو القارات وابتدأت الحروب التي لا تنتهي، والتي أدت إلى إخضاع قارات مثل أفريقيا وأستراليا وآسيا وأميركا.

وكان القرن الثامن عشر عصر التتوير، فيه تشكلت النظرية الماركسية حول صراع الطبقات التي طرحت الأسس الأيديولوجية لأنواع جديدة من الحروب، مثل الثورة

(*) - أستاذ في كلية القيادة والأركان - الجيش اللبناني. أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجامعة اللبنانية.

١ - «دليل مرجعي ومادة تعليمية في مجال حل النزاعات»، باريس ١٩٩٤، صفحة ١١.

٢ - آلة للتحقق من مركز السفينة بالنسبة إلى خطوط الطول والعرض.

الوطنية بغية الإستقلال، والصراع للإستئثار بالسلطة وبالمنفعة الاقتصادية وبقيم دنيوية. وتميزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية باندلاع حروب جديدة، كالحرب الإسرائيلية العربية، والنزاع الكوري، والمسألة الجزائرية، والحرب الفيتنامية، وعدد من الحروب الأقل اشتعالاً في آسيا وأميركا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

ويُرشدنا علم شرح الرموز الكتابية (Typology) إلى وجود سبعة أنواع من النزاعات هي:

أ - النزاعات ذات الطابع الخاص.

ب - النزاعات المدنية.

ج - الاضطرابات الداخلية.

د - المؤامرات.

هـ - النزاعات المحلية.

و - التقاليد والأعراف المحافظة وما ينتج عنها من مواجهات ومعارضات تسبب النزاعات.

ز - الحروب الدولية.

٢ - تعريف النزاع الاجتماعي

ويعتبر التعريف للنزاع الاجتماعي الذي نشره (Coser) في عام ١٩٦٨ من بين أهم التعاريف في هذا المجال، وفيه يقول: "ممكن أن نعرف النزاع الاجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة، أو على السلطة، أو على موارد نادرة، أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن الأهداف لأطراف المتنازعة، ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار، أو التخلص من المنافس الآخر"^(٣).

٣ - أوجه النزاع

يوجد وجهان فقط للنزاع حتى ولو كان المشاركون فيه أكثر من ذلك بكثير.

- الوجه الأول: هو الصراع ضد خصم، لامتلاك منفعة نادرة وهو صراع واقعي، لأن له حدوداً خارجية محددة، أي الحصول على منفعة نادرة.

H.Joseph, "Conflict and Conflict Management", Athens, 1980, P. 13. - ٢

- الوجه الثاني: هو على العكس من الأول، نزاع غير واقعي، لأنه يتصل بنفسية وشخصية محرك النزاع بهدف إزالة توتر شخصي، إرضاء نزاعات كامنة في نفسيته، عمل عدائي مريح له شخصياً، ويخدم بالمحصلة النهائية نفسه، أكثر من تحقيق أهداف خارجية. والعامل الأساسي في النزاع هو الاعتقاد لدى طرف أو أطراف معينة، بأن الأطراف الأخرى هي العائق أمامها، لحصولها على بعض المنافع مثل السلطة، الموارد، وغيرها، ولذلك، برأيها، يجب أن تزول.

وتعتبر المفاهيم التالية: استمالة وإقناع، دعاية، مقاطعة، تظاهرات، ابتزاز وتهديد، إرهاب، عمليات ثورية، حصار، عدم الطاعة المدنية، عمليات عسكرية. أنواعاً وأشكالاً من التكتيك الذي يستعمل واسعاً في النزاعات.

ويكشف تكتيك النزاعات عن تركيبتين بارزتين:

الأولى: هي أعمال مشتركة تعمل بواسطة اتحادات العمال، الوحدات العسكرية، الخلايا السياسية، أو بواسطة وحدات مهنية، حركات اجتماعية ومنظمات، وغالباً ما تكون تلك الجماعات غير منظمة رسمياً.

والثانية: هي رد فعل السلطة، التي تُجند قوتها من احتكار إدارة المنافع والموارد المهمة في الدولة، بحيث يشعر المناوئون لها بأنهم مهددون.

٤ - خصائص النزاع

يعرف (MACK and SNYDER) خصائص النزاع على الشكل التالي:

- أ - ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.
- ب - يتورط في النزاع طرفان على الأقل.
- ج - تتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
- د - سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل الطرف الآخر، الإضرار به أو إبادته أو إلى ضبط المعارضة.
- هـ - يشمل النزاع أيضاً امتلاك السلطة أو ممارستها، أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.
- و - للنزاع نتائج اجتماعية مهمة^(٤).

وللنزاع مستويات عدة بحسب حدته، تتدرج من الاختلاف البسيط في الرأي إلى الخلاف الجدّي، فالنزاع المتجذّر، فالنزاع المزمّن، ثم النزاع العنيف. وقد تختلف طبيعة النزاع بحسب موضوعه. صحيح أن كلّ نزاع ينفرد بخصائصه ومستوى حدته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالباً ما يشاطره غيره من النزاعات مميزات مشتركة عديدة. فالشعور بالغضب والإحباط والخوف وفقدان التواصل، والميل إلى لوم الآخر أو تجريده من إنسانيته، والتصعيد واتخاذ القرارات الاستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض أو الوساطة؛ كلها عوامل نجدها وغيرها في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفي أزمة البوسنة والهرسك، وغيرها من الأزمات. إذاً فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص الكاملة هي نفسها أو قد تتشابه إلى حد بعيد^(٥).

٥ - أركان النزاع الدولي

يُقصد بالنزاع الدولي "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما".

وللنزاع الدولي ثلاثة أركان رئيسية هي:

أ - الأطراف: يُشترط أن يكون النزاع بين طرفين على الأقل.

ب - الدولية: يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام.

ج - المنازعة: وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أصلاً أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغيّر تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية لإثبات ذلك.

٦ - تصنيف النزاع الدولي

إن تكوين أي نزاع يتطلب إثباتاً موضوعياً، إذ أن أي خلاف يُحدّد بالنسبة إلى خصائصه الذاتية. ويميّز الفقه بين فئتين أساسيتين من النزاعات الدولية: النزاعات ذات الطابع القانوني والنزاعات ذات الطابع السياسي، كما ظهرت مؤخراً فئة ثالثة جديدة هي النزاعات ذات الطابع الفني أو التقني^(٦).

٥ - دليل مرجعي، مرجع سابق ذكره، صفحة ١٢.

٦ - روسو شارل، «القانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٨٢، ص. ٢٨٣.

٧- أسباب النزاعات الدولية ومصادرها

تتفرد ظاهرة النزاع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية معقدة. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف.

أ. في أسباب النزاع:

من ناحية الأسباب، هناك الأسباب البعيدة والأسباب المباشرة، ومن جهة المصادر هناك مصادر عديدة ومتنوعة مسببة للنزاعات.

- أما الأسباب البعيدة، فهي هامة ولكن ليس من شأنها أن تبلور النزاع وتبرزه للعلن. وهي لا تحقق سوى تصرفات من طبيعة عمومية ومتدرجة، وتتمثل عادة بوجود عقائد متعارضة.

- أما الأسباب القريبة، فتؤدي إلى تبادل الادعاءات المتعكسة. إنها تفرض عملاً أكثر منهجية وتطرح على الساحة الدولية كيفية إزالة التوتر ودرء الأزمات. وتُلاحظ الأسباب المباشرة في الأزمات المحدودة أو على مستوى المرحلة النهائية لخلافٍ طويل، ويمكن أن تكون فجائية وتحمل معها التهديد والخطر.

وهناك نمطان من المنازعات الدولية:

الأولى: وهي الأخطر، لأنها تستهدف العناصر الأساسية للدولة مثل الإقليم والسكان والسلطة.

والثانية: تستهدف التشكيك بمسلكية إحدى الدول في علاقاتها الخارجية، إذن رهانها أقل ويمكن وضع حد لها إما بالطرق القانونية أو باتفاق رضائي^(٧).

ب. مصادر النزاع: تعزى أسباب النزاعات إلى المصادر التالية:

١ - مصادر فردية - نفسية: وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة. وتوفر الصراعات والحروب والنزاعات الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

٧ - سرحال أحمد، «قانون العلاقات الدولية»، بيروت، ١٩٩٠، صفحة ٢٨٢.

كما أن نظرية الإخفاق والإحباط التي يزعم دعايتها أن الدافع إلى النزاع والتصارع الدولي ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي الذي يبلغ ذروته في ظروف الأزمات، وخاصة عندما تصاب الخطط الوطنية للدولة بالإخفاق والفشل.

كما أن اعتبارات خاصة بشخصية صانع القرار في دولة معينة، مثل الميل الجارف إلى الزعامة، أو ميل إلى العدوان، تُعتبر كمصدر من مصادر النزاعات الدولية.

٢ - مصادر أيديولوجية: إن التناقضات الأيديولوجية في المجتمع الدولي، تمثل الحقيقة الكبرى التي تتبع منها وتدور في فلكها كافة أشكال النزاعات والصراعات الدولية القديمة والحديثة^(٨).

٣ - مصادر جيوبوليتكية: قامت نظرية (راتزل) (Ratzel) على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتعن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه. وكان (راتزل) ينظر إلى الحدود الإقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة لصالح الدولة الأكثر قوة. وأكد (راتزل) أن الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام النزاعات الدولية لسبب طبيعي، وهو أن الحدود إذا نُظر إليها على أنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة^(٩).

وإن كان المصدر الجغرافي للنزاعات الدولية قد تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور المتغير الجغرافي في السياسة الدولية واستقرار الحدود السياسية الدولية إلى حد كبير، إلا أنه لا يزال يقف وراء النزاعات المعاصرة، سواء كمصدر للنزاع أم كحجة تُساق لتبرير السلوك النزاعي.

٤ - مصادر ديموغرافية: تؤكد نظرية (بول ريبو) (Paul Ribot) أن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وتقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب. كما أن نظرية الدورات الديموغرافية للدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل وهي: مرحلة النمو البطيء، مرحلة الانفجار، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن. وفي المرحلتين الثانية والثالثة، يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي^(١٠).

٨ - أحمد يوسف أحمد، «الصراعات العربية - العربية، ١٩٤٥-١٩٨٢»، بيروت ١٩٩٦، صفحة ١٦٢.

٩ - مقلد إسماعيل صبري، «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، بيروت، ١٩٧٩، صفحة ١٠٠-١٠١.

١٠ - المصدر السابق.

كما أن حجم السكان إذا تزايد على نحو لا يتناسب مع موارد الدولة، واستحال الوفاء بفجوة الموارد المطلوبة لهؤلاء السكان من خلال التفاعلات السكانية، يمكن أن يكون مصدراً للصراع، إذا سمحت بذلك الموازين الإقليمية والدولية. كذلك فإن توزيعاً عمرياً معيناً للسكان يمكن أن يكون مصدراً لسلوك صراعي للدول^(١١).

٥ - مصادر تتعلق بالنظام السياسي الداخلي وأخرى بالنظام الدولي: إن أنظمة الحكم الدكتاتورية بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي إليها والأساليب التي تنتهجها، تُعتبر المصدر الرئيسي والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.

وعلى المستوى الداخلي، فهناك علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في سلوك صراعي، بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في نزاعات دولية. والمنطق الكامن وراء هذا الافتراض، أن تورط الدولة في صراع دولي، يمكن أن يحقق لها التماسك الداخلي المطلوب، ويمكن أحياناً أن يُفاهم الانقسامات الموجودة لدى كل هذه الأطراف أو بعض.

وعلى المستوى الدولي، كان الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمثل بحد ذاته مصدراً من مصادر النزاعات الفرعية، ترتبط على الأقل برغبة كل من الدولتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) في توسيع رقعة نفوذهما عالمياً. واليوم وبعد غياب الاتحاد السوفياتي عن المسرح الدولي، لا يُستهان بقدرة الشركات العمالقة والمتعددة الجنسيات على التدخل بالشؤون الداخلية للدول، من أجل مصالح اقتصادية وسياسية خاصة بها، وكل هذا يُعتبر مصدراً للنزاعات في الدول أو ما بينها.

٦ - مصادر تتعلق بالموارد النادرة: الطاقة والغذاء والمعادن والمياه من الموارد النادرة، كانت وستبقى محط أطماع الدول العدوانية. وتلك الموارد النادرة تُعتبر مصدراً أساسياً من أسباب النزاعات الدولية^(١٢).

٧ - مصادر تتعلق بالتدخل بالشؤون الداخلية والخارجية للدول: التدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض مسوّغ أو سند قانوني. والغرض منه يكون غالباً رغبة دولة قوية في إخماد سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها.

١١ - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، صفحة ١٦١.

١٢ - BARNET R.J., "The Lean Years, Politics in the Age of Scarcity", New York, 1980

وللتدخل أشكال وصور عديدة، فقد يكون سياسياً أو عسكرياً، وقد يكون فردياً أو جماعياً، وقد يكون صريحاً أو خفياً مُقنَّعاً، وأشهر أنواع التدخل هو التدخل العسكري والعقائدي والسياسي والإنساني والمالي^(١٣).

٨ - مصادر تتعلق بالفقر والتخلف والتبعية وعدم الاستقرار: إن معظم النزاعات التي يتعين على المجتمع الدولي تسويتها هي ليست بنزاعات محتدمة بين الدول، بل هي ناشبة في داخلها ذاتها، وتمسّ بالمقام الأول السكان المدنيين والمدن والأرياف، وتقوض المؤسسات وتخرب الهياكل الأساسية للدول وبالتالي اقتصادياتها الوطنية. وإن المجتمع الدولي لن يستطيع التعامل مع النزاعات الجديدة ما لم تُستأصل الأسباب العميقة لنشوبها. وهذه الأسباب اقتصادية واجتماعية في معظمها، تتراوح بين الفقر والتخلف المستوطن، وضعف المؤسسات أو عدم وجودها، والتبعية وعدم الاستقرار، وهي أيضاً المصادر الرئيسية لنشوب تلك النزاعات^(١٤).

٩ - مصادر تتعلق بالنزاعات الإثنية في الدول التعددية: تشكل النزاعات الإثنية في دول العالم الثالث ٩٠٪ من مجموع النزاعات الدولية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية. ومعظم هذه النزاعات طويل الأمد، نتيجة اندلاع الصراعات الإثنية التي تتداخل فيها اللغة والحضارة والهوية والدين والانتماء القبلي والعرق واللون. وغالبية هذه الصراعات اليوم، ليس بين دولة وأخرى، بقدر ما هي نزاعات بين مجموعة إثنية وأخرى داخل الدولة الواحدة^(١٥).

٨ - مراحل النزاع

إذا انطلقنا من أن النزاع والحرب يُعتبران الأشكال الأساسية للنزاعات الدولية، فإنه يجب الإشارة إلى الاختلاف ما بين الحالة (أو الموقف) وبين (النزاع)، علماً بأن الحالة (أو الموقف) تأتي قبل (النزاع)، وذلك ما أكدت عليه المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وإذا نظرنا إلى النزاع كعملية تجتاز مراحل متتالية من الأطوار، فإن الحالة (أو الموقف) تخلق ستة أطوار من النزاع:

١٣ - حمّاد كمال، «القانون الدولي العام المعاصر»، بيروت ١٩٩٥، صفحة ٤٢-٤٥.

١٤ - حمّاد كمال، «النزاع المسلح والقانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٦٤-٦٥.

١٥ - رعد غسان، «النزاعات الإثنية في الدول التعددية»، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٣١-٤٠.

- **الطور الأول للنزاع:** ويكون في حالة متوسطة للتناقض الموعى للأطراف، يُعبّر عنه بشكل تنازعي، ويأخذ شكل الموقف الذي إما أن يستمر وجوده الذاتي كحالة أو يتحول إلى نزاع.

- **الطور الثاني للنزاع:** إن طور النزاع الذي نتج عن هدف محدد، أو استراتيجية معينة، أو شكل صراع الأطراف، قد يطرح ردة فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، ولهذا يظهر في شكل نزاع يملك طابعاً سياسياً أو قانونياً.

- **الطور الثالث للنزاع:** يظهر بشكل تورط في صراع بهذا الشكل أو ذلك مع الدول، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات بين الأطراف المتنازعة. والكلام هنا يدور حول اكتساب أي شكل من النزاع طابعاً سياسياً، يُعبّر عنه بقابليته على تهديد السلم والأمن الدوليين. والشاهد العملي لمستوى هذا النزاع يعتبر حملات إعلامية على شخصية رسمية، أو على دولة متنازع معها، دعاية تخريبية، دعاية للحرب.

- **الطور الرابع للنزاع:** يظهر كأزمة سياسية دولية من شأن استمرارها أن يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وتستخدم الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل أيديولوجية، اقتصادية وسياسية، والتي تتراوح ما بين أعمال التدخل التخريبية والتي تشمل اعتداء على أشخاص أو تخريب مؤسسات الدولة الأساسية والتي يرتكبها أشخاص أخفوا هويتهم الرسمية، لكنهم بالحقيقة يعملون باسم الدولة المتنازع معها وبتكليف منها.

- **الطور الخامس للنزاع:** ينتقل أحد الأطراف إلى الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود. ويُعتبر هذا الطور كفترة ما بين مرحلتين، أولى، تنتهي معها مرحلة سلمية النزاع، وثانية، أحد الأطراف ينشئ تهديداً غير مباشر باستعمال قواته المسلحة في النزاع. ويمثل هذا بحد ذاته انتهاك أحد الأطراف في النزاع لالتزاماته الدولية، ويُعبّر عنه مثلاً، في حشد القوات المسلحة، أو في الحوادث الحدودية.

- **الطور السادس للنزاع:** ويُعبّر عنه بالنزاع المسلح، وهو لجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوة ضد دولة أو دول أخرى، وهو ما نبذه ميثاق الأمم المتحدة صراحة عندما حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامهما في العلاقات بين الدول^(١٦).

١٦ - HIMES Joseph, "Conflict and Conflict Management", Athens, 1980, Wright Q, International-law and the United Nations, Bombay, 1960.

٩ - إدارة النزاع

نَمَت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز الأبحاث الخاصة بقضايا الحرب والسلام.

ففي نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، رعت منظمة الأمم المتحدة مؤتمرات دولية وشجعت نشاطات متنوعة عائدة لقضايا النزاعات وطرق تسويتها. وعلى موضوع الحرب والسلام، ركزت منظمات عديدة ومراكز أبحاث دولية نشاطها الجديد، وكرست أبحاثها وأعمالها. ومن بين تلك المراكز البحثية نذكر على سبيل المثال فقط، مركز حل النزاعات في جامعة ميتشغن، ومعهد أبحاث السلام في النرويج، ومركز دراسة النزاعات الدولية في جامعة ستانفورد، ومركز الأبحاث في جامعة كولومبيا، ووكالة الولايات المتحدة لمراقبة السلاح والتسلح، ومركز الدراسات في جامعة شيكاغو، ومؤسسة الأبحاث المتعلقة بالسلام والتربية والتنمية في جامعة كولورادو، ومركز الدراسات للمؤسسات الديمقراطية في سانتا بريرا، بالإضافة إلى مركز مراقبة التسلح في السويد والأمم المتحدة. وقد قدمت لنا كل هذه المراكز والمؤسسات رؤية قيمة مفادها أن إدارة النزاعات هي قضية عامة تهم المجتمع الدولي بأسره، لذلك يجب أن تُتخذ بقرار مشترك، وتتخذ بعمل مشترك أيضاً. من هنا تتأوب الأفكار من فكرة قيادة النزاع إلى فكرة إدارة النزاع^(١٧).

أ- أدوات النزاع: تتميز أدوات النزاع بـ ٤ مكونات رئيسية وهي قائمة على:

- مجموعة سلوك،
- موجهة لأهداف خارجية،
- إحصاء الوسائل والغايات المرجوة،
- إدارة مشتركة.

أولاً: مجموعة سلوك:

إن القرار باللجوء إلى أدوات النزاع ممكن أن يتطور من خلال عملية تدريجية.

وفي كتابه "الرأي العام في الفيضان" أظهر (كانتريل) (Cantril, H) عملية تطور اتخاذ قرار الولايات المتحدة الأميركية بدخولها الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، قائلاً: "إن تأييد الرأي العام الأميركي لإعلان الحرب، تطور خطوة خطوة في خلال سنتين ونصف

السنة، أي بين هجوم الألمان على بولندا في أيلول ١٩٣٩ وبين الدخول الرسمي للولايات المتحدة الحرب في عام ١٩٤٢".

وأشار كانتريل في دراسته إلى القضايا التدريجية لتطور القرار والتي جاءت كأسئلة جديدة طُرحت على الرأي العام، من خلال الصحافة الأميركية، ومن تلك الأسئلة:

- بيع الأسلحة للدول الديمقراطية!
- التخلي عن الحياد لمساعدة المملكة المتحدة!
- مقاومة النازية يعني المساعدة في تقصير فترة الحرب!
- مقاومة النازية بأي ثمن!
- متى سنقاتل؟

وفي ربيع عام ١٩٤٢، اتخذ الرئيس الأميركي روزفلت والكونغرس الأميركي القرار الشهير بإعلان الحرب على ألمانيا^(١٨).

ثانياً: موجهة لأهداف خارجية:

توجه أدوات النزاع باتجاه تحقيق أهداف معينة تقع أحياناً خارج دائرة الصراع نفسه. ومن الممكن أن يُوظَّف النزاع لإزالة توتر ما أو إعلان شعور أو موقف معين. وهذه سمات عريضة، أما النزاع فهو كما نلاحظه أداة لربح مركز أو قوة أو موارد نادرة.

ثالثاً: إحصاء الوسائل والغايات المرجوة:

يحتل العقل، أي الإدراك، المركز الثالث في مكونات أدوات النزاع.

لقد فكر المتنازعون ولا شك في أسباب النزاعات ورسوموا وخططوا تكتيكاً للعمليات العسكرية. ولقد أدركوا وأحصوا أيضاً الوسائل والغايات المرجوة من نزاعهم، كما أنهم فكروا بأن الحرب ربما قد تكون الطريق الأفضل لحل مشاكلهم وتسويتها، وبالتالي ستكون الطريقة الفضلى والمناسبة للاستيلاء على الموارد النادرة التي يبحثون عنها ويخططون للحصول عليها.

رابعاً: إدارة مشتركة:

ممکن لإدارة النزاع أن تُفعلَّ بواسطة التنظيم المتقن، وبواسطة تنسيق لجهود الأطراف المشتركة في المسعى الجماعي.

وتفعيل إدارة النزاع يتحقق بواسطة القادة، ومن خلال تقسيم الأعمال بينهم، وبواسطة الفهم المشترك لأهداف العمل الجماعي.

ب - طرق إدارة النزاع:

أولاً: منع النزاع:

- طبيعة المنع: أشار (بولدينغ) (Boulding) في كتابه «النزاع والدفاع» إلى منع النزاع قائلاً: "إنه إذا وُجد نظام اجتماعي ديناميكي ينمو باتجاه نزاع غير قانوني، وإذا لم يتخذ أي شيء لإعاقة العملية، فإن الصراع حينئذ سيكون محتملاً".

وناقش (بولدينغ) أيضاً موضوع منع النزاع عن طريق تغيير الوضع القائم أي باستبدال النظام الاجتماعي الموجود بنظام آخر^(١٩).

- منع النزاع عن طريق المنظمات والهيئات: يُفهم من هذا العنوان على أنه يدل على عملية إخضاع النزاع لإدارة المبادئ القانونية الدولية الملزمة والتي يُوافق عليها كطريقة لمنع اللجوء إلى النزاع غير القانوني.

أما الاستراتيجية التي يقوم عليها منع النزاع عن طريق المؤسسات فتتخلص بثلاث:

- * الموافقة على إدارة النزاع القانوني، وتهدف إلى تشجيع ومساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى نهاية قانونية للنزاع.

- * البحث عن نموذج لإدارة النزاع بحيث تجعل منه شاملاً وقابلاً للتنبؤ به.

- * ممارسات الهيئات والمنظمات، وتتكفل بإعطاء بعض الضمانات المعنوية والمادية بأن النزاع سيُدار بهذا النمط المنظم وسوف يؤدي إلى النجاح.

أما مبادئ منع النزاع عن طريق المنظمات، فتتطلب تأسيس نظام من المبادئ الملزمة من أجل دفع الأطراف المتنازعة للمشاركة في إطار الهيئات والمنظمات من أجل المصلحة والفائدة الشاملة.

وتكلم (بامغرتنر) (Baumgartner) في كتابه "الخاص بالرقابة" عن الرقابة كوسيلة لإدارة النزاعات الدولية^(٢٠).

KENNETH Boulding, E. "Conflict and Defense, A General Theory", New York, Harper, 1962. - ١٩

BAUMGARTNER T, "Relational Control: The Human Structuring of Cooperation and Conflict", N.Y. 1975. - ٢٠

والمبادئ في أي نظام يجب أن تكون خاضعة للقانون وتغطي على الأقل القضايا الأربع التالية:

- * تغيير في التكتيك القانوني وغير القانوني.
 - * الموافقة على الأسلوب القانوني من أجل الوصول إلى أهداف قانونية.
 - * إجراءات للتعويض عن الأذى الحاصل.
 - * طرق أو إجراءات لإعادة النظر في/أو إصلاح هذه المبادئ، فالظروف تتغير، والمبادئ المنصوصة يجب أن تُتَّحَقَّ أو تُبَدَّل مع الوقت^(٢١).
- وطالب (ورنييتي) (Wernette) بخلق منظمات جديدة مختصة بمنع النزاعات تطبيق مضامين ومحتويات الأبحاث والدراسات الخاصة بالسلام، وتكون خاضعة لستراتيجية قانونية دولية واحدة ذات مرجعية واحدة، على غرار محكمة العدل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة^(٢٢).

ثانياً: حل النزاع:

- طبيعة حل النزاع: طُبِّقَت عبارة حل النزاع على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من النزاعات والخصومات ما بين الأطراف والجماعات المتنازعة، وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة بين الدول والشعوب. وعرفنا (غالتونغ) (Galtung) في كتابه «قانون حل النزاعات» باقتني عشر آلية لحل النزاعات تتوزع ما بين المحنة والوساطة وما بين المحاكم والاقتراع. وبعض هذه الآليات هي آليات تكتيكية والبعض الآخر هي أعمال قمعية^(٢٣).

ووضع (لاتور) (Latour) قائمة أسماها (حلول أوتوقراطية) لتسوية النزاعات، من بينها التحكيم، والمناظرة، والمساومة. وهي تُعتبر كاستراتيجيات لتسوية النزاعات^(٢٤). وعندما نتحدث عن حل النزاع، فالنزاع غير القانوني المتفاقم هو الموجود. والتسوية تعني، انتهاء مثل هذا النزاع غير القانوني، وإعادة العلاقات بين الأطراف المتنازعة إلى

HIMES Joseph, op.cit, P.224. - ٢١

WERNETTE Dee, "Creating Institutions for Applying Peace Research", New York, 1972. - ٢٢

GALTUNG J., "Institutionalized Conflict Resolution", U.S.A., 1965, PP. 348-397. - ٢٣

LATOUR S., "Some Determinants of Performance for Modes of Conflict Resolution", N.Y. - ٢٤
PP.319-355. 1976

حظيرة الشرعية الدولية. من هنا، يمكننا أن نُعرِّف حل النزاع بأنه عملية اتصال وتبادل للرأي بين أطراف متورطين في نزاع غير قانوني، مع أو بدون وسيط، وتبحث هذه العملية في إنهاء النزاع غير القانوني، وإعادة العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

ثالثاً: قمع النزاع:

عرِّف (ولف) (Wolfe) في كتابه «منطق الإخفاق» قمع النزاع بأنه "عندما تعتقد الأمم المتحدة، بأن المبادئ الدولية قد انتهكت، وأن الأمن والسلم الدوليين قد هُددًا، بواسطة دولة أو عدة دول، فإن الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن ستتخذ تدابير وإجراءات لقمع العدوان وإنهاء التهديد"^(٢٥).

أما أشكال قمع النزاع فهي:

أ - إكراه مادي:

- ١- هجوم بأسلحة فتاكة.
 - ٢ - هجوم بأسلحة رادعة غير فتاكة.
 - ٣ - فترة هدوء ودخول بمقدمات منطقية.
 - ٤ - تدمير أو حجز ممتلكات.
- ب - تدخل قسري.
- ج - تسلل وتنسيق.
- د - الدعاية^(٢٦).

WOLFE C., "The Logic of Failure: Vietnam Lesson", U.S.A, 1972, P. 927-937. - ٢٥

HIMES Joseph. , op. cit. P. 230. - ٢٦

ملحق رقم (١) ستراتيجية النزاع

أولاً: عامل مشترك، مهاجم، أو جماعة مناهضة

أ - باعث مشترك:

- ١ - تجديد أو نزاع.
- ٢ - الاعتقاد بأن التغيير ممكن.
- ٣ - رغبة في تعويض أو مكافأة إجمالية.

ب - مستوى الأهداف:

- ١ - وسائل النزاع (قوة، هيئات، أفراد، الخ).
- ٢ - تغييرات بنيوية (تسوية مركز، قوة).
- ٣ - رغبة في تعويض أو مكافأة.

ثانياً: استراتيجية، وسائل:

أ- خطط استراتيجية:

- ١ - خطوات عملية ناجحة.
- ٢ - امتلاك تكتيك للنزاع.
- ٣ - خطط طارئة لتطورات غير متوقعة.

ب - شروط الاستراتيجية:

- ١ - خصائص أطراف النزاع.
- ٢ - قوة التدخل للطرف الثالث.
- ٣ - معلومات مناسبة.
- ٤ - الوضع الثقافي والاجتماعي.
- ٥ - التماسك الداخلي والحالة النفسية للجماعات أو الدول الأخرى.

ثالثاً: مقاومة، عوائق، دفاع، معارضة

- ١ - إدارة للموارد المطلوبة (معدنية، أفراد، هيئات).
- ٢ - عوائق في طريق الأهداف المرجوة من النزاع.
- ٣ - هجوم مضاد.

ملحق رقم (٢) ستراتيجية منع النزاع

أ- أعمال تمهيدية:

قراءة وتفسير الإشارات التحذيرية.

ب - تحقيقات:

- ١ - التحقيق في أسباب النزاع.
- ٢ - المقارنة مع ظروف مماثلة.
- ٣ - الموارد التي يمكن الاستفادة منها.

ج - برنامج عمل لمنع النزاع:

- ١ - تخفيف الأسباب (أعمال على المدى القصير).
- ٢ - إزالة الأسباب (أعمال على المدى الطويل).

المصدر: المرجع السابق.

المراجع

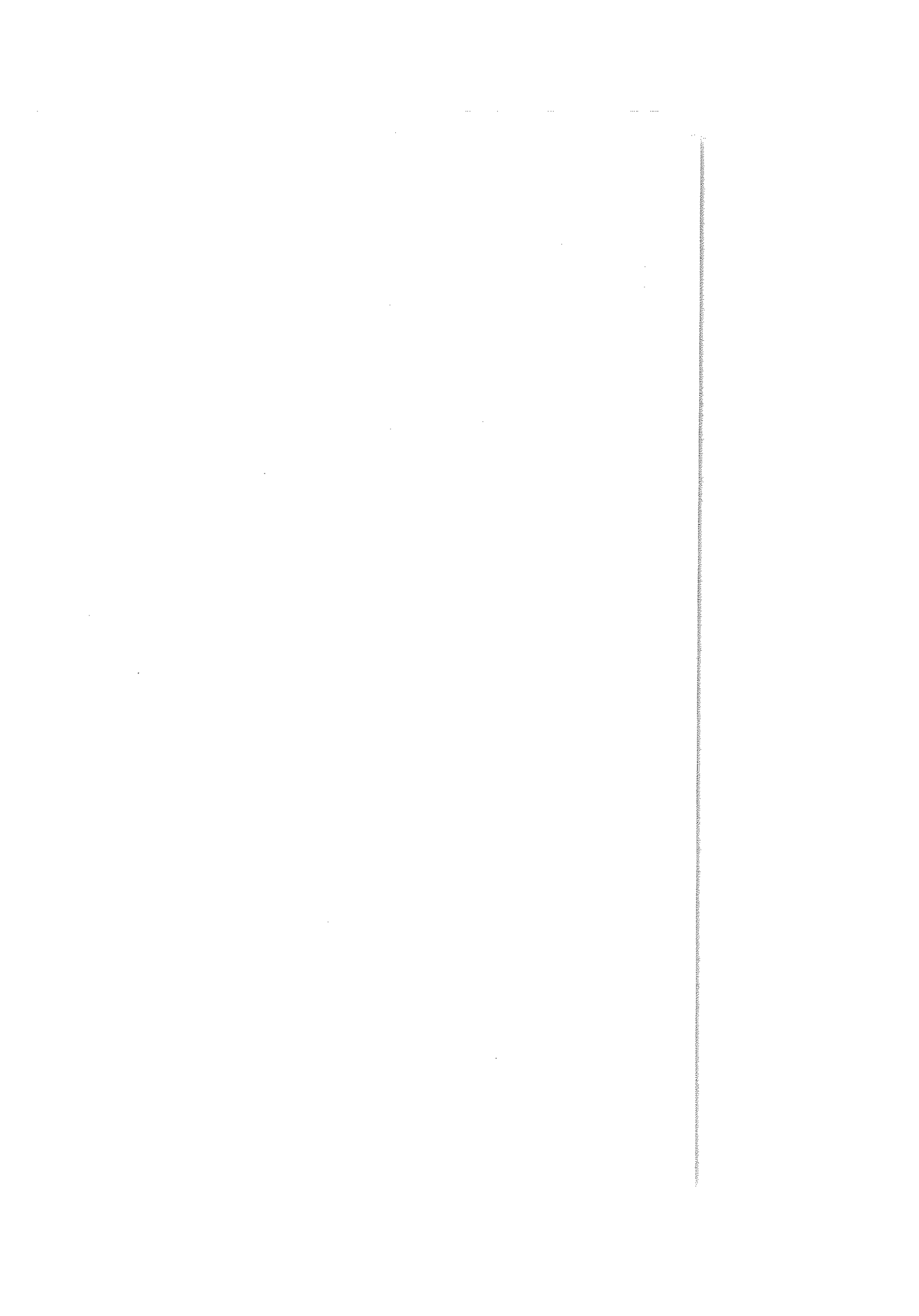
أ - المراجع العربية:

- ١ - «دليل مرجعي ومادة تعليمية في مجال حل النزاعات»، باريس، ١٩٩٤.
- ٢ - شارل روسو، «القانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٨٢، معرب.
- ٣ - أحمد سرحال، «قانون العلاقات الدولية»، بيروت، ١٩٩٠.
- ٤ - أحمد يوسف أحمد، «الصراعات العربية-العربية ١٩٤٥-١٩٨٢»، بيروت ١٩٩٦.
- ٥ - إسماعيل صبري مقلد، «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، بيروت، ١٩٧٩.
- ٦ - كمال حماد، «النزاع المسلح والقانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٩٧.
- ٧ - كمال حماد، «القانون الدولي العام المعاصر»، بيروت، ١٩٩٥.

ب - المراجع الإنكليزية:

- 1 - R.J.BARNET, "The Lean Years, Politics in the Age of Scarcity", N.Y. 1980.
- 2 - BAUMGARTNER T., "Relational Control: The Human Structuring of Cooperation and Conflict", N.Y. 1975.
- 3 - BOULDING, K., "Conflict and Defense", N.Y. 1962.
- 4 - CANTRIL H., "Public Opinion in Flux", U.S.A, 1942.
- 5 - JOSEPH H., "Conflict and Conflict Management", Athens, 1980.
- 6 - WERNETTE, D., "Creating Institutions for Applying Peace Research", N.Y. 1972.
- 7 - GALTUNG, J., "Institutionalized Conflict Resolution", U.S.A., 1965.
- 8 - LATOUR, S., "Some Determinants of Performance for Modes of Conflict Resolution", N.Y., 1976.
- 9 - WOLFE, C., "The Logic of Failure, Vietnam Lesson", U.S.A., 1972





la planète bleue: source des plus grands affrontements de cette fin de siècle mais aussi de la volonté politique de coopération de tous les décideurs internationaux - a largement contribué à la mise en place d'un nouveau processus de négociation multilatérale qui a servi de "modèle" dans les enceintes internationales durant ce dernier quart de siècle.

Les techniques inventées par les négociateurs à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer serviront encore longtemps non seulement au niveau international mais aussi au niveau national surtout dans des pays comme le Liban cette nation qui, à l'image de l'O.N.U., est plurielle, pluri- dimensionnelle tant dans sa structure étatique que dans ses enjeux et les intérêts multiples des acteurs qui s'entrecoupent et se déchirent.

réunir, la majorité des 3/4 pour les questions de fond (ce qui est classique), mais encore cette majorité doit comprendre la majorité des Etats participant à la session. En vertu de cette règle, le Secrétariat doit tenir un registre sur lequel les Etats participants doivent se faire inscrire à chaque session, innovation qui a posé, on s'en doute, quelques problèmes d'ordre matériel au Secrétariat.

La Conférence n'assumant qu'une fonction pré-législative et la Convention comme tout traité ne pouvant entrer en vigueur qu'après ratification, la question s'est posée de savoir si l'on parviendrait à mettre sur pied un instrument qui recevrait l'agrément de la quasi-totalité de la communauté internationale? Cela n'était envisageable, comme disait Guy de Lacharrière que «si la recherche du consensus demeurait la règle d'or de la Conférence»⁽⁶⁷⁾, or la réalisation du consensus exigeant du temps, il y avait paradoxe à prétendre fixer une échéance précise à la Conférence et à opter pour une telle procédure. C'est pourquoi lorsque la planification a été prise au sérieux, c'est la logique de la recherche du consensus qui en a souffert.

De plus, la conjugaison entre la méthode du «paquet» et celle du consensus soulevait une difficulté d'envergure surtout quand il s'agissait de se mettre d'accord sur un domaine tout à fait nouveau ignoré jusqu'alors du droit classique de la mer. La tâche était difficile à entreprendre conformément aux pratiques procédurales classiques dont la lenteur apparaissait excessive. C'est ce qui explique l'adoption d'une nouvelle démarche et d'un certain nombre de techniques tout à fait inédites qui devaient tendre à accélérer le processus de négociation en vue d'aboutir à une entente entre les différentes parties intéressées à l'exploitation et à la gestion du fond des mers et des océans. L'Accord de juillet 1994 considère que les décisions de fond au sein du Conseil doivent en principe être prises par consensus. Mais en l'absence de consensus, elles sont prises à la majorité des 3/4 des membres présents et votants à condition que ces décisions ne suscitent pas l'opposition de la majorité au sein de l'une quelconque des «chambres» qui ont été créées en remplacement des catégories d'Etats prévues à l'article 161 de la Convention.

Considérée comme l'une des premières bases structurelles du XXI^e siècle, destinée à régler près des trois quarts de la surface du globe, la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer ("une nouvelle constitution pour les océans") par la complexité de ses sujets, l'imbrication des intérêts de ses signataires, l'ambition de ses enjeux et perspectives sur

(67) G. de La Charrière (+), in, *Le nouveau droit de la mer*, op. cit, p. 4.

qualifiée. En effet, l'article 37, qui traduit ces différentes étapes de la procédure établit en détail un mécanisme complexe de prise de décision⁽⁶⁶⁾.

Double vote de l'article 37: les «délais de réflexion et les «efforts épuisés» en vue d'un consensus.

Les dispositions de l'article 37 prévoient un double vote dont le premier a pour objectif de constater que tous les efforts, pour parvenir à un consensus ont été épuisés. La décision le confirmant, est prise à la majorité des deux tiers des représentants présents et votants, étant entendu conformément à l'article 39, paragraphe 1 dudit Règlement, que cette majorité doit comprendre au moins la majorité des Etats participant à la session considérée de la Conférence. En outre, selon ce même article qui établit en détail le mécanisme complexe de prise de décision et avant qu'une telle décision ne soit prise, la possibilité est offerte d'obtenir un «délai de réflexion de 10 jours pour toute première mise aux voix à la requête du Président ou à la demande de 15 délégations au moins, d'ajourner le vote sur cette question. Mais cette procédure ne peut s'appliquer, qu'une seule fois à la même question.

Néanmoins, le vote sur la question de savoir si tous les efforts tenant à parvenir à un consensus sont épuisés, peut également être ajourné pendant une période déterminée par la Conférence sur la proposition d'un seul représentant ou du Président, à la majorité simple des représentants présents et votants.

Toutefois, s'il n'est pas confirmé que tous les efforts tenant à parvenir à un accord ont été épuisés, la question peut, à nouveau, être posée à la Conférence après un délai de 5 jours. Ces «délais de réflexion» imposés avant tout vote sur le fond, sont destinés à aboutir à un accord de «compromis». En admettant que la conférence décide, après ces périodes de réflexion, que tous les efforts ont été épuisés, un nouveau délai de deux jours ouvrables est prévu avant que le vote n'ait lieu. Il n'est procédé à aucun vote sur la question de fond avant ce délai. Les mêmes principes s'appliquent au sein des commissions, mais avec des majorités plus faibles (majorité simple contre la majorité des 2/3), et une réduction du délai de première mise aux voix de 10 à 5 jours.

Conclusion

Outre ces complications extrêmes de la procédure de vote, les majorités requises sont renforcées dans cette Conférence; non seulement il faut

(66) cf. art. 37 du Règlement intérieur paragraphe 2, alinéa a).

extrémité⁽⁶²⁾. D'une part, les minorités (en particulier les pays industriels) craignaient une majorité «automatique» permettant l'adoption de normes qu'elles ne pourraient accepter; elles réclament, pour cette constatation, une procédure rigoureuse. D'autre part, la grande majorité des pays en développement redoute que l'utilisation du consensus ne ralentisse la prise des décisions; elle insistait donc, sur le vote majoritaire. C'est dans cette double crainte que réside la justification du «gentlemen's agreement» où, à l'exception des décisions de procédure, on introduisit pour toute question de fond, un système totalement original.

Il s'agissait, en fait, d'une traduction pratique de la décision de principe adopté par l'Assemblée générale en même temps qu'elle convoquait la Conférence selon ce principe; aucun vote ne serait envisagé sur une question de fond aussi longtemps que subsistera une possibilité de consensus. Cette formule connue sous le nom de "gentlemen's agreement"⁽⁶³⁾, fut adoptée le 16 novembre 1973 au cours de la 2169^e séance de l'Assemblée Générale et reproduite ultérieurement au Règlement intérieur de la Conférence.

- Principales étapes retenues
- Délai de réflexion permettant l'ajournement de vote.

Le règlement intérieur de la Conférence comprenait, à côté du «gentelman's agreement» reprenant le «gentelman's agreement» précité⁽⁶⁴⁾, un «délai de réflexion» permettant l'ajournement du vote sur des questions de fond pour des périodes déterminées et jusqu'à l'adoption d'une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un consensus ont été épuisés⁽⁶⁵⁾, en même temps que des conditions de vote à la majorité

(62) La notion de consensus reste floue, malgré les Études fort approfondies dont elle a fait l'objet; voire G. de Lacharrière: "consensus et Nations Unies", AFDI, 1968, p. 9-14; D. Vignes, "will the third United Nations conference on the law of the sea would according the consensus Rule?" A.J.I.L. vol. 69, 1975. Le concept de consensus tel qu'interprété par le président de la conférence devait consister en "un accord général sans vote ne signifiant pas nécessairement unanimité" (17^{ème} séance plénière, 26 juin 1974).

(63) Le gentlemen's agreement se lit comme suit: "ayant présent à l'esprit le fait que les problèmes de l'espace océanique sont étroitement liés entre eux et doivent être examinés dans leur ensemble, et, qu'ils est souhaitable d'adopter une convention sur le droit de la mer qui soit assurée du plus vaste appui posé, la conférence ne doit ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus et il n'y aura pas de vote sur ces questions tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épuisés". (Texte reproduit dans un appendice au Règlement intérieur Doc. A/conf/62/30). Pour un extrait du Règlement intérieur, voir Annexe I.

(64) (4) cf. Doc. des N.U. A/conf. 62/30/rev. 1.

(65) Voir le "gentelman's agreement" joint comme appendice au Règlement intérieur (Doc. A/Conf. 62/30/rev. 1)

Cette nouvelle procédure retenue par la Convention fut prévue au cours de la première session de la Conférence à New York dans un «gentlemen's agreement» en vue de parvenir à l'adoption d'une convention sur le droit de la mer par consensus. C'est à partir de ce moment qu'on s'est rendu compte de l'insuffisance des techniques classiques de négociation. Au fur et à mesure qu'on avançait dans les discussions, les blocages résultant de la complexité des questions en présence et plus particulièrement celles posées autour de l'exploration et de l'exploitation du nouveau domaine institutionnalisé des fonds marins, imposaient une nouvelle démarche, dont le «consensus», pour sortir de l'impasse.

La procédure retenue par la Convention trouve son origine dans un gentlemen's agreement⁽⁶⁰⁾ conclu en décembre 1974, lors de la première session de la Conférence à New York et aux termes duquel «les dispositions de la convention seraient adoptées par consensus, celui-ci reposant sur une discussion et des négociations étendues». Le recours à une procédure de vote ne devait intervenir «qu'après avoir épuisé toutes les possibilités en vue de parvenir à un consensus». Or, la question qui s'est posée était de savoir comment déterminer le «moment» à partir duquel on devrait considérer que les efforts en vue d'un consensus avaient été épuisés? C'est principalement autour de ce point que subsistait le malentendu fondamental qui retardait les discussions sur l'approche des questions de fond à Caracas.

- Détermination du moment indicatif du consensus.

S'il est indiqué au «gentelman's agreement que la Conférence ne doit ménager aucun effort pouvant aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus, insistant sur le fait «qu'il n'y aura pas de vote sur ces questions tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épuisés»⁽⁶¹⁾, l'impasse semblait toutefois sérieuse en ce qui concerne la constatation du moment de l'épuisement des efforts. En effet, face aux attitudes contradictoires des uns et des autres, la Conférence cherche à faire œuvre originale en ce qui concerne la prise des décisions, afin d'établir une procédure qui puisse maintenir le principe de l'adoption des décisions tout en permettant d'avoir recours au vote en dernière

(60) Doc. N.U., A/Conf. 62/30/Rev.1. ; Voir le "gentelman's agreement" joint comme appendice au Règlement intérieur.

(61) Voir sur ce point, Co. Barile. consensus and voting at the third conference on the law of the sea - I.Y.I.L. 1980/1981. p.3, M. Hardy Decision - making of the law of the sea conference. R. B.D.I. 1975 - p. 442; T. Trèves . Devices to facilitate consensus: the experience of the law of the sea conference I.Y.I.L. 1975; p. 39; D. Vignes: will the third U.N. conference on the sea work according to the consensus rule? A.J.I.L. 1975. p. 119.

quand la présidence a constaté qu'aucune délégation membre n'y fait objection»⁽⁵⁶⁾; de même la Commission de la population qui a été chargée de la préparation de la conférence mondiale de la population avait recommandé que la Conférence prenne ses décisions par consensus, «terme qui s'entend, selon la pratique de l'O.N.U., d'un accord général sans vote, mais pas nécessairement unanime».⁽⁵⁷⁾

2 - Procédure spécifique:

Cette procédure - qui diffère sensiblement de celles applicables au sein d'autres organes des Nations Unies et qui retiennent, elles aussi, la distinction entre les dispositions de fond et les questions de procédures⁽⁵⁸⁾ est destinée à permettre d'entreprendre tous les efforts possibles pour parvenir à un «consensus» avant qu'une proposition ne soit soumise au Conseil.

Ainsi, et en vue de l'épuisement de tous les moyens susceptibles de faciliter le consensus, l'article 161 de la Convention accorde au Président du Conseil en vertu de son paragraphe 8, al. c), des pouvoirs très importants pour sa mise en œuvre. Le président doit vérifier s'il y aurait une objection formelle à l'adoption d'une proposition soumise au Conseil; s'il constate une telle objection éventuelle, il réunit une commission de conciliation composée, au plus, de neuf membres du Conseil présidée par lui-même. La Commission de conciliation doit s'efforcer d'aplanir les obstacles existants et élaborer une proposition susceptible d'être adoptée par consensus. Cette proposition doit être présentée dans les 14 jours qui suivent la constitution de la Commission. Au cas où il ne serait pas possible d'aboutir à un tel résultat, la Commission fait un rapport au Conseil lui indiquant les motifs de l'opposition à la proposition.⁽⁵⁹⁾

(56) A/C. 2/229 du 27 octobre 1975, paragr. 16.

(57) Doc. A/conf. 60/2, p. 16. Voir Eric Suy: the meaning of consensus in multilateral diplomacy dans AKKER MAN Van KRIEKEN et ANNEN Borg: "Déclarations ou principale. A quest for Universe peace", 1977.

(58) Il en est ainsi au sein de la conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, où il appartient au président de la conférence de statuer, le cas échéant "sur le point de savoir s'il s'agit d'une question de procédure ou d'une question de fond".

Si un représentant en appelle à cette décision, l'appel est immédiatement mis aux voix et, si elle n'est pas annulée par la majorité des représentants présents et votants, la décision du président est maintenue (cf. art. 51 et 52. du règlement intérieur de la conférence O.N.U. New York 1968). De même l'Assemblée Générale décide à la majorité simple si une question est "importante" ou non en dehors de l'énumération donnée à cet effet par l'article 18 de la charte des Nations Unies.

(59) cf. Article 161, paragraphe, 8 alinéa e) de la convention.

pour éviter les blocages et les cassures .C'est ainsi qu'un nouveau processus décisionnel s'inventait au fur et à mesure qu'on avançait dans les négociations qui se faisaient à coups de marteau et d'enclume. D'où l'importance singulière qu'a pu revêtir la technique du consensus tout au long des négociations à la 3ème Conférence et aussi au sein de la Commission préparatoire chargée en tout premier lieu de rapprocher les antagonismes, afin de permettre la mise en œuvre effective des nouvelles institutions du droit de la mer plus particulièrement, l'Autorité internationale des fonds marins et le Tribunal international de la mer pour le règlement des différends.

D'autre part, il est apparu promptement que certaines questions particulièrement importantes, et sur lesquelles les oppositions demeureraient très marquées, nécessitaient des structures de discussions spéciales. A cet effet, ont été créés des groupes de négociations pour «questions-clés» ou «particulièrement délicates». En dépit des soins particuliers de ce genre, les progrès de la négociation n'ont pu se réaliser identiquement sur l'ensemble des matières à l'ordre du jour. En effet, si des progrès ont été spécialement marqués dans le rapprochement vers le consensus à propos des matières incluses dans la partie «traditionnelle» du droit de la mer, la distance est restée grande en ce qui concerne la Zone internationale des fonds marins. Le consensus était difficile à réaliser au sein du Conseil de l'Autorité quand il s'agissait de prendre une décision touchant les questions de fonds portant sur l'exploitation et la gestion de ce domaine inédit et complexe par la multiplicité de ses dimensions et de ses enjeux.

b - Institutionnalisation du consensus: impact sur les négociations.

L'institutionnalisation du consensus n'est pas une simple reconnaissance de la pratique ancienne. Il s'agit plutôt de la consécration d'une notion nouvelle. La Convention en donne à cette fin une définition nouvelle comme elle prévoit une procédure .

1 - Définition nouvelle du consensus:

Le consensus est défini par la Convention du 10 décembre 1982 comme «l'absence de toute objection formelle».⁽⁵⁵⁾ C'est pour la première fois qu'une définition du consensus apparaît dans un traité constitutif; encore que ce dernier ait été explicité dans d'autres instruments. Ainsi dans la déclaration finale de la réunion préparatoire de la Conférence sur la coopération économique internationale, on a défini le consensus comme le principe d'après lequel «les décisions et recommandations sont adoptées

(55) cf. convention article 161, paragr. 8 al. c).

l'indissociabilité qui est invoquée n'est pas seulement mécanique, elle repose avant tout sur des stratégies de négociation dans lesquelles le marchandage occupe une place de choix: les concessions faites par un État sur un point doivent être contrebalancées par les satisfactions de même importance obtenues sur un autre point. Au total, les concessions réalisées doivent s'équilibrer: technique complexe en cours de négociation, technique qui implique également, que plus la négociation approche de son terme, plus il est difficile de toucher à un élément du tout sans compromettre le tout.

Tout compromis devant être global, un rythme différent fut imprimé aux négociations. Le chemin suivi par la Conférence était, dès lors, parsemé de pierres d'achoppement différentes qui relevaient tantôt des sujets traités par une commission, tantôt par ceux traités par une autre. L'accord devant être au total ou ne pas être, conformément au principe du Package deal. On perdit ainsi beaucoup de temps par suite des stratégies particulières poursuivies par certains États.

Le principe du «Paquet» exigeait, en effet, un certain nombre de précautions tendant à ce que les progrès de la Conférence s'accomplissent sur l'ensemble du front. C'est donc au Bureau⁽⁵⁴⁾ de la Conférence, qui reçut pour mission essentielle d'assister le Président, d'organiser et de coordonner le travail de la Conférence, qu'il est incombé de recommander de déployer des efforts particuliers dans tel ou tel domaine pour lequel la marche vers la convention semblait particulièrement ralentie. C'est ainsi que s'explique la priorité qui a rapidement été attribuée aux travaux de la 1ère Commission qui devait essentiellement traiter du régime international et du mécanisme à créer afin d'exploiter les ressources des fonds marins, pour que l'ensemble des négociations ne soient pas bloquées par l'impossibilité d'y parvenir.

C'est là, d'ailleurs, que le processus décisionnel a rencontré le plus de difficultés. Les négociateurs devaient tout faire pour réaliser l'accord recherché - le consensus - en vue de rendre plus efficace la maîtrise réelle du «patrimoine commun de l'humanité». Plusieurs astuces ont été utilisés

(54) Ce Bureau acquit une importance incontestable dès sa création. D'abord, en ce qui concerne la répartition géographique des postes à pouvoir, ensuite les décisions de procédure importantes qui furent longuement négociées au sein de cet organe avant d'être présentées à la conférence plénière. Les présidences sont attribuées de la manière suivante: S.H. Amerasinghe (Sri Lanka président de la conférence - P.B. Engo (Cameroun) président de 1ère Commission; A. Aguilar (Venezuela), président de A. Yankov (Bulgarie), président de la 3ème Commission; J.A. Beesley (Canada), président du comité de rédaction.

tendait à reconnaître un «pouvoir de nuisance généralque possède chaque Etat ou groupe d'Etats à propos de l'ensemble de ce droit. Ainsi, une délégation intéressée par une disposition particulière, disons en matière de détroits, et peu satisfaite des décisions que la Conférence s'apprêtait à adopter sur ce sujet pouvait, en refusant son accord, bloquer non seulement la conclusion des travaux sur ce point, mais sur n'importe quelle autre question qui lui apparaîtrait tactiquement opportun de relier à la première. »⁽⁵¹⁾

Sans doute une telle extension des mécontentements aurait pu se produire également au cas où les Nations Unies auraient décidé de préparer des conventions séparées; mais elle n'aurait pas bénéficié des conditions idéales que lui fournissait la technique du «paquet» sur l'ensemble des dispositions de la convention unique.

2 - Eléments distinctifs

- Globalité et unicité

Le concept de «globalité» des problèmes à traiter et la notion d'unicité de l'accord auquel on devait parvenir influencèrent le déroulement de la 3ème Conférence dès sa première session de fond à Caracas. Adoptée dès le début de la Conférence, la procédure du «Paquet» était déjà en gestation dans les textes antérieurs. La résolution 2750C du 17 décembre 1970 en exprime l'esprit lorsqu'elle souligne que «les problèmes de l'espace marin sont étroitement liés les uns aux autres et doivent être examinés dans leur ensemble donc indivisibles, et que les accords auxquels parvenir «devraient viser à concilier les intérêts et les besoins de tous les États»⁽⁵²⁾.

- Indivisibilité.

La méthode du «Paquet» se trouve justifiée par l'argument tiré de l'indivisibilité des différentes questions touchant la mer.⁽⁵³⁾ En fait,

(51) Guy de Lacharrière, Op. cit, p. 8.

(52) Voir également, Résolution 3029 (XXVII) du 18 d'éc. 1972.

(53) cf. R. Y. Jennings, Law making and Package deal in, *Melange Reuter*, Paris, Pedone, 1981, p. 347; A.W. Koers, Some observations on the 1982 U.N. Convention on the law of the sea and its implementation in *Essays on the new law of the sea* (ed. By B. Vukas). Zagreb. 1985. p. 33, spécialement p. 38; G. de Lacharrière: *La réforme du droit de la mer et le rôle de la conférence des Nations Unies*. in, *le nouveau droit de la mer*. op. cit. p.1. (spécialement p.4) ; L.T. Lee: *the law of the sea convention and third states*. A.J.I.L. 1983. p. 541.

Les implications de la préparation d'une convention concernant tous les aspects du droit de la mer dans un "Package deal" ont été magistralement exposées par G. de La Charrière: "Aspects juridiques de la négociation sur un "Package deal" à la conférence des Nations Unies sur le droit de la mer", *Essays in honor of Erik CASTREN*, Finnish Branch of the international Law association, Helsinki, 1979.

a - Le cadre: Package deal.

D'emblée le ton est annoncé: le mandat de la Conférence porte sur l'ensemble des questions du droit de la mer au moyen d'une seule convention universelle⁽⁴⁸⁾. Un gentlemen's agreement y fut conclu à cet effet en décembre 1974. Dès lors, l'universalisme est devenu une préoccupation essentielle: d'abord, la solution recherchée ne peut plus être envisagée que d'une manière cohérente et globale; ensuite, l'idée d'une seule convention portant sur toutes les questions de la mer nécessite une vue réaliste des négociations internationales entre pays dont la plupart, s'intéressant particulièrement à la solution de certains problèmes, étaient bien déterminés, pour obtenir satisfaction sur ces points, à négocier leur appui ou leur opposition dans la discussion des autres points. D'où le recours à la technique du «paquet»: «l'universalisme était requis non seulement par les auteurs mais aussi par l'objet même de la Conférence qui consistait à régler tous les problèmes concernant le droit de la mer».⁽⁴⁹⁾

1 - Technique du «Paquet».

Elle consiste à impliquer tous les Etats dans la négociation de tous les problèmes. Par conséquent, la décision prise par l'Assemblée générale⁽⁵⁰⁾ de réaliser la réforme du droit de la mer par une seule convention

(48) cf. Résolution 3067 (XXVIII) de 1973 de l'Assemblée Générale des Nations Unis. Le mandat défini dans cette résolution renvoie, à son tour au paragraphe 2 de la Résolution 2750c (XXV) de 1970 de l'Assemblée générale, dans lequel celle-ci décide de convoquer en 1973 une conférence sur le droit de la mer chargée d'étudier l'établissement d'un régime international équitable - y compris un mécanisme international - applicable à la zone et aux ressources du fond des mers et des océans, ainsi qu'à leur sous-sol, au-delà des limites de la juridiction nationale...

(49) cf. Guy de Lacharrière, "La réforme du droit de la mer", in, "Le nouveau droit de la mer", M. Virally et D. Bardonnet, Pedone, 1983, op. cit., p. 8.

(50) En effet la conférence avait pour mandat "d'adopter une convention traitant de toutes les questions relatives au droit de la mer... en ne perdant pas de vue que les problèmes de l'espace océanique sont étroitement liés et doivent être examinés dans leur ensemble. (cf. Résolution 3067 (XXVIII) de 1973 de l'Assemblée générale).

Le mandat défini dans cette Résolution renvoie, à son tour, au paragraphe 2 de la résolution 2750 C (XXV) de 1970 de l'Assemblée générale dans lequel celle-ci décide de convoquer en 1973 une conférence sur le droit de la mer chargée d'étudier l'établissement d'un régime international équitable - y compris un mécanisme international - applicable à la zone et aux ressources du fond des mers et des océans, ainsi, qu'à leur sous-sol au delà des limites de la juridiction nationale, une définition précise de la zone et une large gamme de questions connexes. Et en particulier celles relatives au régime de la haute mer, du plateau continental, de la mer territoriale (notamment la question de sa largeur et celles des détroits internationaux) et de la zone contiguë, de la pêche et de la conservation des ressources biologiques de la haute mer (notamment la question des droits préférentiels des Etats riverains), de la protection du milieu marin (y compris la pollution) et de la recherche scientifique.

illustrée par les Etats-Unis qui, en 1974, ont accepté l'adoption par consensus de la Déclaration et du Programme d'action, puis ont refusé la mise en œuvre par l'organisation au motif «que les Etats-Unis d'Amérique n'avaient nullement l'intention de s'engager à appliquer le Programme d'action»⁽⁴⁴⁾. Une telle pratique de la réserve revient, selon le Président Bedjaoui, à «ruiner la procédure du consensus» et l'on peut dès lors comprendre, dit-il, la tentation des Etats tiers-mondistes de «revenir à la règle majoritaire quelles que soient ses conséquences».⁽⁴⁵⁾

- Si échec du consensus, retour au «vote».

En cas d'échec du consensus⁽⁴⁶⁾, la procédure du vote reprend ses droits. Ainsi, et pour la première fois dans l'histoire de la Conférence, on fait jouer, en 1982, l'article 37 paragraphe 1, «exigeant une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un accord général avaient été épuisés d'une manière tout à fait conforme à l'esprit qui avait présidé à sa rédaction neuf ans auparavant. Cette décision fut prise, nous le rappelons, par consensus.⁽⁴⁷⁾ La convention adoptée à la majorité en 1982 retient, quant à elle, le consensus comme technique de prise de décision pour des questions de fond qualifiées de «particulièrement importantes» et pouvant faire l'objet d'enjeux très graves au niveau de l'exploitation des fonds marins.

Autrement dit, le consensus, largement pratiqué au sein des organisations et conférences internationales, s'est trouvé pour la première fois institutionnalisé dans la Convention de 1982 sur le droit de la mer. D'où, l'importance que revêt l'étude de cette technique dans le cadre du nouveau droit de la mer et son impact sur la transformation du processus décisionnel plus particulièrement au sein du Conseil de l'Autorité où la multiplicité des intérêts et la singularité des enjeux nécessitaient une nouvelle optique dans les négociations et les modalités de prise des décisions.

B - Conception nouvelle du consensus.

Introduit à la 3^{ème} Conférence dans le cadre du «Paquet» (A), le consensus — institué pour la première fois dans un traité: la Convention de Montego Bay, Charte constitutive du nouveau droit de la mer — s'affirme comme une notion nouvelle du droit international public. (A).

(44) cf. E/SR, 1921, 2 août 1974, paragraphe 16.

(45) cf. Bedjaoui, *Ibid* ; p. 174.

(46) cf. Les dernières sessions de la 3^{ème} Conférence.

(47) Sans s'opposer au consensus, certains pays industrialisés dont la France et les Etats-Unis, exprimèrent le sentiment selon lequel les efforts tendant à obtenir un accord devaient être poursuivis.

toutefois, signaler qu'à l'origine aucun texte de base de la C.N.U.C.E.D. n'a prévu le consensus comme mode d'adoption des décisions. En revanche, le règlement intérieur de la 3ème Conférence dispose dans son article 37 qu'«avant de procéder au vote sur une question de fond, il y a lieu d'adopter une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un accord général ont été épuisés⁽⁴²⁾. C'est donc pour la première fois que le consensus fut évoqué expressément dans un texte de base. Mais ceci n'a point empêché l'adoption de la Convention en 1982, par un vote majoritaire. Les négociations tout au long de la conférence étaient, d'ailleurs, tiraillées entre le principe majoritaire d'une part et le consensus d'autre part.

Les pays en développement qui avaient accepté le principe du consensus par souci d'effectivité non seulement à la 3ème Conférence, mais déjà dans de nombreuses organisations internationales, n'en avaient pas pour autant, abandonné le principe majoritaire. Forts de leur nombre les Tiers-mondistes comptaient utiliser le pouvoir de leur majorité pour maîtriser la décision, ou du moins accéder au pouvoir décisionnel. Ils ont par conséquent, et suite au comportement des pays développés qui cherchaient dans la pratique à vider le consensus de sa substance, sévèrement critiqué cette technique. Car, s'ils avaient consenti à l'époque une concession majeure en renonçant à la puissance du nombre c'était, sûrement, dans l'espoir d'obtenir le soutien d'une minorité hostile. Or, il s'est avéré que la recherche d'un accord général permettait aux pays développés d'obtenir non seulement un adoucissement de la philosophie du nouvel ordre économique international, mais encore la faculté de formuler des réserves tendant à limiter la portée des recommandations à leur égard.

2 - Les réserves:

- Une pratique dolosive.

Admissible aussi longtemps qu'il s'agit d'interpréter ou d'écarter l'application d'une disposition précise, la pratique des réserves devient inacceptable lorsqu'elle est utilisée pour manifester une opposition fondamentale au texte adopté, c'est-à-dire dans le but de vider le consensus de sa substance. Cette «pratique dolosive»⁽⁴³⁾ de la réserve est notamment

(42) cf. article 37 du Règlement intérieur de la 3ème conférence des Nations Unis sur le droit de la mer. (Doc A/Conf. 62/30/Rev. 2, O.N.U. New York, 1976). Voir également, le gentlemen's agreement du 27/06/1974 qui prévoit «La Conférence ne doit ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus...» Appendice au Règlement intérieur, Doc. A/62/30/Rev.2, p. 18.

(43) cf. M. Bedjaoui, «Pour un Nouvel ordre économique», op. cit. , p. 173.

2 - Consensus et règle de l'unanimité:

Le consensus se distingue aussi de la règle de l'unanimité. En effet, exiger un soutien positif de tous les membres reviendrait à conférer à chacun un véritable droit de veto. Or, c'est ce que la procédure du consensus permet d'éviter. En l'absence de vote, l'instrument est adopté à la fois avec le soutien de ses partisans et l'absence d'opposition expresse des Etats de la minorité; les délégations qui n'approuvent pas entièrement le texte n'insistent pas à recourir au vote et n'objectent pas non plus à son adoption par consensus; elles se contentent simplement de faire connaître leurs réserves et de les faire consigner dans le rapport ou le compte-rendu. D'ailleurs, au niveau de la pratique, le consensus prête à l'abstention le même effet positif que le vote favorable.

b - Le consensus dans la pratique internationale.

= Une pratique abondante.

Tant au sein de l'O.N.U. que dans les conférences internationales le consensus fut utilisé d'une manière abondante.

- Au sein de l'O.N.U.

Suite à la crise que vivaient les Nations Unies dans les années soixante treize et afin d'éviter l'application de l'article 19 de la charte à l'encontre de l'ex-U.R.S.S.⁽³⁹⁾, le consensus fut utilisé tout au long de la 19ème session de l'Assemblée générale. Introduite à la même époque au sein du Conseil de sécurité, cette technique acquit rapidement droit de cité.⁽⁴⁰⁾ Sa généralisation à l'Assemblée Générale ne s'effectua, toutefois, qu'à partir des sixième et septième sessions extraordinaires ainsi que de la vingt-neuvième session à l'occasion des débats consacrés à l'instauration d'un nouvel ordre économique international.

- Au sein des conférences internationales.

Il fut également pratiqué au sein de nombreuses conférences internationales. Nous ne citons que la C.N.U.C.E.D.⁽⁴¹⁾ et la 3ème Conférence sur le droit de la mer où le consensus était le principe. Il faut,

(39) cf. F. Y. Chaï: «Consultations et consensus: un aspect du fonctionnement du Conseil de sécurité»; U.N.I.T.A.R., New York, cité par S. Bast. «Observations sur la pratique du consensus», Mélanges Wengler, Inter Recht, Berlin, 1973, pp. 11 - 25.

(40) cf. M. Bedjaoui: Pour un nouvel ordre économique international, op. cit., p. 17.

(41) C'est surtout à partir de la 3ème session de la conférence et plus particulièrement rôle décisif (cf. G Merioz: la C.N.U.C.E.D: droit international et développement op. cit. p. 101). On doit signaler, toutefois, que la session de Manille a marqué un recul du consensus (voir du même auteur: «Manille une pause», in, A.F.D.I. 1979, p. 654).

1 - Consensus et règle majoritaire

- Règle majoritaire impraticable.

Le consensus se distingue en premier lieu de la règle majoritaire qui n'a été consacrée en 1947 que pour éviter les risques de blocage inhérents à l'unanimité. Mais, même cantonnée à l'adoption de simples recommandations, la majorité s'est vite avérée impraticable: dans une société d'Etats souverains, le principe d'égalité implique le consentement de chaque Etat aux règles qui lui sont appliquées. La majorité n'est donc pas de nature à faire avancer la cause du Tiers-Monde; d'ailleurs, dès 1964, on a pu dénoncer son caractère illusoire en disant qu'il n'y a aucun intérêt pratique à adopter des recommandations à la majorité simple lorsque l'exécution de ces recommandations dépend de leur acception par les pays développés. La Convention sur le droit de la mer en est une excellente illustration. Après son adoption en 1982 par une large majorité, la convention n'est entrée en vigueur que quelques 12 ans plus tard, suite à un renversement des positions qui a convaincu les industrialisés d'accepter le démarrage conformément à une approche libérale de l'exploitation des fonds marins internationaux (question épineuse qui a provoqué les négociateurs à la 3ème conférence de Nations Unies sur le droit de la mer à inventer des nouvelles techniques capables de faire face aux blocages surtout que la négociation classique s'avérait insuffisante pour y répondre).

- Signification du vote par rapport au consensus.

Le recours au vote s'analyse en premier lieu, en un «droit» pour chaque Etat, (étant entendu, toutefois qu'une telle procédure ne devrait pas compromettre les droits et intérêts légitimes de toutes les parties.) Le vote représente aussi un élément d'appréciation pour déterminer la portée des recommandations, comme il constitue une étape dans un processus de négociation continue. Pour les Etats de la minorité, il est un moyen d'exprimer leur opposition, mais celle-ci ne peut être destinée à s'éroder. Pour les Etats de la majorité, le vote débouche sur un texte inefficace dans la mesure où son application repose sur les Etats de la minorité. (Sous réserve, toutefois, que les Etats majoritaires fassent une démonstration de leur cohésion dans la perspective des négociations ultérieures. Ce qui a été, très difficile plus particulièrement à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer).

Si, Toutefois, le souci de l'efficacité commande d'écarter le vote majoritaire dans certains cas où la prise des décisions revêt des enjeux très importants, cela ne veut pas dire pour autant qu'il faudrait recourir à la procédure de l'unanimité.

qu'aucune décision ne pourrait être prise contre leurs intérêts. Ce système apparaît préférable à celui de la prise de décision par consensus sur toutes les questions de fond, car si on adoptait ce dernier, chaque décision pourrait être soumise au caprice de n'importe quel Etat. Dès lors, la Commission des finances, liée au système de prise des décisions, se trouve également modifiée par le nouvel Accord. Elle comprend, en vertu de la section 9 de l'Annexe dudit Accord, 15 membres dont les 5 plus grands contributeurs au budget de l'O.N.U. C'est-à-dire, les Etats-Unis, le Japon, l'Allemagne, la Fédération de Russie et la France. Aucune décision ayant des incidences financières ne pourra être prise sans être soumise, au préalable, à ladite Commission. Quid alors de la technique du consensus?

2 - Le consensus.

Le procédé du consensus qui a donné lieu à une abondante pratique aux Nations Unies a été institutionnalisé pour la première fois dans la Convention du 10 décembre 1982 sur le droit de la mer. Vu l'importance qu'a pu revêtir cette technique tant au niveau de la pratique dans les institutions internationales classiques qu'au sein de la 3ème Conférence et son impact sur les transformations survenues dans le processus de négociation nous l'analyserons à la lumière de la conception classique (A) et de celle retenue dans le nouveau droit de la mer. (B)

A - Conception classique.

La consensus est défini, selon la doctrine classique, comme une procédure d'adoption sans vote qui traduit l'absence d'opposition expresse d'un Etat à l'adoption de l'instrument. Cette pratique est générale puisque tous les organes à vocation économique y ont eu progressivement recours. Elle est également permanente, puisque dès l'origine on peut déceler un refus de régler les problèmes de coopération économique internationale par des votes majoritaires. Le consensus est dans la logique de la coopération qui appelle le soutien permanent des Etats. Toutefois, et malgré sa pratique croissante, le consensus n'a été évoqué expressément dans aucune des chartes constitutives des conférences et organisations internationales.

Nous analyserons, donc, le consensus par rapport aux autres notions voisines et le consensus dans la pratique internationale.

a - Consensus et autres procédures classiques de prise de décision.

Le consensus présente des traits originaux par rapport aux autres procédures classiques de prise de décision desquels il se distingue.

juridique et technique, devaient aussi être approuvés à la majorité des 3/4, ainsi que le contrôle sous toutes ses formes.

Dès lors, bien que constituant une variante du principe majoritaire, la technique des 3/4 en modifie largement les conséquences. En effet, si compte tenu de la composition du Conseil, l'application de la règle des 3/4 permet aux P.V.D. de réunir le nombre des voix requis pour la prise des décisions, il en va tout autrement de la majorité des 3/4. Ce système a pour conséquence d'empêcher qu'un des trois groupes d'Etats puisse adopter à lui seul une décision. Elle implique donc une concertation entre ces groupes. Ceci confère un pouvoir très important aux minorités entrant dans la composition du conseil et donc d'atténuer l'impact du pouvoir numérique.

Or, si la Convention marque un progrès significatif par rapport au système classique majoritaire de prise des décisions, ceci n'a pas pour autant fait avancer les choses depuis 1982. Les négociations qui se sont poursuivies sur cette question au sein de la Commission préparatoire n'ont pas, non plus, amené au déblocage de la situation. Ce n'est que suite aux bons offices du Secrétaire Général des Nations Unies en faveur de l'universalité et dans le nouveau cadre de la situation mondiale et de l'accélération des événements dans le sens du libéralisme du marché, que cette initiative allait précipiter l'entrée en vigueur de la Convention et l'adoption de l'Accord de juillet 1994, lequel, concernant la prise des décisions opte pour le «vote par chambre» et le «principe de rotation» des Etats au sein de chaque chambre. Ce fut un pas décisif et efficace, dans la mise en oeuvre du processus de négociation multilatérale.

c - Technique par l'Accord du Juillet 1994 qui retient : " vote par chambre" et "principe de rotation".

Dans une approche évolutive des organes de l'Autorité pour la période située entre l'entrée en vigueur de la Convention et le début de la production commerciale, l'Accord de juillet 1994 retient, en matière de prise de décision, le «vote par chambre». Les chambres correspondant grosso modo, aux groupes prévus, aux fins de l'élection au Conseil, à l'article 161, paragraphe 1, a) b) c) et d), remplacé par le paragraphe 15 de la section 3 de l'Annexe de l'Accord.⁽³⁸⁾

Le «vote par chambre» est considéré comme un mécanisme pouvant assurer aux Etats industriels (qui seraient bien représentés dans les «chambres» des consommateurs-importateurs et des investisseurs)

(38) cf. L'accord 1994 précité, section 3, paragraphe 15. (Document , A / Res / 48 / 63)

la majorité des deux-tiers; une troisième comprenant les questions de fond plus importantes devant être tranchées à la majorité des trois-quarts; enfin une quatrième catégorie regroupant les questions de fond particulièrement délicates. Le rapport présentait deux solutions possibles: la première préconisait l'application du consensus; en cas d'échec du consensus, une procédure de conciliation sera mise en œuvre avant le recours au vote qui doit se faire à la majorité des 3/4 comprenant une minorité de blocage de 5 plus un nombre X de voix et une minorité de blocage plus un d'un groupe régional plus un nombre Y de voix; X et Y restent à déterminer. Suite aux débats, c'est la majorité des 3/4 qui fut retenue par la Convention du 10 décembre 1982.

b - Technique retenue par la Convention du 10 décembre 1982.

La Convention sur le droit de la mer retient dans son Texte final la majorité des . Cette nouvelle technique de prise de décision a revêtu une grande importance dans le système décisionnel prévu pour la future Autorité internationale des fonds marins. Rien qu'à voir la liste établie par l'article 161 paragraphe 8 lettre b) et c) consacrée à cette procédure,⁽³⁶⁾ pour se rendre compte combien elle est plus longue que celle touchant la majorité des, et donc plus importante. En plus, le nombre de décisions qui pouvaient être soumises à un vote à la majorité des 3/4 auraient pu s'étendre par l'effet de la disposition de l'article 161 paragraphe 8 lettre 9 qui stipule «qu'en cas de doute sur le point de savoir si une question relève des catégories visées aux lettres a,b,c ou d, la question est réputée relever de la disposition exigeant la majorité la plus élevée ou le consensus.»⁽³⁷⁾

La majorité des 3/4 fut alors retenue par la Convention pour les questions les plus importantes. Parmi celles-ci figuraient l'adoption du règlement intérieur et le mode d'élection du Président du Conseil. Or, l'élection du Président est très importante en raison, notamment du rôle décisif que détient celui-ci pour l'exercice du consensus. Il faut également mentionner la désignation des membres des Commissions en raison des prérogatives conférées à ces organes. L'adoption du budget dont il est inutile de souligner l'importance devait être prise à la majorité des 3/4. Certaines questions relatives à la conduite des activités dans la Zone et plus particulièrement la définition des politiques spécifiques allaient être tranchées à la majorité des 3/4. L'accès à la Zone, les plans de travail ne bénéficiant pas d'une recommandation favorable de la Commission

(36) L'article 161, paragraphe 8, al. b) et c) de la convention ne s'applique plus. Il est remplacé par le paragraphe 9, Annexe de l'Accord du 29 juillet 1994, section 3, al. 9.

(37) cf. Art. 161. paragraphe 8, lettre g, de la convention.

des risques de blocage des décisions qu'il comportait, c'est l'idée de «minorité de blocage» qui semblait, en revanche, être admise par toutes les délégations. Il en est ainsi de la proposition du Pérou⁽³¹⁾ qui prévoyait trois catégories de questions: les questions de procédures, les questions de fond et les questions de fond importantes. La majorité des 3/4 est exigée pour les questions relevant des deux dernières catégories avec la possibilité d'une minorité de blocage applicable aux seules questions de fond importantes.

Or, les pays industrialisés, estimant inopportune la distinction entre les questions de fond, refusent cette formule. Ils suggèrent plutôt une version remaniée de la minorité de blocage, qui consistait, selon eux, à conférer ce pouvoir pour 50% aux pays producteurs et 50% aux pays consommateurs. Cette proposition fut, certes, rejetée par les pays en développement. Ces derniers voulaient, en outre, que le nombre de voix nécessaires pour constituer la minorité de blocage ne puisse pas être supérieur à six. De son côté l'ex. URSS tenait un chiffre plus élevé pour que les ex-pays socialistes ne soient pas complètement écartés du centre de décision. Par conséquent, si la formule "minorité de blocage" a pu recueillir l'appui de toutes les délégations⁽³²⁾, c'est au niveau de la fixation du nombre de voix nécessaire pour son fonctionnement que les désaccords devaient subsister. D'où la proposition d'autres formules⁽³³⁾.

Ainsi, au cours de la 9ème session les industrialisés proposent comme solution le chiffre 5 tandis que les ex-pays socialistes et le groupe tiers-mondiste étaient d'accord pour le chiffre 9⁽³⁴⁾. Le chiffre 7 présenté comme solution de compromis par le Président du groupe de négociation ne recueillit l'approbation d'aucun des trois groupes d'Etats participant aux négociations. Face à l'échec de toutes les tentatives et devant l'impuissance de fixer un chiffre recueillant l'appui de toutes les délégations, l'idée de «minorité de blocage» fut abandonnée au bénéfice du "vote catégoriel"⁽³⁵⁾.

= Vote catégoriel

Le groupe de travail a finalement abouti à une formule de compromis reposant sur la classification des questions en 4 catégories: une première catégorie concerne les questions de procédure qui doivent être décidées à la majorité simple; une seconde comprend un certain nombre de questions à

(31) Cette proposition préfigurait le classement dans la conclusion des questions en plusieurs catégories.

(32) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L26 in, N.U. off. Vol. XII, p. 80.

(33) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L. 26, in N.U. Doc. off. Vol. XII, p. 80.

(34) cf. Journal de la Marine, 9 août, 1979, p. 195.

(35) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L. 28, et Add. 1, in, N.U., Doc. Off. Vo. XIV, p. 180.

2° - D'autres propositions de secours.

Les propositions oscillaient entre les majorités combinées, la minorité de blocage et le vote catégoriel.

= *Majorités combinées.*

Les Industrialisés, insistant sur la nécessité d'une protection adéquate de leurs intérêts, se sont opposés à la solution du T.N.C.O. Ils proposent un système de majorité combinées. Ainsi, conformément au rapport du groupe de négociation ce système pourrait être une majorité simple qui doit s'accompagner d'une majorité qualifiée dans chacune des deux catégories des membres représentés au titre de l'article 159, alinéas a) et b). A défaut de cette solution, ils sont prêts à accepter le système de la majorité des deux-tiers des membres des catégories visées aux alinéas a, b, c, et d, de l'article 159 paragraphe 1 considérées dans leur ensemble, ainsi que la catégorie visée à l'alinéa c)⁽²⁹⁾.

Les Tiers - mondistes se sont opposés, eux aussi au système retenu par le T.N.C.O. Ce système, disent-ils, "octroie aux pays développés un veto collectif ou même un vote pondéré. Ils redoutaient, en outre, les effets de cette procédure eu égard à l'article 160 paragraphe 2, alinéa X, relatif à l'approbation des plans de travail. En vertu de cet article, un plan de travail ayant reçu l'approbation de la Commission technique, est considéré approuvé si le Conseil n'a pas adopté de décision contraire dans un délai de soixante jours. Aussi, craignaient-ils que les pays industrialisés, en bloquant l'adoption des décisions, ne parviennent à faire approuver tous les plans de travail rendant ainsi illusoire les pouvoirs du Conseil. Les pays développés ne pouvaient donc que rendre plus difficiles les négociations qui se poursuivaient au cours de la deuxième partie de la huitième session. C'est dans cette atmosphère tendue qu'émergea l'idée de «minorité de blocage».

b - Minorité de blocage.

A la fin de la 8ème session et malgré les difficultés rencontrées, certaines orientations ont pu être dégagées⁽³⁰⁾. En effet, si le «vote des chambres» (repris d'ailleurs en 1994), était définitivement rejeté en raison

(29) L'alinéa c traite des pays principaux exportateurs. L'alinéa fait référence aux pays en développement représentant des intérêts particuliers; l'alinéa c) comprend les 18 membres élus selon le principe de la répartition géographique équitable.

(30) Le Rapport présenté par le Président et le coordonateur du groupe travail des 21, indiquait, que ce fut le problème «le plus difficile à traiter faute d'avoir pu résoudre certaines des autres questions du sous-ensemble». cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L26, in, N.U. , Doc. Vol. XII, p. 79 et 8.

formulation du texte unique de négociation révisé (T.U.N.R.).⁽²⁶⁾ qui confirmait la thèse Tiers-mondiste: celle de la majorité des 3/4 déjà retenue dans le texte unique de négociation (T.U.N.).⁽²⁷⁾ Les Etats-Unis suggéraient alors dans leur déclaration que les décisions portant sur les questions de fond soient prises à la majorité des 3/4 des membres du Conseil. Ceux-ci devant représenter plus de la moitié de la valeur totale de la production et de la consommation des minéraux extraits de la Zone internationale et effectuées par l'ensemble des membres de l'Autorité. Pour les décisions portant sur les questions relatives à la répartition des contributions financières des Etats membres ou à l'approbation du budget de l'Autorité, la majorité reprise devenait celle des Etats dont la production et la consommation représentaient les trois-quarts de la valeur totale. Etant donné la part des Etats-Unis dans la consommation et la production, un tel système pourrait un peu comme dans celui de «la pondération des voix», leur octroyer un droit de veto.

Cette proposition n'a sûrement pas requis la faveur des pays en développement, et les négociations portant sur la question devaient reprendre à la sixième session où le Président Evensen devait proposer un système de «majorités concurrentes» avant d'aboutir à la consécration de la majorité des 3/4 dans le texte de négociation composite officieux. (T.N.C.O.) qui retient une solution de compromis⁽²⁸⁾. Ainsi, Aux termes de son article 159 paragraphe 7 les questions de fond devaient être tranchées à la majorité des 3/4 sous réserve que ladite majorité comprenne des membres participant à la session. Et, en cas d'hésitation sur le point de savoir s'il s'agit d'une question de fond ou de procédure, la décision devait être prise à la majorité des 3/4 sauf décision contraire du Conseil à la même majorité. La règle des 3/4 fut ainsi affirmée pour la première fois dans le texte de négociation composite officieux. Acceptée seulement par les ex-pays socialistes, cette solution allait susciter à la fois les réactions négatives des pays développés et des pays en développement. D'où la recherche de nouvelles solutions.

(26) cf. T.U.N.R., article 27, paragraphe 10 qui maintenait le même système consacré par le T.U.N..

(27) L'article 25 du T.U.N. prévoyait l'application de la règle de la majorité des 2/3 pour la question de fond et de la majorité simple pour les questions de procédure.

(28) cf. Rapport du Président sur les travaux de la 1ère Commission, 8ème séance, 1ère Commission in, 45ème in, N.U. Doc, off. vol XI, p. 53, voir plus particulièrement le Rapport du groupe de négociation 3 qui s'est contenté de présenter les solutions préconisées par les pays industrialisés et les pays en voie de développement (N.G3, in, Doc. off. Vol. X, pp 89-90).

cadre de l'Assemblée.⁽²⁴⁾ Il s'agit plutôt d'un mécanisme destiné à fournir une autre possibilité de négociation et susceptible d'être utilisé en vue de la recherche d'un résultat différent de celui que l'on aurait obtenu si la question avait été mise aux voix immédiatement (par exemple, dégager ou renforcer une majorité, empêcher la formation d'une majorité, etc....).

B - Technique inédite au sein du Conseil: la majorité des 3/4

La composition du Conseil de l'Autorité, fondée sur le double critère de la «répartition géographique équitable» et des «intérêts particuliers» des Etats et groupes d'Etats le constituant, appelle corrélativement de nouvelles techniques de prise de décision en vue d'assurer une représentation de toutes les parties et une participation juste, équitable mais aussi efficace à l'exploitation, à la gestion et aux bénéfices futures du patrimoine commun de l'humanité.

Ainsi, à côté du consensus que nous envisagerons plus loin, une nouvelle technique: la majorité des 3/4 fut retenue par la Convention pour les deux dernières catégories de questions classées très importantes.⁽²⁵⁾

Nous analyserons donc cette nouvelle technique qui a émergé à la 3ème Conférence(a) et fut consacrée dans la Convention de Montego Bay en 1982(b), mais écartée par l'Accord de juillet 1994 (cet Accord constitue actuellement, avec la Convention entrée en vigueur le 16 novembre 1994, le nouveau droit de la mer.

a) - Approche difficile à la 3ème Conférence.

Cette technique, qui prit son départ avec la déclaration informelle des Etats-Unis lors des discussions sur la question de prise de décisions, a suscité beaucoup de remous à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer.

1°) - Proposition initiale informelle des Etats-Unis.

S'agissant des mécanismes décisionnels, les Etats-Unis ne pouvaient, en admettre à la 3ème Conférence, la solution déjà émise et qui consistait dans la consécration de la majorité des 3/4 pour les décisions prises au sein du Conseil. Ils proposèrent donc, dans une déclaration, une nouvelle

(24) Aux réunions officielles de la Première Commission tenues pendant la 4ème session, une délégation a proposé d'ajouter au texte de l'article 159, par. 9 une phrase selon laquelle l'ajournement du vote aurait comme but l'obtention du consensus, de manière à ajouter les procédures d'ajournement de l'Autorité aux procédures établies dans le Règlement intérieur de la Conférence.

(25) cf. Convention de Montego Bay, article 161, paragraphe. 8, al. c) et d), avec l'Accord de juillet 1994 précité, ces dispositions ne sont pas applicables.

point été retenue par la Convention. Si, toutefois, à l'Assemblée plénière, c'est le système majoritaire classique de prise des décisions qui demeure la règle assortie de procédures spéciales dans certains cas exceptionnels, au Conseil-siège du Pouvoir - il en va tout autrement. En effet, la variété des intérêts et l'importance de l'enjeu découlant de la découverte des fonds marins ne pouvaient plus s'accommoder, pour les décisions à prendre, des mécanismes traditionnels. D'où la nécessité de nouvelles techniques adéquates, qui s'imposent tant au niveau de l'Assemblée qu'à celui du conseil

A - Procédures spéciales au sein de l'Assemblée.

Il s'agit soit de l'ajournement du vote(A), soit d'un certain consensus dans des cas exceptionnels(B)

a - Procédure d'«ajournement du vote».

Prévue à l'article 159 paragraphe 9 de la Convention, la procédure «d'ajournement du vote» permet d'ajourner la décision de mettre aux voix certaines questions examinées par l'Assemblée si les conditions suivantes sont réunies:

1) - la question doit porter sur le fond; 2) - le vote envisagé doit être le premier sur cette question; 3) - Le Président de l'Assemblée peut lui-même prononcer l'ajournement, et il doit le faire lorsque le des membres de l'Assemblée en fait la demande, 4) - l'ajournement ne peut avoir lieu qu'une seule fois à propos de la même question; 5) - la mise en œuvre de cette procédure ne doit pas avoir pour effet d'ajourner la question au-delà de la clôture de la session.

Il s'agit, en fait, d'une procédure spéciale prévue déjà dans le règlement intérieur de la Conférence et dont l'objectif est de faire en sorte que tout soit mis en œuvre pour parvenir à un accord général sur un sujet déterminé avant de recourir au vote. Dans le règlement intérieur de la Conférence, la procédure d'ajournement du vote avait clairement pour but d'élargir le champ de réalisation du consensus.

b - Un certain consensus dans des cas exceptionnels.

Un certain consensus est prévu également pour certains cas exceptionnels, telles les décisions qui portaient sur la répartition du manque à recevoir pour le financement de l'exploitation du premier site minier de l'Entreprise au cas où les contributions des Etats ayant ratifié la Convention n'en conviendraient pas tout le montant (Annexe IV, art. 11, parag. 3, c). Mais, en dehors de ces cas exceptionnels mentionnés par la Convention, le consensus n'est pas requis pour l'adoption des décisions prises dans le

importantes le "vote chambre" ainsi que "le principe de rotation" des Etats au sein de chaque chambre.

Nous analyserons ces techniques à la lumière de la Convention et de l'Accord.

1 - Le système majoritaire.

Le système majoritaire prévu par la convention de Montego Bay se caractérise par un agencement des questions à plusieurs degrés variant selon un ordre d'importance corrélatif à la composition spécifique du conseil de l'Autorité. Il est ainsi prévu, à l'instar des textes constitutifs des institutions internationales classiques, qu'à l'Assemblée les décisions seront prises à la majorité simple des membres présents et votants pour les questions de procédure et à la majorité des deux-tiers pour les questions de fond⁽¹⁹⁾. Au Conseil, les questions relevant des deux premières catégories, conformément à la classification de l'article 161 obéissent au principe majoritaire: Les questions de procédure seront prises à la majorité simple⁽²⁰⁾ et les questions de fond classées dans le premier groupe, à la majorité des 2/3⁽²¹⁾. Il en est ainsi, par exemple, des questions portant sur l'examen des rapports de l'Entreprise, l'adoption des rapports annuels adressés par le Conseil à l'Assemblée, la conclusion, au nom de l'Autorité, d'accords internationaux, de même que l'approbation des plans de travail en vertu de l'article 162 de la Convention. Ces questions seront prises à la majorité des deux-tiers⁽²²⁾, (nous rappelons ici que les articles 161 et 162 relatifs à la prise de décision ont été dans leur ensemble modifiés ou annulés à la lumière de l'Accord de juillet 1994).

Quant à l'idée consistant à appliquer la règle de la majorité simple, par analogie avec la règle applicable à l'Assemblée générale des Nations-Unies, quand il s'agit de décider si une question est ou non importante, elle fut repoussée par les délégations de quelques pays industrialisés⁽²³⁾ et n'a donc

(19) Article 159, paragraphe 7 et 8 de la convention.

(20) Article 159, paragraphe 8, lettre a) de la convention.

(21) Article 159, paragraphe 8, lettre b) de la convention.

(22) Article 162, paragraphe 2 lettre f, g, h, et i de la convention.

(23) Les industrialisés considèrent qu'au moins pour une matière (adoption de mesures visant à faire face à un déficit dans l'hypothèse envisagée à l'Annexe IV, article paragraphe 3, lettre e), il faut le consensus de l'Assemblée toutefois, l'expression «barème convenu» utilisée dans l'article 160, paragraphe 2, e), ne signifie pas nécessairement que la fixation des contributions des membres au budget d'administration de l'Autorité doit se faire approuver par le consensus de l'Assemblée. La Commission préparatoire a, cependant, inclus les décisions se référant à cette hypothèse parmi celles qui doivent être adoptées par consensus. (cf. Document de la Commission préparatoire, LOS/P.C.N./3, du 8 avril 1983, paragr. 4).

semblaient être écartés. La première, prévue par le pacte de la S.D.N, fut abandonnée par les rédacteurs de la Charte des Nations au bénéfice du système majoritaire. Il était en effet reproché à la règle de l'unanimité d'avoir entraîné la paralysie de la S.D.N. et par conséquent, l'échec de cette organisation. Elle ne subsiste aujourd'hui que dans certaines organisations à vocation régionale; y revenir dans les organisations à vocation universelle, comme "l'Autorité internationale des fonds marins" par exemple, semblait difficilement concevable.

Quant au "Veto" - technique adoptée seulement au sein du conseil de sécurité - elle semble nullement souhaitable dans les organisations internationales à vocation universelle. D'ailleurs, si on s'arrête aux particularités des conditions historiques qui ont présidé à l'instauration du "Veto" au sein du conseil où le système de "pondération des voix" retenu principalement dans les institutions financières internationales ne peut pas, non plus être transmis dans les organisations internationales à vocation universelle et plus particulièrement dans le cadre de l'autorité internationale des fonds marins. Certes, l'Autorité par sa vocation économique, s'apparente dans une certaine mesure de ce type d'organisation et donc, peut-on dire, la pondération des voix lui serait applicable comme au sein du F.M.I. par exemple, où le nombre des voix dont disposaient les Etats membres dépendait du montant du capital souscrit, contrairement au principe égalitaire: un Etat, une voix.

Mais, nous savons que l'Autorité des fonds marins fut instituée dans le but de gérer le patrimoine du fond des mers dans l'intérêt de l'humanité toute entière. Une faveur doit être retenue à l'intention des pays les plus démunis ainsi que la participation de tous les "héritiers de l'humanité" (corollaire de la notion de patrimoine commun) à la gestion de ce nouveau domaine du droit international public. Ceci implique, par conséquent, que le mécanisme de décision doit reposer sur le principe démocratique égalitaire. D'ailleurs, même les pays industrialisés qui refusaient le système classique de la majorité n'ont point proposé le système de pondération des voix. Ils ont certes avancé d'autres solutions correspondant à la complexité du nouveau domaine des fonds marins et capables de protéger leurs intérêts particuliers.

Par conséquent, le processus décisionnel prévu tant par la convention du 10 décembre 1982 que par l'Accord de juillet 1994 a largement débordé la négociation classique internationale. Si la convention de Montego Bay retient à côté du système classique des 2/3 une technique inédite: la majorité des 3/4, l'Accord de juillet 1994 qui opère une refonte presque totale de la Partie XI de la Convention, retient plutôt pour les questions

2 - Les Tiers - Mondistes: application du système classique majoritaire.

Les pays en développement préconisèrent, au contraire, l'application du système classique majoritaire. Ainsi, en est-il du projet Tranzanien et du document déposé par les pays latini-américains. Ils prévoyaient le recours à la majorité des deux-tiers pour les questions de fond et la majorité simple pour les questions de procédure. Cette attitude des pays Tiers-mondistes s'inscrit dans le courant des revendications formulées par eux, soit lors de la création de nouvelles organisations, soit au moment de la reconstruction de certaines d'entre elles. Ces pays estiment que seule la règle de la majorité peut leur garantir une participation au processus d'élaboration des décisions. Seule l'application de ce mécanisme pourrait répondre à l'esprit fondamental d'une organisation devant gérer le patrimoine commun de l'humanité, qui ne peut être que démocratique, fondée sur le principe de l'égalité. 1 Etat = 1 Voix. Ils s'opposèrent, par conséquent, très énergiquement au système du consensus. Ils le considèrent comme une technique de "veto déguisé" et donc ils le refusent, de même qu'ils rejettent ce qu'on appelle le "vote pondéré".

3 - Le compromis à la 3ème conférence.

C'est sur la base de ces positions divergentes que devaient s'engager les travaux de la 3ème Conférence. Toutefois, si l'examen de la question institutionnelle de l'Autorité fut abordée dès l'ouverture des négociations en décembre 1973 ce n'est qu'à partir de la deuxième partie de la 9ème session à Genève (28 juillet - 28 Août 1980) que la Conférence parvint à un certain compromis sur les modes de votation au sein des organes délibérants, vu les difficultés d'approche de la question. Le système de prise de décision préconisé par la convention reflète, en effet par sa complexité et la variété des procédures, les désaccords suscités lors des négociations, surtout que les méthodes classiques utilisées jusque-là dans les enceintes internationales s'avéraient sinon inefficaces du moins insuffisantes.

2 - Nouvelles techniques de prise de décision.

Si l'on se réfère aux systèmes décisionnels des organisations internationales tels qu'il figurent dans les Chartes constitutives ou tels qu'ils sont apparus dans la pratique, on se rend compte que l'éventail des possibilités offertes aux négociateurs était très large. Au moins cinq techniques de prise de décisions étaient alors retenues: L'unanimité, la règle de la majorité simple ou qualifiée le veto, la pondération des voix et le consensus. Or, d'emblée, l'unanimité, le veto et la pondération des voix

1 - Les Industrialisés: majorités combinées ou consensus.

Deux groupes se distinguent à l'intérieur du bloc des industrialisés: les Etats à économie de marché et les ex - pays socialistes et l'U.R.S.S. Les Etats-Unis associés à un nombre très restreint de pays hautement industrialisés entendaient, à eux seuls, exercer un contrôle sur les décisions du Conseil au moyen d'une sorte de droit de "veto collectif". Or tous les pays développés n'ont pas une attitude commune par rapport à ce droit de veto: Leurs positions reflètent plutôt une divergence qui s'est manifestée dans leur choix des techniques de prise de décisions. Certains d'entre eux ne donnaient aucune indication à ce sujet. Pour leur part le Japon et le Canada étaient favorable à l'application de la règle de la majorité. Les Etats-Unis proposaient, quant à eux, un système assez complexe. Celui-ci devait assurer la protection des intérêts des pays occidentaux. A cette fin, pour qu'une décision soit prise, il fallait, aux termes de l'article 38 de leur projet une majorité comprenant la majorité dans chacune des deux catégories des membres composant le Conseil. Ces catégories comprenaient, en vertu de l'article 361 six Etats industrialisés désignés pour la première et dix-huit Etats élus au titre de la répartition géographique équitable". Par ce système de "majorités combinées" les pays développés à économie de marché espéraient bloquer les décisions qui ne les satisfaisaient pas. Qui plus est, ne constituant plus qu'une poignée face au nombre grandissant des pays Tiers-mondistes, ils réclamaient la règle du consensus pour toute décision à prendre par le Conseil.

Ce fut, là aussi, l'objectif poursuivi par l'ex-U.R.S.S. Soviétique et les pays socialistes quand, bien même, ils donnaient un droit analogue aux pays occidentaux. Ils proposèrent du consensus, jugeant cette technique apte à sauvegarder les intérêts de tous les Etats. Le délégué Soviétique, répondant à l'objection de certains pays en développement pour lesquels le consensus équivalait à un veto, devait déclarer: "ce serait un erreur que d'identifier le principe du consensus avec le concept de veto. Un veto signifie qu'aucune décision n'est prise et que la question demeure sans solution. Dans le système de consensus, il pourra y avoir des objections mais cela ne signifiera pas que la question sera remise "sine die". L'on recherchera de nouveaux moyens pour trouver une solution qui soit acceptable par tous les intéressés. Il ajoutait pour terminer, "le patrimoine commun cessera d'être commun si l'organe exécutif peut prendre des décisions le concernant en passant outre aux objections d'Etats ou groupe d'Etats particuliers".

Ministre norvégien et que nous venons d'analyser, fut appliquée dans la plupart des groupes de négociation et plus particulièrement dans les sept groupes établis par la Conférence afin d'aplanir les difficultés résultant des sept problèmes clefs identifiés par la Conférence à la veille de la révision du texte composite. Ce groupe qui a servi de "laboratoire d'essai" des techniques de négociation s'est finalement comporté comme un groupe de pression. Ensuite L'ensemble structurel établi autour des Présidents et des groupes a conforté, «l'institutionnalisation de la Conférence» qui prolongeait, dans les périodes d'intersessions, les négociations dans certains des groupes spécialisés issus de ses travaux. On se trouvait déjà, en 1978, en présence «d'une organisation internationale officieuse». Mais les affrontements en son sein allaient vite ébranler son "organe central" et remettre en cause la technique du "consensus", l'une des bases essentielles sur lesquelles reposait la Conférence, ainsi que tout le mécanisme classique de prises de décisions.

SECTION II - Remise en cause du mécanisme classique, de prise de décision .

L'une des tâches les plus ardues qui échet à la 1ère Commission fut sans doute la mise au point du processus de prise de décision au sein de l'Autorité internationale des fonds marins ainsi qu'en attestent la longueur et l'âpreté des débats qui lui furent consacrés. Et ce, au-delà de l'importance que revêt le système de prise de décision dans toute organisation internationale⁽¹⁸⁾.

1 - Contexte des négociations.

Les négociations portant sur la question de prise de décision au sein des deux principaux organes de l'Autorité - l'Assemblée et le Conseil - devaient constituer l'une des tâches les plus difficiles surtout lorsqu'on connaît les positions radicales des deux camps opposés sur la question de l'exploitation et de la gestion internationale des fonds marins.

A - Tension et Radicalisme

La tension est apparue très tôt à la 3ème Conférence entre les pays industrialisés qui réclamaient des majorités combinées ou le consensus au niveau de la prise des décisions et les pays tiers-mondistes qui préconisaient l'application du système classique majoritaire.

(18) R. W. COX et R.K. Jacobson. "Une première approche: l'analyse de la prise de décision" le concept d'organisation, ouvrage collectif sous la direction de G. Abi-Saab, Paris, UNESCO, 1980, p. 81.

extrêmement lente et délicate ne pouvait aboutir à un résultat que dans la mesure où elle était fondée sur "une réelle volonté politique".

C'est surtout la personnalité de son président qui donna à ce groupe toute son importance. En effet, le Ministre Evensen fort de sa réputation d'impartialité et de compétence en ce qui concerne les questions du droit de la mer et bénéficiant de fréquents contrats avec toutes les parties intéressées plus particulièrement les chefs des délégations dont la participation était essentielle au succès de la procédure - allait vite devenir un Président exceptionnel, un médiateur même plus, un "catalyseur".⁽¹⁷⁾ A tel point, que lorsque son groupe avait perdu sa structure de groupe restreint, la personnalité de son Président et sa méthode de travail s'étaient perpétrées et avaient fait leur entrée au sein des procédures acceptées par la conférence.

Le leadership du Président Evensen devait, en effet, devait s'affirmer à la 3ème Conférence puisqu'il a joué tant au niveau de l'initiative qu'à celui de l'interprétation des débats. En effet, lorsque les Présidents des Commissions furent chargés, le 18 avril 1975, de préparer un texte unique de négociation, la sixième révision du «texte Evensen» sur la zone économique était prête et le groupe fut d'accord pour que son Président la transmette au Président de la 2ème Commission sous sa responsabilité à titre personnel. On constate, en effet, on constate à la lecture du texte unique, que la partie consacrée à la zone de pêche s'était très largement inspirée de la sixième révision. Sur treize articles plusieurs sont repris «expressis verbis». D'une façon plus générale, on peut dire, qu'en dépit des diverses tendances qui s'opposaient en son sein, le groupe Evensen, en ce qui concerne le régime de la zone économique a exercé sur le texte unique de négociation une influence décisive exprimant les intérêts des Etats côtiers.

Pour conclure on peut dire tout d'abord, que Le groupe Evensen a largement influencé les négociations à la 3ème Conférence. On voit son empreinte partout. En effet, la technique adoptée initialement par le

le texte de négociation composite officieux. Ce travail sera celui d'une équipe dirigée par le Président de la Conférence. Le Président du Comité de rédaction et le rapporteur général seront mis à contribution par cette équipe" (cf. A/ conf. 62/ Bur/ 5,28 juin 1977). Il est inutile de souligner la modification de l'approche qui fut imposé et que l'on discerne en comparant la rédaction de la note présentée par le Président à l'ouverture de la session (23 mai) et celle qui fut approuvée (28 juin). En effet le texte composite devait être, contrairement aux textes uniques de négociation, une "oeuvre collégiale" qui se distingait de ses prédécesseurs par sa méthode de préparation. Le fonctionnement même de la méthode collégiale mit en évidence de nombreux problèmes dans la mesure où les membres de l'équipe" avaient un droit de regard théorique sur toutes les parties du texte, dont la rédaction avait, néanmoins, été répartie entre chacun d'eux.
(17) (A/ conf. 62/ WP. 10, Doc. off. Vol. VIII).

Si le groupe Evensen appelle un commentaire particulier, c'est qu'il a pu, grâce à son président connu pour sa grande expérience dans les problèmes du droit de la mer et pour ses qualités de diplomate comme pour son autorité intellectuelle et morale, marquer de son empreinte toute la procédure développée au cours de la seconde partie de la Conférence et que son rôle a été déterminant dans la formation de certains compromis essentiels.

- Une démarche pragmatique nouvelle - Procédure par étape .

Le groupe se distinguât par la procédure adoptée par son Président et qui fut largement reprise au sein de nombreux autres groupes durant les dernières sessions de la Conférence. Elle consistait en une série d'étapes prudemment suivies par M.Evensen et qui peut se résumer ainsi" dans une première étape, le Président présentait au groupe un document de base qui exprimait sa propre interprétation des principales tendances, sur la base de positions exprimées sous forme de propositions concrètes ou de déclarations générales. Dans une deuxième étape, il se contentait de prendre note des divers commentaires, critiques et suggestions qui étaient formulés, à la suite de quoi il rédigeait un deuxième projet censé refléter les tendances dominantes et exprimer une ligne médiane. Enfin dans une troisième étape, il soumettait cette révision au groupe qui avait ainsi l'occasion de présenter à nouveau ses commentaires et suggestions. Poursuivant alors son travail de rédaction, il proposait successivement autant de révisions à son texte qu'il apparaissait nécessaire jusqu'à ce que l'ultime rédaction ne subisse plus d'améliorations au stade atteint par les négociations. Bien entendu, cette ultime version ne faisait jamais l'objet d'un accord formel et devait être considérée comme une version personnelle du Président, à qui il appartenait d'en prendre la responsabilité et d'en assurer la transmission à la Conférence"(16) cette procédure

(16) La confirmation du prestige et du rôle personnel joué par M. Evensen fut donné lors de la 6ème session, lorsqu'il fut chargé par le Président de la 1ère Commission sensible à la pression de l'opinion générale des délégués, de présider le groupe de travail officieux de cette Commission. Selon la décision prise à la session précédente il incombait aux Président de préparer un texte de négociation composite lors des derniers jours de la session. Or à l'approche de la préparation de cette troisième version d'un texte de base, la question de la procédure à adopter pour sa rédaction prit toute son ampleur. Ainsi, dans une note soumise au Bureau lors de sa réunion du 23 mai, le Président avait tracé les grandes lignes à suivre au cours de la session. Il avait suggéré "qu'on l'autorise à établir, en consultation avec le Président du Comité de rédaction et de rapporteur général, un texte unique de négociation composite officieux qui servirait de base aux négociations" (cf. A/ conf/ Bur/ 5,20 mai 1977). Les modalités de préparations du texte composite furent discutées pendant toute la 6ème session et le Président ne put faire accepter une procédure en ce domaine que le 28 juin. Ainsi, et selon ses termes mêmes; "Le Président de la conférence et ceux des trois commissions élaborerons conjointement

Ainsi, la méthode suggérée pour la rédaction d'un texte composite tenta de substituer la collégialité à l'action individuelle. Alors qu'il était possible de déterminer le rôle particulier et la responsabilité des Présidents dans la préparation du texte unique de négociation et sa révision, il fut beaucoup plus difficile par la suite de dissocier le rôle des nombreux présidents des groupes officieux de celui des participants qui constituaient leur groupe. Néanmoins, et c'est ce qui est remarquable, l'un d'eux devait émerger de cet ensemble de «drafting Committees» avec un prestige particulier⁽¹⁵⁾ en raison de l'influence qu'il exerça dans l'adaptation de certaines procédures de négociation et du rôle prépondérant qu'il joua dans le déroulement de la Conférence. C'est le Ministre norvégien du droit de la Mer, M. Jens Evensen et son groupe.

2 - L'empreinte du groupe Evensen.

Organe de conception élitiste, il a joué un rôle quasi-déterminant dans la négociation officieuse.

Une analyse de ses méthodes de travail permet de comprendre les raisons de son succès.

- Un organe élitiste.

A ses débuts, le groupe Evensen apparaît comme un club de «legal advisers». Il s'agissait en fait, d'un groupe restreint de personnalités de haute qualité juridique qui se réunit pour la première fois à la fin de l'existence du Comité de préparation en 1973, à l'invitation du Ministre norvégien du droit de la mer. L'idée à la base de cette création était de réunir des juristes qualifiés en ces matières afin notamment de faire un inventaire des options majeures et de réduire les alternatives qui s'opposaient à la rédaction d'un texte de négociation unifié.

Ainsi, dès le départ, et avant même que la Conférence ne commençât, se faisait sentir le besoin technique d'un tel texte et d'un corps de personnalité recrutées officieusement et travaillant à titre privé, en principe sans mandat de leurs délégations respectives. Dans cette conception, la distribution géographique sans être absente, n'a pas revêtu une grande importance. En effet, c'est «intuitu persone» que les invités de M. Evensen se réunirent, bien plus en tant qu'experts que comme délégué. L'idée première du groupe Evensen fut d'inviter des personnalités ayant participé activement au Comité de fournir en leur qualité personnelle, sans mandat ni allégeance expresse à aucun groupe ni délégation, une contribution à la préparation de la Conférence.

(15) Ibid, p. 49.

etc...)). Le groupe animé par l'Ambassadeur du Mexique M. Castanêda et par l'Ambassadeur de Norvège, M. Vindenes, parvint en 1977 à déterminer une formule de compromis concernant la nature de la Z.E.E. et les droits résiduels qui pourraient s'y exercer.

Deux observations doivent être signalées: d'abord, quant au conformisme habituel en pareil cas; il a été fait preuve, ici, de grande souplesse dans les procédés employés; ainsi la spontanéité et la bonne volonté ont parfois pallié la lourdeur d'un appareil et d'une procédure trop rigide; ensuite, la remarquable action de quelques personnalités exceptionnelles doit être soulignée.

En effet, dans une galerie de grandes figures de la Conférence, allaient émerger les portraits de ceux qui ont permis à des titres divers de débloquent le mécanisme de négociation. Nous nous arrêterons plus particulièrement au nom du ministre norvégien du droit de la mer M - Jens Evensen et à son groupe, vu l'influence qu'il a exercé sur le déroulement du processus de négociation et l'impact qu'il a eu dans l'adoption de certaines procédures jusque-là inédites en droit international.

B - Impact des personnalités.

1 - Rôle déterminant sur le déroulement des négociations.

L'influence exercée par certaines personnalités a été déterminante dès le début de l'examen des problèmes du droit de la mer. Le rôle de ces personnalités a évolué au cours des ans dans le cadre des structures organiques de la Conférence. Lors de la préparation des textes uniques de négociation le Président de la conférence et les Présidents des Commissions avaient été investis, nous l'avons vu, d'énormes pouvoirs - une procédure hétérodoxe - afin de disposer d'un texte de référence pour négocier.

En effet, l'échec de la 5ème session, en même temps que la démonstration de la nécessité de rédiger un nouveau texte officieux, incita les participants à la méfiance envers les initiatives par trop individuelles. Cela se traduisit par une préférence très marquée pour les réunions officieuses plénières organisées, sinon dans le cadre même de la Conférence, du moins avec son aval et sous son contrôle, et par l'abandon d'un certain type de réunions quasi-secrètes qui, selon certains, avaient eu une influence néfaste. Or, si l'on songe aux nombreux groupes régionaux, aux groupes d'intérêts, tous de caractère officiel dont les réunions furent également fréquentes, on prend conscience de cette «dilution des négociations» à travers des pôles d'animation divers et diffus des travaux desquels procède, en définitive, un «texte unique de négociation» qui devint par la suite «texte de négociation composite». Tous sont, en fait, des centres de rédaction de «papiers officieux».

Ce transfert des pouvoirs de «l'équipe de rédaction présidentielle» aux groupes de négociation dans la procédure tendant à une révision du texte composite fut encore accentué par l'identification de sept problèmes clefs qui furent confiés à sept groupes de négociation et qui sont:

- groupe de négociation n°1 sur le système d'exploration et d'exploitation et la politique des ressources de la zone internationale des fonds marins, présidé par M. Frank Njenga (Kenya).

- groupe de négociations n°2 sur les arrangements financiers relatifs à l'Autorité internationale des fonds marins, présidé par Mr KOH (Singapour);

- groupe de négociation n°3 sur les organes de l'Autorité, leur composition, pouvoirs et fonctions, présidé par le Président de la 1ère Commission, Mr B. Engo;

- groupe de négociation n°4 sur le droit d'accès des pays sans littoral et géographiquement désavantagés aux ressources biologiques de la zone économique sous la présidence de M. Satya N. Nandan (Fidji);

- groupe de négociation n°5 sur la question du règlement des différends liés à l'exercice des droits souverains des pays côtiers dans la zone économique exclusive sous la présidence de M.C. stavropoulos (Grèce);

- groupe de négociation n°6 sur la définition des limites extérieures du plateau continental et la question du partage des revenus, sous la présidence du Président de la Commission, M. A Aguilar (Venezuela);

- groupe de négociation n°7, sur la délimitation des frontières maritimes entre Etats qui se font face ou sont limitrophes et règlement des différends s'y rapportant, sous la présidence de M. Euro J Manner (Finlande).

La technique adoptée initialement par le Minsitre Evensen fut appliquée dans la plupart de ces sept groupes de négociation. En outre, la session s'acheva par la préparation d'une série de textes officiels émanant des groupes de négociation et incorporant des révisions au texte composite plus ou moins acceptables par l'ensemble des délégations.

2 - Groupes nés en dehors de la Conférence.

D'autres groupes de travail ne durent rien en revanche, à l'intervention essentielle de la Conférence bien qu'ils œuvrèrent pour son succès. Ils résultèrent de la volonté de certains délégués d'agir hors de tout mandat pour faciliter la solution d'une question donnée. Ainsi le groupe Evensen à côté de certains problèmes relatifs à la Z.E.E. et la pêche, prenait plus tard en charge d'autres questions critiques (recherche scientifique, fonds marins,

2 - Les autres groupes.

- Groupes d'intérêt

Formés à l'instar du groupe «77» sur une base transversale, d'autres cercles se fixèrent pour objectif de défendre les intérêts particuliers communs aux membres du groupe. Ainsi en fut-il du groupe très influent, si on le juge à l'aune de résultats obtenus, des Etats côtiers, de celui des Etats «territorialistes» (c'est-à-dire revendiquant une mer territoriale de 200 milles), de celui des «marginalistes (Etats dont le plateau continental excède les 200 milles) ou de celui numériquement réduit des Etats archipélagiques (Fidji, Maurice, Indonésie Philippines, Bahamas). Certains furent des regroupements de caractère simplement régional voire sous-régional; l'activité qu'ils déployèrent fut diverse: intense pour le groupe latino-américain ou africain, elle fut moindre pour le groupe arabe, asiatique ou celui des Etats d'Europe de l'Ouest (groupe des Puissances maritimes).

- Groupes mixtes auto-constitués.

On a d'une part, le groupe d'experts juridiques sur le règlement des différends et d'autre part, le groupe Evensen (que nous envisagerons au paragraphe suivant vu l'importance de son empreinte sur le processus de négociation); le groupe sur la recherche scientifique, sur les grands migrants ainsi que le groupe des «21» (Etats côtiers géographiquement désavantagés et Etats sans littoral).

b - Les groupes de négociation

Très nombreux, ils furent conçus comme des instruments de nature à parvenir à un accord. La Conférence donna naissance à certains d'entre eux.

1 - Groupes établis par la Conférence

En 1978 la Conférence décida que toute modification du texte composite devait émaner directement des négociations ayant eu lieu au sein de la Conférence. Il s'agit du groupe de travail officieux de la 1ère commission (sous ses différentes formes successives); des groupes de travail officieux, établis par la 2ème commission, groupes de travail officieux établis par la 3ème commission, groupes de négociation établis par la Conférence plénière ou par les commissions (en particulier au cours de la 7ème session); des sous-groupes constitués par les groupes de négociation eux-mêmes (exemple: groupe des 38 sur le plateau continental, constitué par le groupe de négociation 6), ou par la Conférence plénière officieuse (exemple: groupe d'experts juridiques, appelé groupe des 55, sur les clauses finales).

- Invention de la négociation groupusculaire.

Alors que la Conférence s'est montrée fréquemment soucieuse d'observer un strict formalisme, elle a parallèlement mis en place des groupes plus ou moins informels, ou favorisé leur prolifération. Il s'agit de la formation indubitablement la plus intéressante en même temps que la plus riche et la plus diversifiée à laquelle il fut donné vie pendant le déroulement de la 3ème Conférence. Les uns étaient précisément formés pour faciliter cette négociation; d'autres, en revanche, en véritables groupes de pression, se proposaient d'assurer la prise en compte des intérêts communs; aussi représentaient-ils parfois un obstacle à la recherche d'une entente. Certains des ces groupes furent forgés par la Conférence elle-même, d'autres, souvent les plus efficaces, le furent en marge de celle-ci.

Vu leur nouveauté en droit international de la mer, nous envisagerons ces groupes et leur impact sur les négociations plus particulièrement en ce qui concerne l'action des Présidents qui s'y trouve tempérée.

A - Les groupes: une dilution de la négociation.

Il n'est pas question de se livrer à une revue complète de ces groupes, mais de fournir seulement quelques indications sommaires sur les plus importants dans lesquels on peut les rassembler.⁽¹⁴⁾ On a d'une part les groupes de pression (A) et d'autre part les groupes de négociation (B).

A- Les groupes de pression.

a - Groupe des «77»

Rassemblant en fait plus de 120 Etats, il fut le plus actif et même le plus médiatique. Regroupant l'ensemble des pays en développement, il entendait faire de la conférence un «atelier d'expérimentation» du nouvel ordre économique international, c'est pourquoi il fut à l'origine de la zone économique exclusive - institution clef de la Conférence - comme il joua au sein de la 1ère commission un rôle de premier plan, en tentant de définir des règles originales et révolutionnaires applicables aux fonds marins proclamés patrimoine commun de l'humanité. Unie sur les questions essentielles, cette "constellation hétérogène" se révéla plus divisée sur l'étude des problèmes mettant en cause des spécificités d'ordre régional, géographique, physique, etc...

(14) Voir ce sujet, J.P. Lévy, op-cit, notamment p. 68, voir également, J Evensen, working methods and procedures in the third U.N. conference on the law of the sea - R.C.A.D.I., 1968, IV, t-199, p. 415, surtout p. 487.

longues semaines. La lettre en date du 24 avril 1976 signée par le Président de ce groupe «d'experts», M - Jens Evensen, représentant de la Norvège, transmettait un certain nombre d'articles sur la zone économique exclusive qui avaient été préparés au sein de ce groupe. Le président de la deuxième Commission s'inspira très largement des résultats obtenus par ce que l'on devait appeler le «groupe Evensen».⁽¹³⁾

- «Audiences du Président»

Outre les lettres aux Présidents émanant de groupes constitués ou de délégations individuelles, certaines personnalités aux compétences reconnues et qui avaient pris l'initiative de rechercher des formules de compromis sur des points spécifiques transpirent le résultat de leurs efforts aux Présidents. C'est ainsi qu'à propos du problème de la zone économique, ou celui traitant des «droits résiduels», on parla d'une formule «castanêda», du nom de l'Ambassadeur du Mexique qui en avait été l'instigateur. Egalement et, en accord avec les termes de leur mandat, les présidents des Commissions reçurent en audience individuelle un grand nombre de porte-parole de délégations. Le développement de ce processus d'audience et les excès qu'il engendra conduisirent bientôt les Présidents à la rédaction de leur texte. Quelques-unes des dispositions contenues dans des parties spécifiques de ce qui devint le «texte unique de négociation» portent, néanmoins, l'empreinte directe de certaines pressions dominantes.

Dès lors, si la technique d'élaboration d'un texte unique de négociation a considérablement développé le Présidentialisme, d'abord au niveau du Président de la Conférence autour duquel se réunissent les Présidents des groupes renforçant ses initiatives, ensuite au niveau des Présidents des Commissions dont le rôle est vu dans la même perspective pour l'élaboration du texte de négociation qui est, en fait, l'œuvre de ces derniers agissant en équipe, autour du Président de la Conférence; il n'en demeure pas moins que cette technique conférant au Président un pouvoir important dans les négociations, trouve ses limites dans les deux procédures relatives aux lettres et audiences du Président. Essentiellement officieuses ces procédures ont pour but d'assouplir autant que possible les cadres de la négociation. On assiste ainsi, à la Conférence, sinon à une «revanche de la diplomatie secrète» du moins à une «généralisation de la diplomatie officieuse». On peut dire que le système présidentiel s'y trouve tempéré par le régime des groupes officieux. L'emprise des Présidents n'est pas sans limite. animateurs de la négociation, ils doivent respecter la dynamique des groupes. D'où,

(13) Voir, infra, les groupes de négociation (section II).

du Canada résumait ce dilemme en signalant qu'il considérait «la procédure suggérée par le Président, inhabituelle, même exceptionnelle», et que «la délégation canadienne avait des doutes sérieux sur cette méthode de travail». Il ne voyait cependant pas d'autre moyen pour la Conférence de sortir de l'impasse où elle se trouvait⁽¹²⁾.

Cette procédure confiait, en effet, aux Présidents respectifs une responsabilité exorbitante et les investissait d'un pouvoir totalement inhabituel qui allait se révéler d'extrême importance pour l'évolution des négociations, aussi bien dans la forme que sur le fond. Ayant reçu l'entière responsabilité de préparer des textes uniques, «il est évident que la personnalité, les méthodes de travail, les inclinations politiques individuelles de chacun des Présidents jouèrent un très grand rôle dans l'accomplissement de leur tâche». En principe, sans privilégier aucune tendance particulière, ils devaient rédiger un texte qui refléterait leur perception individuelle des formules susceptibles de conduire à un accord. Mais en leur confiant leur mandat, la Conférence avait précisé que les Présidents pourraient décider «qui ils voulaient consulter et comment, mais qu'ils tiendraient compte des résultats obtenus dans les groupes officiels et officieux»⁽¹³⁾. Mais, cette technique du recours au Président n'était pas sans limites.

= Limites.

Il s'agit, en fait, d'une brèche au concept de perception individuelle qui allait donner lieu à une procédure de «lettre aux Présidents» à laquelle vint bientôt s'ajouter celle des «audiences du Président».

- «Lettre aux Présidents»

Des Etats ou groupes d'Etats transmirent aux Présidents des lettres personnelles accompagnées de textes représentant soit leur position nationale individuelle, soit le résultat de négociations officieuses ayant eu lieu au sein de groupes d'intérêts. Dans le cadre de la première et de la troisième commission, il fut relativement difficile d'identifier l'importance relative de certaines de ces lettres. En ce qui concerne la deuxième commission, une transmission de ce type eut un effet déterminant sur la rédaction d'articles concernant un point crucial en l'occurrence la zone économique exclusive. Ceci tient à l'origine de cette lettre qui transmettait, au nom du groupe «d'experts juridiques» membres de la Conférence, les résultats des négociations que ce groupe avait poursuivies au cours de

(11) Alain Bessley, 54, séance, 18 avril 1975, Doc. off. Vol. IV, p. 19.

(12) Déclaration du Président de la 56ème séance, le 9 mai 1975. Document officiel. Vol. IV, p. 27.

Plénière où pendant plus de deux semaines et demie quelques quinze déclarations furent consignées aux procès-verbaux officiels puis, à celui des trois Commissions. La profession des prises de position officielles et la substance des déclarations illustraient clairement l'insuffisance des techniques classiques utilisées jusque - là dans les négociations internationales. L'importance politique attachée à la solution des problèmes soulevés sollicitait, ainsi, une démarche nouvelle plus pragmatique axée plutôt sur une approche politique des questions de la mer et plus particulièrement celles relatives aux ressources minérales des fonds marins où les dimensions politiques et économiques primaient sur la dimension juridique. Par conséquent, l'absence de texte unique de référence préparé par une commission technique doublée de l'absence de convergence d'idées et de limitation de l'approche diplomatique classique ne pouvaient que provoquer au cours de la 3ème session et après de longues discussions un profond sentiment de découragement. Ce qui permit d'entraîner l'adhésion des participants à une procédure innovatrice, et dangereuse.

- Procédure innovatrice et dangereuse.

Cette technique consiste à confier à chacun des Présidents des commissions la rédaction d'un texte unique de négociation portant sur les sujets dont était saisie leur Commission. Or, cette procédure «inhabituelle» devait paraître «dangereuse» pour certains dans la mesure où les textes uniques rédigés par les Présidents pourraient être entachés de beaucoup de subjectivité. En principe, «ces textes uniques devaient prendre en considération toutes les discussions officielles et officieuses qui avaient eu lieu et ne devaient préjuger de la position d'aucune délégation. Ils n'auraient aucun caractère de texte négocié mais devraient uniquement servir de base aux travaux futurs. Or, de nombreuses délégations étaient conscientes des dangers de la procédure et surtout du cachet individuel et subjectif que pourraient revêtir ces textes.»⁽⁹⁾ Néanmoins, ils furent obligés de l'adopter en l'absence d'autre solution proposée⁽¹⁰⁾. Ainsi le représentant

(9) Pour une analyse complète de cette question, voir J.P. Lévy "La Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer", Paris, Pedone, 1983, 142 pages.

(10) Ainsi, G. de la Charrière (France) précisait: "Lorsque les délégations ont choisi à Caracas de suivre la procédure de négociation traditionnelle, chacun a compris que, dans le cadre d'une conférence importante traitant d'un nombre de sujets peu familiers, les travaux progresseraient avec lenteur... La délégation française ne voit pas de raison d'abandonner une procédure qui est démocratiquement et juridiquement irréprochable. La nature des textes uniques de synthèse qui sont envisagés paraît peu claire: ces textes ne pourraient être que le fruit des négociations conduites par les présidents des Commissions et seront semblables au rapport d'un médiateur". 55ème séance, 18 avril 1975, Doc. off. - Vol. IV, p. 25.

d'introduire des projets d'articles. La Commission, qui tient 17 réunions formelles et 21 réunions officieuses, a effectué un certain progrès, mais il lui était impossible de parvenir à des formules de compromis en l'absence d'accord préalable (même officieux).

Néanmoins, et après quelques semaines de négociations au sein des différents groupes, on s'est rendu compte qu'il ne serait pas possible de faire avancer les travaux, c'est-à-dire de réduire les variantes jusqu'à parvenir à un texte de base sans faire appel à une procédure différente. D'où, le «recours aux Présidents» Cette technique est devenue partie intégrante du processus de négociation à la 3ème conférence.⁽⁸⁾

2 - Deuxième nouveauté - technique de "recours aux Présidents:" partie intégrante du processus de négociation.

Nous analyserons les raisons et les limites de cette technique.

= Raisons

- Absence de texte de référence classique.

Le problème de l'absence d'un texte de référence sur lequel engager des négociations fut clairement soulevé à la fin de la première session de la Conférence. La question était de savoir quelle forme prendraient les propositions finales de la session? Or, au vu de la limitation des procédures adoptées jusque-là et qui s'étaient traduites par une prolifération de propositions et de textes divergents, la rédaction d'un texte unique servant de base aux négociations s'est avérée difficile. Et, pourtant, tous les participants ressentaient le besoin d'un texte ne comprenant aucune variante. Nombreux étaient ceux qui, parmi eux, réalisaient les implications de la différence fondamentale d'approche qui avait été suivie lors de la première conférence sur le droit de la mer en 1958. Celle-ci, sur la base d'un travail accompli par la Commission de Droit International (organe juridique), devait considérer des suggestions et des amendements à un texte de référence; alors, qu'en fait, la Troisième Conférence ne possédait qu'une longue série de suggestions et d'amendements sans référence à un texte de base.

Confrontée à un double problème de participation et de représentativité vu, l'importance numérique des délégations ayant participé aux travaux du Comité préparatoire comme membres ou comme observateurs, et le nombre d'Etats qui n'avaient pas encore eu l'occasion de se prononcer sur les problèmes du droit de la mer, la 3ème Conférence fut amené à ouvrir un débat général d'abord, au niveau de la Conférence

(8) Alain Bessley, 54, séance, 18 avril 1975, Doc. off. Vol. IV, p. 19.

tient 46 réunions officielles et plus d'une trentaine officieuses, procéda par étapes. Dans une première étape, le sujet choisi faisait l'objet d'un débat général, où l'on put entendre 99 déclarations sur la question de la zone économique. A la suite de ces déclarations générales, le Président préparait une série de textes sur la question qui devaient en principe refléter toutes les opinions émises. Ces textes étaient soumis à discussion dans le cadre de réunions officieuses et ultérieurement révisés.

A l'issue de ce procédé lent et laborieux le Président put préparer 13 documents de travail officieux contenant, très souvent avec de nombreuses variantes, des projets d'articles s'appliquant aux sujets ressortissant au mandat de la 2ème commission. Vers la fin de la session, la Commission se trouvait en possession de près de 230 projets d'articles (14 textes pour les détroits 20 textes pour les eaux territoriales, 37 pour la zone économique). Certains Etats ou groupes d'Etats, non contents de voir leur positions ainsi reflétée de façon anonyme, présentèrent, en outre, des propositions formelles d'articles. On vit ainsi quelques 84 propositions faisant l'objet de documents individuels formellement introduits. Quelques jours avant la fin de la session, la seconde Commission décida de passer à une étape suivante et de procéder à une deuxième lecture des textes rédigés, afin de réduire les différentes variantes. A l'issue de la 2ème session de la Conférence, la deuxième Commission se trouvait d'un point de vue procédural, plus ou moins au stade auquel les travaux de la 1ère Commission avaient débuté lorsqu'elle avait commencé cette session.⁽⁷⁾ Elle allait devoir affronter le problème de l'établissement d'un mécanisme de négociation plus limité.

- Adoptant une procédure similaire à celle employée par le sous-Comité 3, la 3ème Commission se réunit alternativement, sous la présidence d'un représentant du Mexique, M. Vallarta, en groupe de travail officieux traitant de la pollution, et, sous la présidence d'un représentant de la République Fédérale d'Allemagne, M. Metternich, en groupe de travail officieux traitant de la recherche scientifique. Les deux Présidents des réunions officieuses firent rapport à la Commission lors des sessions officielles. Au cours de ces mêmes sessions, divers Etats furent à même

(7) Ainsi, G. de Lacharrière (France) précisait: "Lorsque les délégations ont choisi à Caracas de suivre la procédure de négociation traditionnelle, chacun a compris que, dans le cadre d'une conférence importante traitant d'un nombre de sujets peu familiers, les travaux progresseraient avec lenteur... La délégation française ne voit pas de raison d'abandonner une procédure qui est démocratiquement et juridiquement irréprochable. La nature des textes uniques de synthèse qui sont envisagés paraît peu claire: ces textes ne pourraient être que le fruit des négociations conduites par les présidents des Commissions et seront semblables au rapport d'un médiateur". 55e séance, 18 avril 1975, Doc. off. - Vol. IV, p. 25.

d'alterner les réunions officielles et officieuses de la Commission. qui tient 17 réunions formelles et 23 réunions officieuses, au cours de la session

Les réunions officieuses se distinguent des réunions officielles dans la mesure où elles ne font pas l'objet de comptes rendus et excluent la présence du public et de la presse. Elles permettent ainsi un échange de vues beaucoup plus libre, car nul n'est en mesure de se référer officiellement à une prise de position particulière d'un Etat ou d'un groupe d'Etats. Elles autorisent également certaines délégations à procéder à des sondages d'intention et à des présentations de formules de compromis qui n'obligent personne. Cependant les réunions officieuses étaient plénières et, de ce fait, se prêtaient difficilement à la négociation entre points de vues divergents. C'est afin de pallier à cette difficulté que, à quelques jours de la fin de la session, on créa un groupe de travail composé de 50 membres ouvert, à toutes les délégations qui voudraient y participer. Il s'agit là d'une formule directement inspirée de celle utilisée par le Comité préparatoire et qui fit florès au sein de la Conférence.

Le point qui nous intéresse particulièrement ici tient au rôle joué par un certain nombre de personnalités qui émergèrent comme « médiateurs » ou « catalyseurs » et qui, avec des capacités diverses et à des moments différents, jouèrent un rôle prépondérant tout au long de la Conférence. S'il est hautement instructif de procéder à une analyse détaillée de l'influence des personnalités sur le processus de négociation, nous nous contentons de dire à ce stade que le choix de M. Pinto (Sri - Lanka) comme Président des réunions officieuses de la 1ère Commission, puis de son groupe de travail, eut une influence marquante sur l'évolution des travaux de cette Commission au cours de la 2ème et de la 3ème session de Caracas.

- Contrairement à la 1ère Commission, la deuxième - chargée de rédiger les normes afférentes à tous les aspects généraux du droit de la mer y compris certains nouveaux concepts à établir tel celui de la zone économique exclusive au-delà de la mer territoriale ou celui des droits à accorder aux Etats géographiquement désavantagés - n'avait pas hérité du Comité préparatoire un texte cohérent relatif à tous les sujets qu'elle avait à traiter. En conséquence, le Président de cette Commission décida d'organiser un débat général pour chaque question et tenta de conclure, chaque fois, par la soumission de diverses variantes censées représenter les principales tendances exprimées.

Cette procédure devait finalement permettre au Comité d'entrer en possession d'un texte similaire à celui dont s'était servi la première Commission pour engager ses discussions. Aussi La 2ème commission, qui

question de l'exploitation des ressources des fonds marins était et est encore du domaine du futur. Les intérêts et forces en présence ont conduit à des analyses de plus en plus détaillées des paramètres économiques, techniques et financiers relatifs à l'exploitation des nodules de manganèse dans le but de les faire figurer dans la Convention. Ceci conduisit la Conférence à adopter une série d'innovations procédurales justifiées par un «pragmatisme politique qui s'est manifesté à tous les stades de la négociation par le «renforcement du Présidentialisme».

Le Présidentialisme à la 3ème conférence se manifeste à la fois, dans les efforts du Président à la Conférence(B), et des commissions qui entament des consultations officieuses au cours desquelles les négociations pouvaient s'exprimer plus librement(A). Ainsi, bons offices, médiations, conciliations, ces divers modes du colloque diplomatique se mêlent pour faciliter le dépannage d'une négociation difficile.

b - Manifestations concrètes de l'action des Présidents.

1 - Première nouveauté: développement de la négociation officieuse.

Trois Commissions principales furent, en effet, établies par la 3ème Conférence afin d'étudier dans des secteurs différents de la mer la possibilité de rapprocher les antagonismes entre les Etats. Or, ici encore plus qu'au niveau global, l'intervention des présidents de ces commissions et surtout d'un certain nombre de personnalités devait marquer les négociations; ce qui accentua, dès les premiers jours, la négociation officieuse et, par conséquent, la politisation de l'ensemble du processus suivi. En effet, et en l'absence de texte unique de référence préparé par une commission technique, chacune des commissions allait procéder à des échanges de vues sur la seule base formelle à leur disposition, c'est-à-dire la série de textes avec variantes, léguées par le Comité préparatoire.

- La situation en première Commission chargée essentiellement de traiter du régime international et du mécanisme à créer afin d'exploiter les ressources des fonds marins - se présentait assez bien dans la mesure où le sous-Comité I du Comité préparatoire était parvenu à rédiger un texte relativement cohérent, bien que comprenant de nombreuses variantes sur le régime et le mécanisme à établir. Un certain nombre de problèmes cruciaux avaient été circonscrits et la Commission était à même d'engager un débat sur chacun d'eux. Il s'agissait essentiellement de questions traitant du système, des conditions et des conséquences économiques d'une exploitation des fonds marins ainsi que des pouvoirs et des fonctions des organes de l'Autorité internationale à établir. Bien que les débats aient pu être organisés selon une séquence rationnelle, il fut rapidement décidé

au niveau des plénipotentiaires. On se trouvait fort loin d'un texte préparé par une Commission technique, telle que la Commission de droit international (C.D.I). On était plutôt en présence de formules représentant des positions politiques bien définies, qui n'avaient aucunement fait l'objet de négociations.

Or, le comité préparatoire ayant atteint les limites de ses possibilités, il apparaissait que seule «sa métamorphose dans une conférence» - qui serait son pourrait lui donner l'impulsion nécessaire à un progrès substantiel dans un domaine où les intérêts multiples et surtout contradictoires reflétant les nouvelles dimensions de la mer et de ses fonds, ne sauraient plus se discuter dans un cadre juridique traditionnel tel que cela se passait dans les organisations internationales classiques. Ceci est d'autant plus évident que d'une part, «le poids des habitudes prises au sein du Comité fut déterminant dans l'organisation et le déroulement de la Conférence et d'autre part, la politisation qui avait caractérisé l'organisation et les travaux du Comité préparatoire s'est accentuée encore plus à la 3ème Conférence».

B - Affirmation du caractère politique des négociations à la 3ème conférence.

a - Un nouvelle gageure: renforcement du Présidentialisme.

Ce n'est, certes, pas le hasard qui a placé la 3ème Conférence dans un cadre essentiellement politique. Bien qu'il se fut agi dès l'origine de parvenir à une certaine forme d'accord conventionnel, les considérations stratégiques et les préoccupations de politique économique exprimées par de nombreux Etats l'emportèrent bien souvent sur les considérations pratiques d'efficacité. Il en résulta une politisation de l'ensemble du processus de création juridique dont les méthodes de préparation des textes de références par la conférence, la poursuite des négociations par le truchement de divers groupes officieux, ou encore l'utilisation d'artifices de procédure ou de moyens de pression ne furent que des illustrations particulièrement frappantes. L'une des explications sinon l'une des justifications, de cette politisation se trouve évidemment dans la multitude des intérêts en jeu».

Il s'agissait, en effet, d'une «gageure» que de vouloir établir sous une forme conventionnelle, c'est-à-dire dans le cadre d'un instrument juridique ayant un certain caractère d'immutabilité, des éléments d'ordre économique relevant de projection dans le futur des normes concernant les variations de la production et de la consommation, les marchés de minéraux, les développements technologiques et la rentabilité des projets miniers. Or, la Conférence s'est engagée dans cette voie alors que toute la

- Le premier groupe de travail créé dans le cadre du sous-Comité I devait effectuer une synthèse des éléments d'accord et de désaccord concernant l'établissement d'un régime international et d'un mécanisme. Composé de 31 membres nommés par le Président sur la base d'une répartition géographique équitable, (élément politique), ce groupe de travail demeurait, néanmoins, ouvert à toutes les délégations désirant y participer. Cette formule, d'apparence illogique, permettait de restreindre le nombre de participants tout en maintenant le principe de l'égalité des Etats et leur droit à participer à toute négociation traitant des problèmes auxquels ils étaient intéressés. Tous les participants acceptèrent cette formule de compromis qui fut reprise à de très nombreuses occasions au sein de la Conférence.

- La tâche du second groupe créé dans le cadre du sous-Comité II était plus complexe. Elle consistait à établir une liste de sujets et questions dont devait traiter la Conférence. Ainsi, dans un premier temps et sur la base des propositions latino-américaine et afro-asiatique, la réconciliation s'établit au sein même des groupes régionaux; la négociation s'effectua alors dans un premier temps sur une liste de sujets au sein du groupe «77»; aussitôt une confrontation devait avoir lieu au sein d'un groupe de contacts sur la base de la liste unique présentée par le groupe des «77» et des contre-propositions émanant des pays industrialisés. Or, à ce stade, l'accord n'ayant pu être réalisé au sein du sous-Comité II, il fut fait appel une fois de plus au Président dudit Comité. C'est sous sa direction personnelle, et grâce à ses efforts qui se poursuivirent au-delà des sessions du Comité jusqu'au sein de l'Assemblée générale, qu'un compromis put finalement être atteint.

- Le sous-Comité III, créé initialement, pour des raisons politiques, ne rencontra pas, vu son mandat précis et relativement limité, les mêmes difficultés. Ainsi furent constitués deux groupes de travail sur le modèle établi par le sous-Comité I, traitant respectivement de la pollution des mers et de la recherche scientifique. Ce groupe parvint également à préparer une synthèse des propositions qui avaient été soumises en ces domaines.

La communauté internationale se trouvait donc à la fin des travaux du Comité préparatoire, en présence d'une série de textes relatifs aux différents points à traiter par la Conférence et comprenant un certain nombre de variantes pour chacun d'eux. Les textes présentant l'ensemble des propositions faites par les divers Etats ou groupes d'Etats «devinrent en fait les documents de travail de base de la Conférence». Il s'agissait de «l'unique legs formel du Comité à la Conférence» et on a pu se demander, à juste titre, s'il constituait une base suffisante pour commencer les travaux

2 - Recours aux «bons offices» du Président

Au cours de ses deux sessions tenues en 1970, le Comité se trouvant incapable de réaliser un accord sur une déclaration des principes à soumettre à l'Assemblée, dut recourir aux «bons offices» de son président lequel entreprit en conséquence de longues négociations officieuses, qui lui permirent de présenter un texte de compromis lors de la session de l'Assemblée générale. Se référant aux travaux qu'il avait poursuivis, il précisa: «Ces consultations ont abouti à un projet de déclaration qui exprime la plus large mesure d'accord qui puisse être réalisée à l'heure actuelle. Toutefois, ce projet ne représente pas le consensus de tous les membres du Comité»⁽⁶⁾. Il n'en demeure pas moins que ce projet, devant devenir la Déclaration des principes, fut adopté par 108 voix pour, 6 contre et 14 abstentions.

Déjà, lors de la première session de Comité des fonds marins au printemps 1969, on avait fait appel aux «bons offices» du Président. Il s'agissait alors de déterminer le programme de travail du Comité. Celui-ci avait été saisi de cinq propositions. Devant l'impossibilité de parvenir à un accord au sein du Comité, et sur la proposition du représentant du Soudan affirmant qu'il ne s'agissait que d'une question de procédure, le Comité chargea le Président d'effectuer la réconciliation et la synthèse des propositions. Le résultat des travaux du Président fut accepté et le Comité put se mettre au travail. Il n'est donc pas étonnant qu'on ait fait appel à cette procédure officieuse en de multiples occasions par la suite et qu'elle soit devenue partie intégrante d'une série complexe d'artifices procéduraux.

Afin de tenir compte du caractère tout à la fois politique, économique et juridique des questions à examiner ce même Comité élargi par l'adjonction de 44 membres fut chargé de préparer une conférence sur le droit de la mer pour traiter de manière globale et indivisible de tous les problèmes qui avaient été identifiés. L'organisation du comité préparatoire, décidée au cours de la première réunion de travail en 1971 préfigure ainsi l'organisation de la conférence. Il fut, en effet, décidé de créer trois sous-comités pléniers dont le travail devait être coordonné par le Comité et dont les mandats correspondront plus tard à ceux des trois commissions de la Conférence.

(6) Résolution 2749 (XXV) de l'Assemblée générale. "Déclaration des principes régissant le fond des mers et des océans, ainsi que leur sous-sol au-delà des limites de la juridiction nationale" adoptée le 17 décembre 1970.

*b - Caractère politique de l'organe.***1- Recours à la 1ère Commission**

Dès le Comité des fonds marins, la sortie de l'impasse semblait être recherchée dans une solution politique. La première réponse s'est manifestée dans la création d'un comité spécial de 35 membres - organe subsidiaire de l'Assemblée générale - au sein duquel devait avoir lieu les négociations sur la question de l'exploitation des fonds marins. Ce Comité devait ensuite faire un rapport à la 1ère Commission de l'Assemblée c'est-à-dire, à la commission politique. Or, cette première décision de procédure fut lourde de conséquences dans la mesure où elle assigna définitivement un caractère politique au traitement de la question. Ce dernier, sauf quelques rares exceptions, en particulier lors de l'institutionnalisation du Comité en 1968 et de la décision prise en 1972 de convoquer une nouvelle conférence, ne fut pratiquement plus remis en cause et dominera constamment le déroulement des négociations à la Conférence. L'année suivante l'Assemblée générale, par sa résolution 2467, établit un comité permanent composé de 42 membres⁽³⁾, qui, outre la poursuite de l'examen des problèmes, reçut pour mandat d'étudier «l'élaboration de principes et normes juridiques ainsi que les voies et moyens de promouvoir l'exploitation et l'utilisation des ressources des fonds marins et de faire des recommandations à ce sujet»⁽⁴⁾. Il s'est, donc, agi d'un premier élargissement tant numérique que conceptuel, qui fut confirmé l'année d'après lorsque le Comité présenta son rapport à l'Assemblée.

Dès lors, et au vu des conclusions soumises par le Comité, il n'était plus possible à la communauté internationale d'ignorer l'ampleur de son initiative et de ses conséquences possibles. C'est ainsi que, par sa résolution 2574, l'Assemblée Générale décida de s'enquérir des vues des Etats membres sur l'opportunité de convoquer à une date rapprochée une conférence sur le droit de la mer, qui serait chargée de revoir l'ensemble des problèmes ayant trait à la question. Cette même résolution pria le Comité de poursuivre son travail en vue de parvenir à la «formulation de principes susceptibles de favoriser la coopération internationale dans le domaine de l'exploitation des fonds marins, d'élaborer un énoncé complet et équilibré de ces principes et de présenter un projet de déclaration à l'Assemblée Générale»⁽⁵⁾.

(3) Appelé très rapidement "Comité des fonds marins", son titre exact était, en fait, "Comité des utilisations pacifiques du fond des mers et des océans au-delà des limites de la juridiction nationale".

(4) Résolution 2467 (XXIII) de l'Ass. Gén. adoptée le 21 du 1968.

(5) Résolution 2574 (XXIV) de l'Assemblée générale adoptée le 15 décembre - 1969.

Nous analyserons ce modèle de négociation multilatérale au double niveau de la méthode d'approche (Section I) et des techniques inédites inventées par le nouveau droit de la mer (Section II).

SECTION I - Un nouveau processus de négociation

Provoquées par la prise de conscience d'intérêts particuliers et surtout contradictoires découlant de la découverte des fonds marins: une source importante de minéraux, et de la création d'un mécanisme international «inédit» pour leur gestion, les techniques de négociations originales et multiples inventées par la 3ème Conférence sur le droit de la mer allaient vite remettre en cause tout le processus de négociation jusque-là utilisé dans les conférences internationales. Il s'agit, en fait, de la politisation de l'ensemble du processus doublée de nouvelles techniques de négociation devant faire face à l'insuffisance des approches classiques.

I - Politisation du processus

Il s'agit d'analyser les indices qui ont conduit à l'affirmation du caractère politique du processus.

A - Les indices

a - Haute technicité et complexité des intérêts

Confrontée à la question de l'utilisation pacifique des fonds marins et de leurs ressources, la communauté internationale ne pouvait facilement en prévoir les ramifications et les implications possibles à long terme. Dès lors, «la haute technicité de la question de l'exploitation des fonds marins devait logiquement l'exclure de toute négociation juridique car, elle allait transformer certains groupes de négociations en groupes d'experts»⁽²⁾.

De même la nécessité de considérer les sujets à traiter dans leur globalité malgré leur nature éminemment complexe et l'existence d'intérêts multiples liés au bien-être de tous les Etats découlant du futur "patrimoine commun de l'humanité", devaient faire pencher la balance des négociations plutôt du côté des considérations politiques et économiques que juridiques. Aucun représentant d'Etat à la Conférence ne pouvait se permettre de se désintéresser de certaines discussions car celles-ci pouvaient directement ou indirectement affecter les intérêts qu'il avait à défendre. Par conséquent, les indices de la politisation du processus de négociation devaient vite se manifester d'abord au comité des fonds marins ensuite à la 3ème Conférence de Nations Unis sur le droit de la mer.

(2) cf. J.P. Lévy, "La conférence sur le droit de la mer: un atelier international expérimental", R.G.D.I.P., 1980, p. 20.

LA NÉGOCIATION INTERNATIONALE

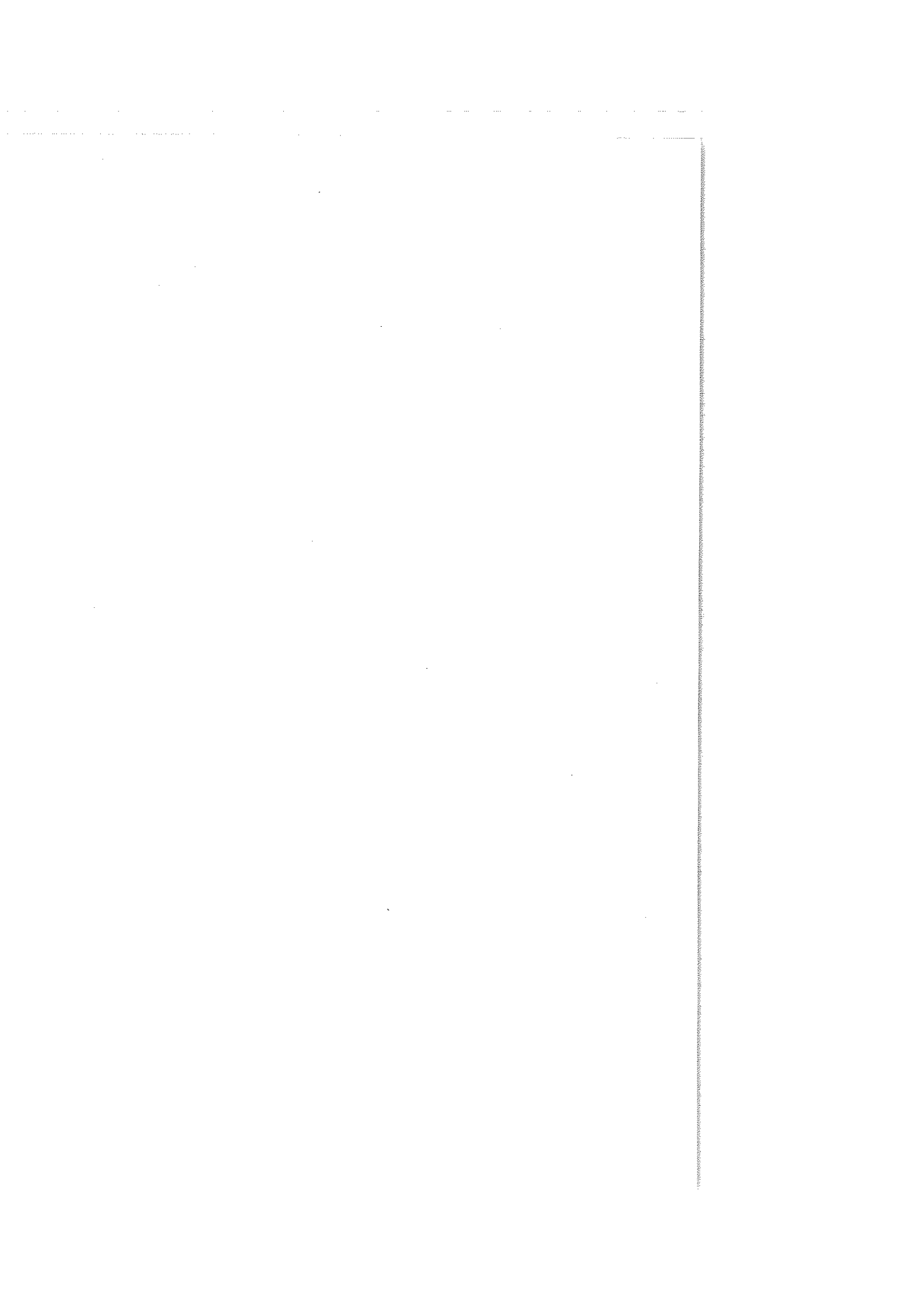
Dr. Laurice RIZKALLAH*

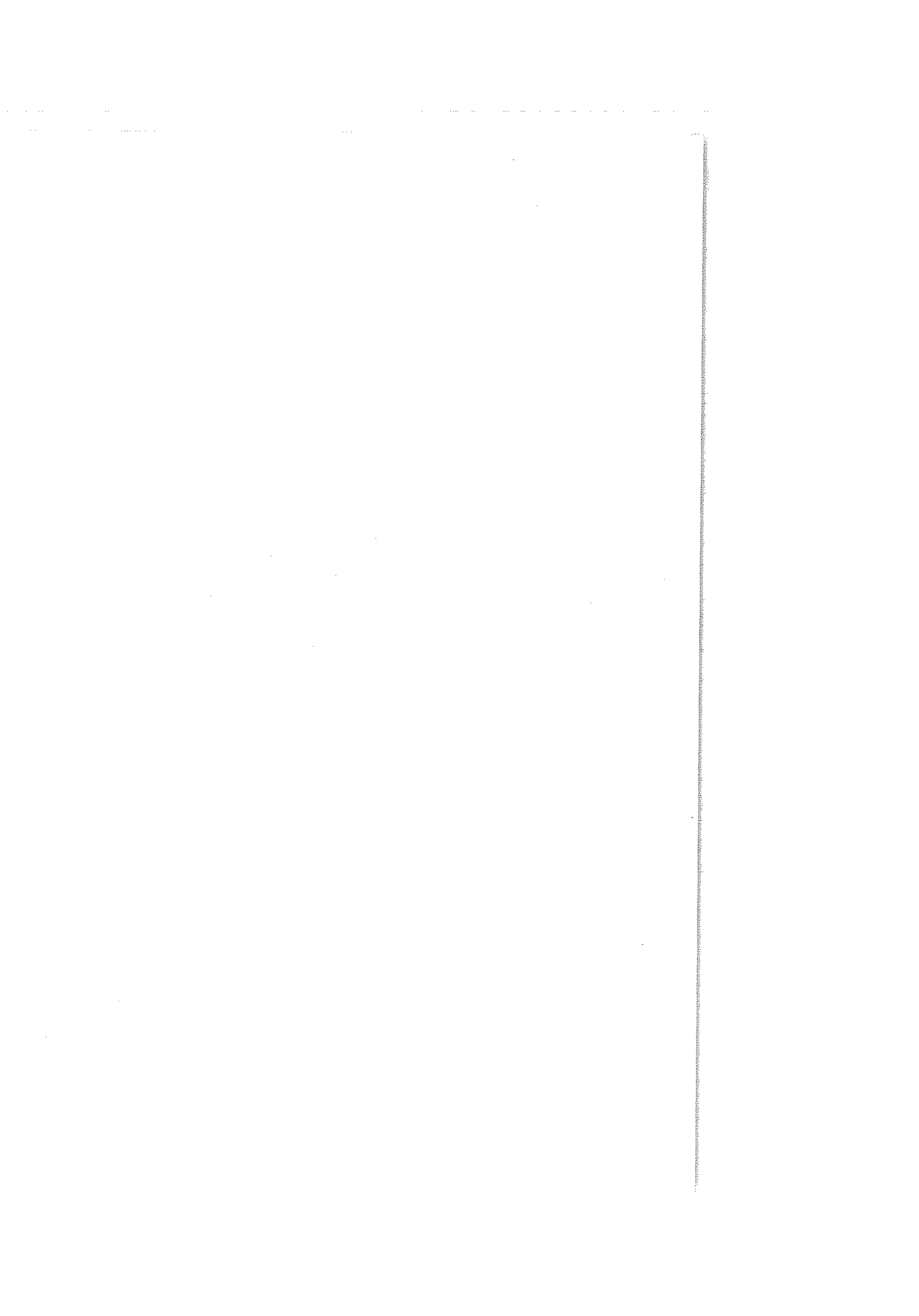
Les techniques de négociation ont été au cours de notre siècle et particulièrement dans les dernières décennies considérablement développées, diversifiées et affinées pour répondre à la demande suscitée par la densité accrue des relations internationales. Le droit de la mer, toujours à l'avant-garde de la dynamique du droit international, a connu, depuis les années 70, une nouvelle phase de créativité dans la recherche de nouvelles techniques capables de faire face aux multiples dimensions de la mer, plus particulièrement quand il s'agissait de négocier le régime d'exploitation et de gestion du nouveau patrimoine commun de l'humanité. Deux séries de techniques sont à retenir, celles relatives à la négociation et celles portant sur la prise des décisions.

La multitude des intérêts en jeu - une des explications sinon l'une des justifications de la politisation du processus de négociation à la 3ème Conférence- ainsi que les forces en présence, ont conduit à des analyses très détaillées des paramètres économiques, techniques et financiers relatifs à l'exploitation des nodules polymétalliques. Ceci devait conduire à l'adoption d'une série d'innovations procédurales justifiées par un pragmatisme politique qui s'est manifesté à tous les stades de la négociation par le renforcement du Présidentialisme. Aussi, la 3ème Conférence voulant faire face aux difficultés d'approche de la question épineuse de l'exploitation et de la gestion internationale des fonds marins,⁽¹⁾ s'est-elle transformée en "laboratoire d'essai" des techniques de négociation que nombre de conférences internationales allaient utiliser par la suite.

* Professeur à l'U.L.; Dr. en droit ; diplômée de l'I.H.E.I. (Paris II) ; diplômée en Droit International Public et en Politiques Internationales (Paris I - Sorbonne).

1 - Cf. Notre précédent article dans cette Revue : " La résolution - contribution à l'élaboration du nouveau droit de la mer" pp. 93-138, juillet 1998, n 25.





Iran. The Israeli grand strategy design is really unrealistic, unless it constitutes one component of the U.S. strategic posture in the region. Israel by itself lacks the human resources, the political, economic and diplomatic strength to carry out such strategy. On the other hand, this new Israeli posture will harm the American Arab relationship and impede the dialogue between the United States and Iran.

A greater effort must be deployed by the United States and the European Union to redress the present situation by generating new dynamics for peace. The peace effort should not be limited to this partial aim of ensuring a 13% Israeli withdrawal from the West Bank, but it should focus on relaunching the peace process as a whole to include negotiations with Syria and Lebanon for a final settlement. A new socio-political transformation is required to take place within Israel to create an immediate change in the political environment from hostility to peace. This transformation represents an important step towards reviving the spirit and the impetus of Izaiaq Rabin's drive for peace.

More urgent than ever is the European Union's role to back the Palestinians politically and economically. But, if Europe is unwilling to annoy the American diplomacy in the Middle East, it should, at least, back the Palestinian position by providing them with the moral, financial and diplomatic support to include the recognition of a Palestinian state, once declared.

Speaking of the daily confrontations in Lebanon, we should emphasize that the April understanding, despite its capability as a conflict - management system does not represent a solution for the dilemma experienced by 300,000 Lebanese citizens. We believe something should be done to convince the Israelis to withdraw their forces from the South according to the U.N.S.C. Resolution 425. If the Israelis were to pull out their forces, I, personally, believe that the Lebanese Army is capable of maintaining security in the area. I do not believe that Hizballah after becoming a political force within the Lebanese system would try to carry its military operations across the border; otherwise, if it should, it would be running into a greater risk of wasting all the popular and official support it has in Lebanon. The European Union could play a constructive role within this process, similar to the role played by France to establish the April understanding (1996).

- * The United States has always been interested in ensuring contacts between Syria and Israel. That is why it has hoped during the negotiation of the cease-fire to raise the level of representation within the committee to be diplomatic rather than military.

France:

- * France was the dynamic force in the process of creating this monitoring committee.
- * France was capable of becoming an active member of the committee to regain a role in the management of the Arab-Israeli conflict after it had lost it upon the 1956 tripartite aggression against Egypt.
- * France was able to overcome the American opposition to any European role dealing with peace and security in the area. That is why France attached great importance to the success of its role and the committee as a whole in managing the conflict.

CONCLUSION

The mechanism created by the monitoring committee constitutes a new approach to the international community to reduce escalation and contain the level of violence in a case of open hostilities. This approach comes below the conflict control approach which really aims at war termination. The monitoring committee represents a conflict management which aims to reduce the level of losses, to reduce risk of escalation and to keep the channels open for further contacts in search of resuming negotiations for the purpose of peace.

Military buildup coupled with the new dynamics resulting from the Israeli - Turkish alliance and new Israeli military policy where Israel is trying to play a major role in shaping regional security along with the Iranian search for building weapons of mass destruction create an environment of high risk and motivation towards violence. Urgent international diplomatic effort is needed where the European Union along with the United States could play a major role to contain all potential sources of conflict and stop this new trend in nuclear proliferation and other weapons of mass destruction.

War and peace are elements of security. With the Likud government, Israel is adopting a policy which favors achieving security through its dual deterrence which entails implied threats to the Arab states as well as to

Resistance - Hizballah

The resistance became a legitimate body conducting violent actions for the liberation of the occupied territory and these actions no longer being considered as terrorism especially as it became known to an international body that these operations were directed against military personnel and installations on Lebanese territory whether Israeli or SLA. The understanding by reducing Israeli escalation limited the chance of possible dissension between the resistance and the local population.

Syria:

- * Syria became the guarantor and the guardian of the Lebanese resistance eliminating the effect of the Irani connection in that area.
- * It has proved to be an effective factor in reducing escalation and a necessity to lower the risk and threat for regional security.
- * Syria became a member in this international committee which is monitoring the Arab Israeli conflict on the only open and active front.

Israel:

- * Reducing the number of attacks against settlements in northern Galilee keeping a continuous link with the Syrian authorities. This has always been an Israeli objective since the accession of President Assad to power.
- * The understanding allowed Israel not to recognize the resistance as a legitimate political body and raised the level of dialogue to be between two sovereign states.
- * This understanding has allowed the Israeli government to protect itself from public opinion pressure calling for escalations.

United States:

- * Ensured the centrality of the American presence in any diplomatic forum or operational effort concerning Middle Eastern security especially when matters concern Israeli security.
- * Gaining credibility in domestic politics through giving high priority to Israel's security.

demonstrated later when the monitoring committee called on the parties to refrain from using ground mines.

2. On the security side, the understanding reduced escalation and the meetings of the monitoring committee were used as a means to delay escalation and to shorten time for a cease-fire compared to what it used to be because all negotiations in the past required more time by going all the way to the UN in New York and consequently following the slower diplomatic channels.
3. On the international diplomacy level the understanding spared the Security Council a lot of time by reducing its involvement in what's going on daily on the ground. Also, it has spared the Lebanese diplomacy from taking its case every time to the Security Council.

The meetings of the monitoring committee permit a direct access to precise information of what is going on in the field while the Security Council did not possess such access to detailed information. The committee also could meet at any time to call on an immediate cease-fire and stop the Israelis from escalating the fighting. It has another advantage in that it has reduced the manipulation of the media by the parties to denounce each others actions.

The monitoring committee met in 61 sessions. The number of cases brought before the committee is 147 almost divided evenly between Israel and Lebanon. The cases brought by Lebanon against Israel focus on shelling or bombarding towns and villages aiming at the civilian population. The valid cases brought by the Israeli side count as six cases where the rockets launched by the resistance landed in Israel.

Advantages gained by the various parties in the April understanding

Lebanon:

- * Achieved the greatest gains through regaining its sovereignty in most of the South by regaining the legitimate decision concerning the security of lives and properties.
- * Through this memorandum Lebanon was able to gain some control over the action of the resistance and Lebanonized the resistance as a whole.
- * The memorandum reduced the number of casualties and saved time and resources by reducing the diplomatic effort to the daily needs to cooperate with the Syrian side instead of deploying vast efforts at the level of the Arab states or the international level.

peace negotiations. The committee meets to discuss the cases of reported violations and such meetings continue until an accord or conclusion is reached.

The "April" understanding says: "The United States government emphasizes, after it has discussed with the governments of Lebanon and Israel and after consulting with Syria, Lebanon and Israel, the agreeing on the following points:

1. Israel and her allies will not direct any of their weapons against civilians or civilian targets in Lebanon.
2. The armed groups in Lebanon will not launch any attack - Katyusha rockets, or any other weapon - against targets inside Israel.
3. In addition, the two parties state their resolve not to target, under any condition, civilian or industrial installations or electrical infrastructure and not to use these areas as launching sites.
4. Self-defense does not contradict the content of this understanding.

The supervision of the understanding is done by a monitoring committee in which the U.S., France, Israel, Lebanon and Syria participate. Violations of this understanding will be put before this committee. The party which presents a complaint should do so within 24 hours after the violation has taken place. The committee will establish its own scheme for operational procedures. The United States, also, will establish a consulting team including France, the European Union, Russia and other parties for the purpose of supporting Lebanon in its rebuilding process.

It was agreed upon that this understanding is for the solving of the actual crisis between Lebanon and Israel and it will not be used as a permanent solution. The United States understands the importance of achieving a comprehensive peace and, consequently, the United States recommends the resumption of the negotiations between Syria and Israel to achieve the comprehensive peace, the timing of which is to be agreed on by the various parties.

The United States understands the importance of conducting these negotiations in a calm and stable environment. This understanding was made public on the 26th of April at 1800 hours and went into effect on the 27th of April 0400 hours.

The positive aspects of this understanding focus on the following:

1. The understanding reflects the importance of the humane side by aiming to reduce the number of civilian casualties by calling on all the parties to do their best to reduce human losses. The centrality of this objective was

The "Grapes of Wrath" operation lasted sixteen days. During this time the Israeli effort and atrocities were directed against towns and villages trying to force the population to flee their homes in order to achieve two objectives:

1. To put the Lebanese government under pressure in order to pull Lebanon into negotiations for security arrangements in the south instead of waiting for the final outcome of the peace process.
2. To create a split between Hizballah and the local population.

It seems that the French diplomacy led by Mr. De Charette realized the consequences and the burden which the Lebanese government was facing dealing with 200,000 displaced persons, took into consideration the possible escalation of the fighting into a direct confrontation between Israel, Syria and Lebanon - and reacted quickly by conducting shuttle diplomacy between Beirut - Damascus - Jerusalem. The Israelis' reaction to the French diplomacy was not warm or welcoming, waiting for the American diplomacy to react and to proceed in finding a solution. The French diplomacy was successful in convincing the Syrian president to cooperate in the process for an arrangement of a cease-fire while the American diplomacy led by Christopher, deploying great efforts among all three capitals - ignoring, at first, the French effort and then cooperating with it at a later time - was capable of negotiating the conditions for a cease-fire on the Israeli side.

The Syrian leadership took a very cautious approach refusing any agreement which might lead to a separation between the Syrian and Lebanese tracks in the peace process. They have also made it clear they did not want any diplomatic framework which talks of any permanent arrangements in South Lebanon. In reality, the heavy fighting causing the massive displacement of the population and the high number of casualties among civilians and the risk of escalation led the Syrian president to accept the formulation of a new understanding to replace the 'July' understanding (1993) which involved, morally, Israel and Hizballah.

The April 26, 1996 understanding is a written understanding - but not signed. It provides a supervision mechanism through a monitoring committee formed of military officers from Israel, Lebanon, Syria, France and the United States. The chairmanship of the committee alternates every six months between the French and U.S. delegates and all meetings take place at the UNIFIL headquarters at Nacqoura. The discussions within the committee are conducted in an indirect way through the chairman to ensure that the committee does not constitute a new framework to the

displaying the will to resume the peace process on the Syrian and Lebanese tracks.

The "April" Understanding (1996)

The "April" understanding (1996) came as a result of intensive, diplomatic efforts deployed by the U.S. Secretary of State, Warren Christopher and the French Foreign Affairs Minister, HervÉ de Charette, to stop the Israeli attack on Lebanon known as 'Grapes of Wrath' which had killed 164 and wounded 351 civilians. This understanding came to replace a former understanding known as the July understanding (1993) which was brokered by the U.S. between Hizballah and Israel. The July understanding was an unwritten understanding which implied that Hizballah would not fire rockets on Israeli settlements and Israel would stop shelling Lebanese civilian localities. This understanding lacked a mechanism to monitor its application and consequently, the situation was opened to any attack which could escalate into larger confrontation. It was, in reality, an expression of good intentions by both sides, similar to the understanding between Arafat and Israel before 1982.

The "April" understanding (1996) came about under the following circumstances:

1. Tensions in Israel and great pressure on Peres' government right before the general election caused by Hamas and Islamic Jihad suicide attacks in Jerusalem and Tel Aviv.
2. Increased tension due to intensification of Hizballah attacks on Israeli targets.
3. The new position of Hizballah calling for the unification of the resistance inside Israel and in Lebanon.

Under these circumstances the Israeli government decided to launch an attack against the Hizballah guerrilla, but the attack resulted in very heavy losses among Lebanese civilians and the displacement of over 200,000 people from their homes. The atrocities of the Israeli fighting and bombardment caused the massacre of 118 civilians in the UNIFIL barracks in Qana as well as the killing of family of 9 people in Nabatiyeh and the assassination of a whole family in an ambulance in Mansouri. These "known" atrocities shocked world opinion and led the U.S. and French diplomacy to move quickly to stop the Israeli attack by arranging for a cease-fire.

Lebanon's position vis à vis the peace process calls on Israel to display its commitment to the peace cause by renewing negotiations with Syria and Lebanon to secure a better future for Arabs and Israelis. Both Lebanon and Syria blame Israel for its lack of leadership and courage to accept the concessions needed to achieve peace. To salvage the process, Israel would have to agree to resume negotiations with Syria from the point where they were interrupted. Lebanon would monitor the Israeli - Palestinian negotiations which seem to be locked in a vicious circle despite all efforts deployed by the U.S. However, irrespective of what the future holds for these negotiations, Lebanon would under no circumstances, agree to settle 400,000 Palestinian refugees in Lebanon.

The situation in Lebanon represents a mini picture of the Middle East crisis. This is how we see, that to achieve peace in the Middle East, we should go through the Lebanese gate which represents at this time the only active front in the Arab - Israeli conflict. Peace cannot be achieved at Lebanon's expense because Lebanon may then sabotage the peace and start a new war. The complexity of the reality in Lebanon emanates from the following factors: First, Lebanon became the only arena opened for a continuous military confrontation putting more pressure on Israel than any other conflict to include the 'intifada'. Second, the Lebanese resistance has forced Israel to urgently request Lebanon to negotiate a pull-back while Israeli withdrawal on other fronts came as a result of a negotiated settlement brokered by the Americans. Third, Lebanon has paid the highest price in the Arab-Israeli conflict. This fact as well as Lebanon's unified position with Syria gives Lebanon the right to conduct an active diplomacy to plead for the Arab rights, especially as the outcome will decide the future of both countries. Fourth, Lebanon understands that a good diplomacy is one which works within the frame of international law and that this frame is the United Nations without ignoring the supremacy of the US role. Lebanon should have learned from other people's bad experience that playing outside the frame of the United Nations may lead to very complicated situations and that the Oslo's accords represent an example of the wrong game. Fifth, Lebanon's active diplomacy should constitute its schemes and programs based on resolution 425 and resolution 426, on the April understanding, the truce of 1949 and resolutions 508, 509 which were adopted after the Israeli invasion in 1982 and which emphasized then the Israeli execution of resolution 425.

Lebanon should enter in active dialogue with the United Nations' Security Council and with the five permanent members calling on Israel to respect international law by pulling back its troops from Lebanon and by

occupation period. A Lebanese guerrilla group was formed from the various Lebanese political parties and conducted attacks against the Israeli troops. This group included elements from the communist party, PSP, Baath party and Amal.

In 1983 a new movement known as Hizballah took part in the Lebanese resistance and became in the late 80's almost the only guerrilla group conducting an open war of attrition against the Israeli forces and their ally, the SLA (South Lebanon Army).

It is true that Lebanon is not the only country in the region which has a part of its territory under Israeli occupation, but it is also true that Lebanon represents the only arena open for a continuous military confrontation. Lebanon is still taking all the burden resulting from the war of attrition in the South and the continuation of the state of 'no war - no peace' between the Arabs and the Israelis. This situation will drain Lebanon's economic and human resources and it will hold the country back from achieving a healthy environment for political and economical recovery.

When Prime Minister Hariri addressed the United Nations General Assembly last week he complained that the UN Security Council applied double standards in dealing with world conflicts saying these were encouraging Israeli defiance of the Council's resolutions. Hariri adds "We in Lebanon are victims of a double injustice. On the one hand, we are targets of constant and destructive Israeli aggression under flimsy security pretexts which reflect a commitment only to maintaining the occupation. On the other hand, we find the international community incapable of enforcing international resolutions, especially resolution 425 which states clearly that Israel must withdraw unconditionally from Lebanese territory.

The Israeli Likud government - for domestic reasons and for the purpose of avoiding the accusation for killing the peace process - tried on two different occasions to advance a rhetoric other than true initiative to pull Israeli troops from Lebanon. It has launched, first, the rhetoric "Lebanon first" trying to draw Lebanon away from Syria and to separate the two tracks during future negotiations. Lebanon and Syria rejected categorically this proposal. Two months later, the Israeli government recognized the UN 425 resolution - twenty years after its adoption- and said it was ready to pull back from Lebanon if Lebanon were to negotiate security arrangements. Lebanon rejected the Israeli proposal, asking the Israelis to withdraw their troops unconditionally based on the 425 Resolution which does not state the necessity for any negotiations or security arrangements between the two countries.

also favored a broad range of initiatives aimed to back the Israeli strategic and economic position. Within this context the U.S. seemed to favor the creation of an alliance between Turkey and Israel - with the possibility for Jordan and Egypt to join it - as an alternative to the frame - work of the multilateral working groups of the Arab - Israeli peace process, particularly those on Arms control, water distribution, security cooperation, and regional economic development.

On one hand, the Turkish - Israeli alliance is seen by most of the Arab States and, especially, by Syria, Egypt and Lebanon as the most destabilizing factor for regional security since it has provided Israel with a new geostrategic position to threaten Syria, Iraq and Iran.

On the other hand, the U.S. Israeli memorandum of understanding on strategic cooperation dated November 1981 clearly outlined how the two countries would cooperate to deter any threat to the region. This cooperation covered three areas: Military assistance for the operation of their forces that may be necessary to cope with the threat, cooperation and research in advanced weapons technology, and the pre-positioning of military hardware and ammunitions in Israel, that could be used by both forces - Initially it was decided for an amount of 200 million dollars and it was raised to several billion dollars including even costs of naval ships.

Lebanon's Security Concerns

In 1978 the Israeli forces crossed the Lebanese borders in what was known as "The Litani Operation", the United Nations Security Council approved resolution 425 calling for Israeli withdrawal from Lebanon, releasing the control of the occupied band to a UN Force known as UNIFIL. The Israelis refused to recognize UNSC 425, and with the help of local militia - commanded by Major Saad Haddad stopped UNIFIL from carrying out its control over the whole area.

Four years later in 1982 Israeli Forces invaded Lebanon, and occupied Beirut and the UNIFIL failed to carry out its mission to stop further Israeli occupations represented the first step toward a new U.S. role in shaping peace and security in the Levant. The U.S. sponsored negotiations between Lebanon and Israel to insure Israeli withdrawal from Lebanon. These negotiations resulted in an agreement known as 17th May Agreement which was not implemented as it was not ratified by the President of Lebanon. The Israelis pulled back from most of the territories they had occupied, keeping control of the Jezzine district and the band they had occupied before along the border. Attacks were conducted during the

Israeli ties serve any of the U.S. interests in the area.

Certainly the supporters of Israel within the U.S. administration and in congress have long argued that Israel represents a special and formidable strategic asset. Many others - inside and outside the mainstream of American politics - have argued that close ties with Israel have actually damaged the U.S. position in the area, that this strategic asset could not be used by the U.S., and that the 90 - 91 Gulf war provided the proof that U.S. - Israeli relations impede the U.S. ability to forge alliances in the Arab World.

In practice this debate is still heavily weighted in favor of those who emphasize the importance of Israel as a strategic asset. Indeed, this strategic debate missed a key point: Israel was not central to U.S. strategy and security concerns in the area for any inherent geostrategic reason, but rather because of domestic politics and wrong perceptions of the Arab peoples and Islam.

This debate became almost obsolete, the Madrid peace process underscored American Centrality to Israel's security and facilitated U.S. efforts to maintain relations with both Arabs and Israelis.

Since the beginning of the peace process in Madrid the U.S. effort has been concentrating on promoting regional security through the achievement of formal peace settlements between the Arabs neighbors and Israel. This effort has already achieved a peace treaty between Jordan and Israel, and is underway - still with many difficulties to be removed - between Israel and the Palestinians. The U.S. also played a central role in the negotiating process between Syria and Israel in Maryland which was interrupted in 1996 with nothing being done since for the resumption of these negotiations upon which any Israeli - Lebanese agreement in south Lebanon must obviously depend.

The U.S. has carefully refrained from stating any preferences as to the final outcomes of the peace process. Also it has refrained from exercising any pressure on the Israelis to accept the U.S. proposals to withdraw from the West Bank.

It remains, in the meantime, Washington's explicit view that Israel must feel strong and secure bolstered by U.S. security guarantees, continued military assistance and qualitative edge, and U.S. acceptance of Israel's nuclear capability as an ultimate deterrent against serious threats to its security.

In addition to formal treaties and security arrangements, the U.S. has

thousand Jewish settlers and, consequently, making Israeli control of the West Bank and Golan heights an irreversible fact.

The Arab people regard Israel today as a dangerously aggressive and expansionist power, seeking to achieve regional hegemony while pretending to strive for peace and security.

It is generally believed that the Likud policy aims to keep the Middle East region unstable and in a state of continuous conflict and under developed in order to fulfill its aspirations of hegemony and domination.

The Likud approach to security suffers from a state of "siege mentality" and exhibits a chronic inability to engage constructively in the peace process.

The behavior of this right wing - religious, hawkish government is aggressive and defiant as they embark on ambitious military strategy which emphasizes the role of Israel as a regional superpower capable of influencing and controlling regional events and security conditions.

The evidence that Israel possesses a nuclear capability which may amount up to 200 warheads, with long range delivery systems is seen by the Arabs as a major destabilizing factor.

The Israeli nuclear capability coupled with the ambiguity emanating from the undeclared nuclear doctrine had become the major threat to Arabs and Iranian security.

Given this mix of security rhetorics where Israel states security and non-security concerns, high and low priorities, a more effective picture can be obtained by sharpening our focus on the U.S role in the peace process as well as the U.S. commitment to Israel - to its security and its qualitative edge.

The U.S. administration has repeatedly made clear that it has an "unyielding commitment to Israel's security" and indeed that commitment to its security and qualitative edge - has always been a cornerstone of U.S. policy in the Middle East. This is not to say that Israel is the only factor at work in the U.S. security concerns in the Levant. Today while the competition with the Soviet union has faded completely, the U.S. strategy in the area gives a special strategic significance to Egypt's and Turkey's roles in shaping the future security structure.

Still, the strong U.S. commitment to Israel - backed by more than 3 billion dollars in annual military and economic assistance - is striking, and all the more so for the paradox that it poses: while Israel occupies the center of U.S. regional security interests, it is doubtful whether these U.S. -

total military expenditures during the last ten years is estimated to be over 750 billion dollars and arms transfers exceeds 225 billion dollars.

However, this contest of lower total spending levels does not reduce the uncertainties and risks in the region, because despite the lower expenditures there is a dramatic shift in the regional military balance, and defense posture, and then changes are going to have a great impact on the future of the regional security and the peace process itself.

This shift in the regional military balance is not rhetoric but it is a reality which is working to undermine Arab interests and threaten their security in the Levant as well as in the Gulf.

Turkey and Iran - both non-Arab states, are embanking on massive programs for military build-up and modernization of their arsenals, while Israel is sustaining high over all expenditures to maintain most of its force levels and improve quality.

The main threat to regional security emanates from Israel's military policy which rests on the concept of dual deterrence: conventional and nuclear. This dual deterrence, paralleled with a U.S.-Israeli commitment to prevent Arab States from developing any weapon of mass destruction is perceived as one of the major threats to regional stability and the nuclear risk is perceived as a high end challenge under Israel's ambiguous nuclear posture. This dual strategy is intended to achieve escalation dominance where Israel could achieve deterrence and political compellance. This Israeli nuclear policy should be addressed by the International Atomic Energy Agency (IAEA) otherwise, other nations would sooner or later will try to develop their own nuclear capability and other WMD.

Despite consistent efforts by the united states, the Palestinian leadership, Arab governments committed to the peace cause, and the European union, there is a growing feeling of despair and a deep sense that unless a way can be found to advance the peace efforts on the Palestinian issue and on the Syrian and Lebanese tracks the best opportunity that has appeared since the Madrid conference will be lost.

In reality, despair has replaced hope and it is difficult right now, even for those who signed a peace treaty with Israel like Egypt or Jordan, to maintain an attitude of cautious optimism.

It is widely believed that the Likud government since its accession to power in 1996 planned to drag out the peace negotiations with the Palestinians and refuse the re-opening of negotiations on the Syrian track for at least five more years until demographic facts on the ground would be changed - by building more settlements and bringing in several hundred

SECURITY IN THE MIDDLE EAST A LEBANESE PERSPECTIVE

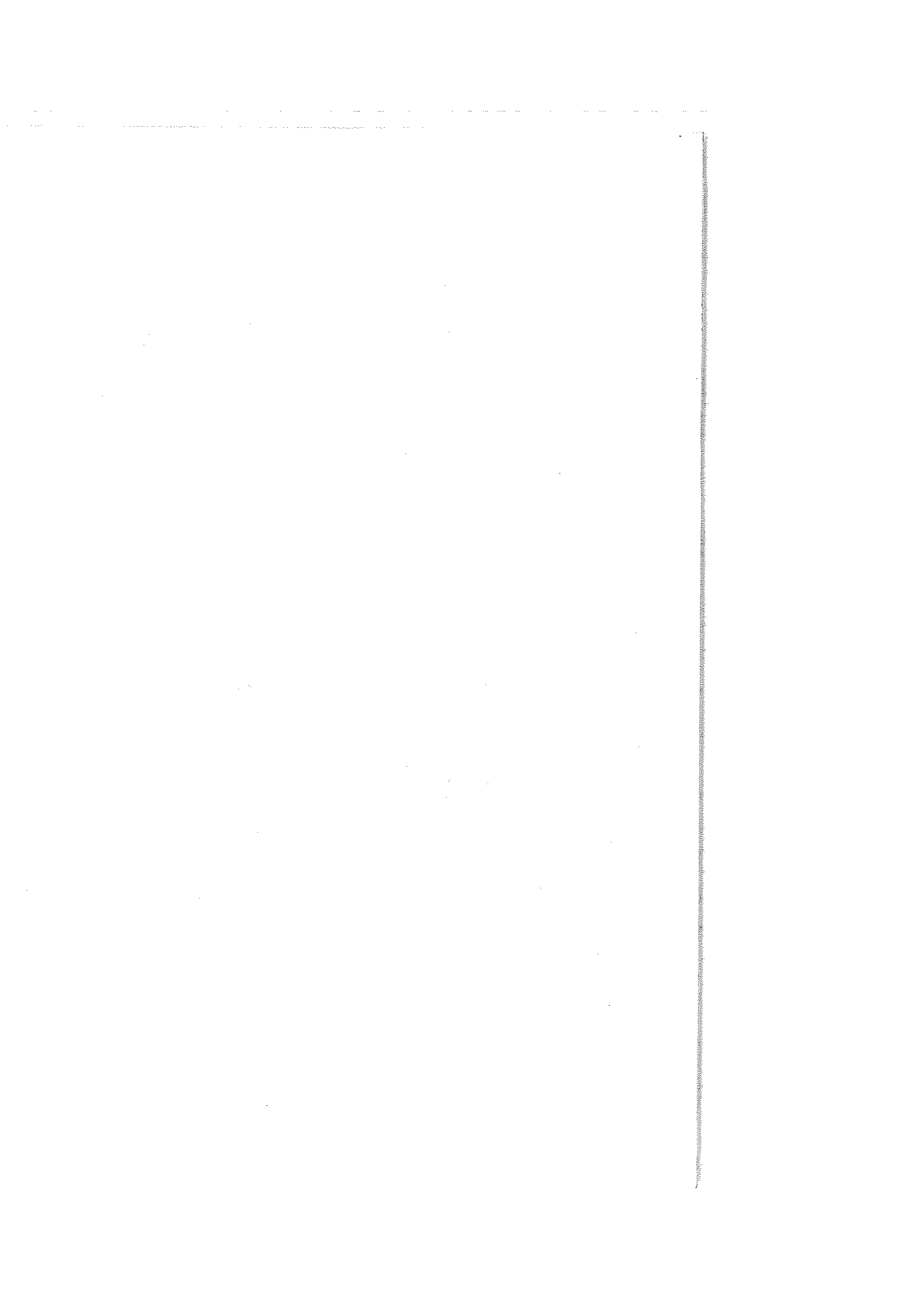
Nizar ABDEL-KADER

The Middle East remains the most dangerous and explosive region for the world's stability. The last events from the time Iraq invaded Kuwait and onwards, tensions and frictions between the Israelis and the Palestinians, the war of attrition in South Lebanon, the tensions between Israel and Iran, and the Turkish threat to Syria - all make the area look like it were sitting on a barrel of gun powder.

The Middle East remains the most militarized region in the world by every measure of effort. However it may be true that important downward trends in military spending have taken place and that the burden of military expenditures have steadily dropped as a percent of total expenditures since the end of the Gulf war, but current trends and dynamics lead us to believe that the qualitative shifts in equipment and new military policies exacerbate the threat to regional security.

It may be interesting to you to know that military expenditures as a percent of GNP have dropped from 17% in 1985 to 8% in 1995 while for the NATO countries this % dropped from 5% to 3%. Also, it is interesting to know that in the Middle East, Arms imports as a percent of total imports have dropped from 22% in 1985 to 9.5% in 1995 while these percentages for NATO countries have decreased from nearly 1% to less than one fourth % (0.25%).

Despite the declining trend in Middle Eastern military expenditures and arms transfers, the volume of these expenditures remains very high: the



DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY

Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN

Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

La Négociation Internationale **Laurice RIZKALLAH 182**

Security in the Middle East **Nizar ABDEL-KADER 198**
A Lebanese Perspective

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
DEFEN	NATIONAL	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	NATIONAL DEFENCE
NAT		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
DEFENCE	L	LEBANESE NA	
	AL DEFENC	LEBANESE	TIO